



مرکز تحقیقات ایرانیکا

اصفهان

گامی



عمر الکرما
علیه السلام

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

مَعْنَى الْأَدَبِ

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مغنی الادیب (مغنی)

نویسنده:

جمعی از پژوهشگران حوزه علمیه قم

ناشر چاپی:

نهادندی

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

٥	فهرست
١٧	مغنى الأديب المجلد ٢
١٧	اشاره
١٧	اشاره
١٩	الباب الثانى : فى تفسير الجملة ، و ذكر أقسامها و أحكامها
١٩	شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها
٢٠	انقسام الجملة إلى اسميه وفعلية وظرفية
٢٠	تنبيه حول صدر الجملة
٢١	ما يجب على المسؤول أن يفصل فيه
٢٢	انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
٢٣	تنبيهان حول تفسير الكبرى و ما يحتملها و غيرها
٢٤	انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، و ذات وجهين
٢٤	الجملة التى لامحل لها من الإعراب
٢٤	اشاره
٢٤	فالأولى : المستأنفه
٢٤	اشاره
٢٥	تنبيهات
٢٧	الجملة الثانية : المعترضه بين شيئين
٢٧	اشاره
٢٩	مسأله حول اشتباه المعترضه بالحاليه
٣٠	الجملة الثالثه : التفسيريه
٣٠	اشاره
٣٣	مسأله حول من قال : للمفسره محل
٣٤	تنبيه حول أقسام الجملة المفسره

- ٣٤ الجملة الرابعة : المجاب بها القسم
- ٣٤ اشاره
- ٣٤ تنبيه حول ما يخفى من جواب القسم
- ٣٥ مسأله حول من قال : لاتقع جمله القسم خبراً
- ٣٦ الجملة الخامسة : الواقعه جواباً لشرط غير جازم مطلقاً
- ٣٦ الجملة السادسة : الواقعه صلّه لاسم أو حرف
- ٣٧ الجملة السابعة : التابعه لما لا محل له
- ٣٧ الجمل التي لها محل من الإعراب
- ٣٧ اشاره
- ٣٧ الجملة الأولى : الواقعه خبراً
- ٣٧ الجملة الثانيه : الواقعه حالاً
- ٣٨ الجملة الثالثه : الواقعه مفعولاً
- ٣٨ اشاره
- ٣٨ باب الحكايه بالقول أو مرادفه
- ٣٨ اشاره
- ٣٩ تنبيهات
- ٤١ باب ظنّ و أعلم
- ٤١ باب التعليق
- ٤٣ تنبيه حول فائده الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب
- ٤٣ الجملة الرابعه : المضاف إليها
- ٤٧ الجملة الخامسة : الواقعه بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم
- ٤٧ الجملة السادسة : التابعه لمفرد
- ٤٨ الجملة السابعة : التابعه لجملة لها محل
- ٤٩ تنبيه حول الجملتين : المستثناه والمسند إليها
- ٤٩ حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات
- ٥٣ الباب الثالث : في ذكر أحكام ما يشبه الجملة

- ٥٣ اشارة
- ٥٣ ذكر حكمهما فى التعلق
- ٥٥ هل يتعلقان بالفعل الناقص؟
- ٥٥ هل يتعلقان بالفعل الجامد؟
- ٥٦ هل يتعلقان بأحرف المعانى؟
- ٥٧ ذكر ما لايتعلق من حروف الجر
- ٥٩ حكمهما بعد المعارف و النكرات
- ٦٠ حكم المرفوع بعدهما
- ٦١ تنبيه على أن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً
- ٦١ ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
- ٦٣ هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟
- ٦٤ كيفيه تقديره باعتبار المعنى
- ٦٥ تعيين موضع التقدير
- ٦٦ تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد «إذا» الفجائية و «أما»
- ٦٧ الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثر دورها
- ٦٧ اشارة
- ٦٧ ما يعرف به المبتدأ من الخبر
- ٦٧ اشارة
- ٦٧ إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما
- ٦٧ الثانيه : أن يكونا نكرتين صالحتين للإبتداء بهما
- ٦٨ الثالثه : أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً
- ٦٩ ما يعرف به الاسم من الخبر
- ٦٩ اشارة
- ٦٩ إحداها : أن يكونا معرفتين
- ٦٩ الحاله الثانيه : أن يكونا نكرتين
- ٧٠ الحاله الثالثه : أن يكونا مختلفين

- ٧٠ ما يعرف به الفاعل من المفعول
- ٧٠ اشاره
- ٧١ فرعان حول ما يتعيين فيه الفاعل و المفعول
- ٧١ ما افترق فيه عطف البيان و البدل
- ٧١ اشاره
- ٧١ أحدها : أن العطف لا يكون مضمراً و لاتابعاً لمضمر
- ٧٢ الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره
- ٧٢ الثالث : أنه لا يكون جملة
- ٧٣ الرابع : أنه لا يكون تابعاً لجملة
- ٧٣ الخامس : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل
- ٧٣ السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول
- ٧٤ السابع : أنه ليس في نيه إحلاله محل الأول
- ٧٤ الثامن : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى
- ٧٤ ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفه المشبهه
- ٧٤ اشاره
- ٧٤ أحدها : أنه يصاغ من المتعدى و القاصر
- ٧٥ الثاني : أنه يكون للأزمنة الثلاثه
- ٧٥ الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته و سكناته
- ٧٥ الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه
- ٧٥ الخامس : أن معموله يكون سببياً و أجنبياً
- ٧٦ السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، و هي تخالفه
- ٧٦ الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل و إضافته إلى مضاف إلى ضميره
- ٧٦ التاسع : أنه يفصل مرفوعه و منصوبه
- ٧٦ العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع
- ٧٦ الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز
- ٧٧ ما افترق فيه الحال و التمييز ، و ما اجتمعا فيه

- ٧٧ اشارة
- ٧٧ و أما أوجه الافتراق
- ٧٧ فأحدها : أن الحال تكون جملة
- ٧٧ و الثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها
- ٧٨ و الثالث : أن الحال مبينه للهيئات
- ٧٨ و الرابع : أن الحال تتعدد
- ٧٨ و الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها
- ٧٨ و السادس : أن حق الحال الاشتقاق و حق التمييز الجمود
- ٧٩ و السابع : أن الحال تكون مؤكده لعاملها
- ٧٩ أقسام الحال
- ٨١ إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها
- ٨١ اشارة
- ٨٢ تنبيه حول اختلافهم فى خبر اسم الشرط
- ٨٣ مسوغات الابتداء بالنكره
- ٨٣ اشارة
- ٨٣ أحدها : «أن تكون موصوفه لفظاً أو تقديراً أو معنى»
- ٨٣ و الثانى : أن تكون عامله
- ٨٣ و الثالث : العطف
- ٨٤ و الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً
- ٨٤ و الخامس : أن تكون عامه
- ٨٤ و السادس : أن تكون مراداً بها الحقيقه من حيث هى
- ٨٤ والسابع : أن تكون فى معنى الفعل
- ٨٥ و الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخير للنكره من خوارق العاده
- ٨٥ و التاسع : أن تقع بعد «إذا» الفجائيه
- ٨٥ و العاشر : أن تقع فى أول جملة حاله
- ٨٦ أقسام العطف

- ٨٦ اشارة
- ٨٦ أحدها : العطف على اللفظ
- ٨٧ والثاني : العطف على المحل
- ٨٩ والثالث : العطف على التوهم
- ٩١ تنبيه حول العطف على المعنى
- ٩٢ تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً»
- ٩٣ عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس
- ٩٤ عطف الاسمي على الفعلية و بالعكس
- ٩٤ العطف على معمولي عاملين
- ٩٥ المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً و رتبة
- ٩٥ اشارة
- ٩٥ أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم أو بئس»
- ٩٦ الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما
- ٩٦ الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره
- ٩٦ الرابع : ضمير الشأن و القصة
- ٩٧ الخامس : أن يجر بـ «زَبَّ» مفسراً بتمييز
- ٩٧ السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له
- ٩٧ السابع : أن يكون متصلاً بفاعل مقدم
- ٩٨ شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عماداً
- ٩٨ اشارة
- ٩٨ الأولى : في شروطه
- ٩٨ اشارة
- ٩٨ يشترط فيما قبله أمران
- ٩٩ و يشترط فيما بعده أمران
- ٩٩ و يشترط له في نفسه أمران
- ٩٩ المسألة الثانية : في فائدته

- المسألة الثالثة : فى محله ١٠٠
- المسألة الرابعة : فيما يحتمل من الأوجه ١٠٠
- روابط الجملة بما هى خبر عنه ١٠١
- الأشياء التى تحتاج إلى الرابط ١٠٣
- اشاره ١٠٣
- تنبيه حول عدم احتياج بدل الكل إلى رابط ١٠٥
- الأمر التى يكتسبها الاسم بالإضافة ١٠٧
- الأمر التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ١١٠
- الأمر التى يتعدى بها الفعل القاصر ١١٣
- الباب الخامس : فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ١١٧
- اشاره ١١٧
- الوجه الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصنائه و لا يراعى المعنى ١١٧
- الوجه الثانية : أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ، و لا ينظر فى صحته فى الصنائه ١١٩
- الوجه الثالثه : أن يخرج على مالم يثبت فى العربيه ١١٩
- الوجه الرابعه : أن يخرج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترك الوجه القريب و القوى ١١٩
- الوجه الخامسه : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره ١٢١
- اشاره ١٢١
- باب المبتدأ ١٢١
- مسأله يجوز فى الاسم المفتوح به وجهان ١٢١
- مسأله يجوز فى المرفوع وجهان ١٢١
- مسأله حول جواز الابتداء و الإخبار ١٢٢
- باب «كان» و ما جرى مجريها ١٢٢
- مسأله حول نقصان كان و تمامها و زيادتها ١٢٢
- مسأله حول نقصان عسى و تمامها ١٢٣
- مسأله تشاكل السابقه ١٢٣
- مسأله حول احتمال ما : الحجازيه و التميميه ١٢٣

- ١٢٤ باب المنصوبات المتشابهه
- ١٢٤ ما يحتمل المصدريه و المفعوليه
- ١٢٤ ما يحتمل المصدريه و الظرفيه و الحالیه
- ١٢٤ ما يحتمل المصدريه و الحالیه
- ١٢٤ ما يحتمل المصدريه و الحالیه و المفعول لأجله
- ١٢٥ ما يحتمل المفعول به و المفعول معه
- ١٢٥ باب الاستثناء
- ١٢٥ اشاره
- ١٢٥ مسأله حول حاشا و عدا و خلا
- ١٢٥ مسأله يجوز فيما بعد إلتا في الجملة المنفيه ثلاثه أوجه
- ١٢٦ ما يحتمل الحالیه و التمييز
- ١٢٦ من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل و كونه من المفعول
- ١٢٦ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله و جهين
- ١٢٦ من الحال ما يحتمل التعدد و التداخل
- ١٢٧ باب إعراب الفعل
- ١٢٧ مسأله
- ١٢٧ مسأله
- ١٢٧ باب الموصول
- ١٢٧ مسأله
- ١٢٨ مسأله
- ١٢٩ باب التوايح
- ١٢٩ مسأله
- ١٢٩ مسأله
- ١٢٩ باب حروف الجر
- ١٢٩ مسأله
- ١٣٠ مسأله

- الجبهه السادسة : ألا يراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب ----- ١٣٠
- اشاره ----- ١٣٠
- النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعت ----- ١٣٠
- النوع الثانى : اشتراطهم التعريف لعطف البيان و لنعت المعرفه و التنكير ... ----- ١٣٠
- النوع الثالث : اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً ----- ١٣٣
- النوع الرابع : اشتراط الإبهام فى بعض الألفاظ ----- ١٣٣
- النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فى بعض المعمولات و الإظهار فى بعض ----- ١٣٤
- النوع السادس : اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات و الجمله فى بعض ----- ١٣٥
- النوع السابع : اشتراط الجمله الفعلية فى بعض المواضع و الاسميه فى بعض ----- ١٣٥
- النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريه و فى بعضها الإنشائيه ----- ١٣٧
- النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها ألا يوصف ----- ١٣٨
- النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر ----- ١٣٩
- النوع الحادى العشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ ----- ١٤٠
- النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم ----- ١٤٠
- النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات و إيجابهم حذف بعضها ----- ١٤١
- النوع الرابع عشر : تجويز هم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر ----- ١٤٢
- النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع و فقده فى بعض ----- ١٤٢
- النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافه ----- ١٤٣
- الجبهه السابعه : أن يحمل كلاماً على شىء و يشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه ----- ١٤٣
- اشاره ----- ١٤٣
- تنبيه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجه ----- ١٤٤
- الجبهه الثامنه : أن يحمل المعرب على شىء و فى ذلك الموضع ما يدفعه ----- ١٤٥
- الجبهه التاسعه : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات ----- ١٤٦
- الجبهه العاشره : أن يخرج على خلاف الظاهر لغير مقتضى ----- ١٤٧
- خاتمه حول الحذف ----- ١٤٨
- شروط الحذف ----- ١٤٨

- ١٤٨ اشارة
- ١٤٨ أحدها : وجود دليل حالي
- ١٤٩ تنبيهان
- ١٥١ الشرط الثاني : ألا يكون ما نحذفه كالجزم
- ١٥١ الثالث : ألا يكون مؤكداً
- ١٥٢ الرابع : ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر
- ١٥٢ الخامس : ألا يكون عاملاً ضعيفاً
- ١٥٢ السادس : ألا يكون عوضاً عن شيء
- ١٥٣ السابع و الثامن : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئته العامل للعمل و قطعه عنه
- ١٥٣ تنبيه حول مخالفه الشرطين السابع و الثامن من شروط الحذف
- ١٥٤ بيان : أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه
- ١٥٥ بيان : مكان المقدر
- ١٥٦ تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد
- ١٥٧ بيان : مقدار المقدر
- ١٥٧ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
- ١٥٨ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟
- ١٥٩ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً و الباقي فاعلاً ...
- ١٥٩ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى
- ١٦٠ تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد
- ١٦١ ذكر أما كن من الحذف يتمرن بها المعرب
- ١٦١ حذف الاسم المضاف
- ١٦١ اشارة
- ١٦٢ تنبيه إذا أمكن تقدير المضاف قبل أحد جزأين قدر قبل الثاني
- ١٦٢ حذف المضاف إليه
- ١٦٢ حذف اسمين مضافين
- ١٦٣ حذف ثلاث متضائفات

- ١٦٣ تنبيه حول تفسير : قاب قوسين
- ١٦٣ حذف الموصول الاسمي
- ١٦٤ حذف الصله
- ١٦٤ حذف الموصوف
- ١٦٥ حذف الصفه
- ١٦٥ حذف المعطوف عليه
- ١٦٦ حذف المبدل منه
- ١٦٦ حذف حرف العطف
- ١٦٧ حذف «أن» الناصبه
- ١٦٧ حذف نون التوكيد
- ١٦٨ حذف نوني التثنيه و الجمع
- ١٦٩ حذف التنوين
- ١٧٠ حذف «أل»
- ١٧٠ حذف لام الجواب
- ١٧١ حذف جمله القسم
- ١٧١ حذف جواب القسم
- ١٧٢ حذف جمله الشرط
- ١٧٢ حذف جمله جواب الشرط
- ١٧٢ اشاره
- ١٧٣ تنبيه حول ما يظن جواب شرط و ليس بجواب
- ١٧٣ حذف الكلام بجملته
- ١٧٤ حذف أكثر من جمله فى غير ما ذكر
- ١٧٤ اشاره
- ١٧٤ تنبيه حول ما ينظر فيه النحوى و المفسر و البيانى من الحذف
- ١٧٧ الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها و هى كثيره
- ١٨٣ الباب السابع : فى كيفية الإعراب

- ١٨٣ اشاره
- ١٨٦ فصل فيما يجب على المبتدئ في صناعه الإعراب أن يحترز منه
- ١٨٧ تنبيه حول : «رويدك»
- ١٨٨ تنبيه حول تغير الإعراب بتغير التركيب
- ١٨٩ الباب الثامن : في ذكر امور كليه يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيه
- ١٨٩ اشاره
- ١٨٩ القاعده الأولى : قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما
- ١٨٩ اشاره
- ١٩١ تنبيهان
- ١٩٤ القاعده الثانيه : أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره
- ١٩٤ اشاره
- ١٩٥ تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار
- ١٩٦ القاعده الثالثه : قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضيئاً
- ١٩٦ القاعده الرابعه : أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط
- ١٩٧ القاعده الخامسه : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور
- ١٩٨ القاعده السادسه : أنهم يعبرون عن الماضى و الآتى كما يعبرون عن الشيء الحاضر
- ١٩٨ القاعده السابعه : إن اللفظ قد يكون على تقدير و ذلك المقدر على تقدير آخر
- ١٩٩ القاعده الثامنه : كثيراً ما يغتفر في الثوانى ما لا يغتفر في الأوائل
- ٢٠٠ القاعده التاسعه : أنهم يتسعون في الظرف و المجرور ما لا يتسعون في غيرهما
- ٢٠١ القاعده العاشره : من فنون كلامهم القلب
- ٢٠١ القاعده الحاديه عشره : من مُلح كلامهم تقارُضُ اللفظين في الأحكام
- ٢٠٥ المآخذ
- ٢١٣ مسرد الموضوعات
- ٢٢٦ درباره مركز

سرشناسه: ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.

عنوان قرارداد: مغنی الادیب

عنوان و نام پدیدآور: مغنی الادیب / مولف جمعی از اساتید مدرسان حوزه علمیه قم.

مشخصات نشر: قم: نهانندی، ۱۳۷۸.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

شابک: ۹۰۰ تومان ۹۶۴-۶۳۸۸-۱۸-۳

موضوع: زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره: P/J۶۱۵۱/الف ۲م ۶۰۱ ۱۳۷۸

رده بندی دیویی: ۴۹۲/۷

شماره کتابشناسی ملی: ۳۵۸۷۵۳۹

توضیح: کتاب «معنی الادیب» تهیه گروهی از اساتید حوزه علمیه قم (مدرسه معصومیه سلام الله علیها) است که تلخیص و تهذیبی از کتاب «معنی اللیب عن کتب الأعاریب»، اثر جمال الدین عبدالله بن یوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام انصاری مصری (متوفی ۷۶۱ق) می باشد. به علت حجم زیاد کتاب و کثرت مثال های مطرح شده در بعضی مباحث و نیز وجود برخی اشعار منافی اخلاق سبب شد تا کتاب توسط برخی اساتید حوزه علمیه قم با نام «معنی الادیب» تلخیص شود و بجای استناد به این اشعار، از اشعار قابل استنادی که در مدح یا رثاء اهل بیت علیهم السلام هستند و نیز به اشعاری که از مضامین بالایی برخوردار هستند استفاده شود و همچنین به روایاتی که ابن هشام ذکر کرده است روایات دیگری از نبی اکرم صلی الله علیه وآله و امامان معصومین علیهم السلام افزوده شد.

کتاب در دو جلد، مشتمل بر هشت باب، تنظیم شده است و مشتمل بر قواعد کلی نحو و تطبیق آن ها بر مثال هایی از آیات کریمه و اشعار عرب می باشد.

ص: ۱

الباب الثاني : فى تفسير الجملة ، و ذكر أقسامها و أحكامها

شرح الجملة و بيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

الكلام : هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

و الجملة : عبارته عن الفعل و فاعله ، كَ «قام زيد» و المبتدأ و خبره ، كَ «زيد قائم» ، و ما كان بمنزله أحدهما ، نحو : «ضرب اللص» و «أقائم الزيدان».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة. والصواب : أنها أعم منه ؛ إذ شرطه الإفاده ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، و كل ذلك ليس مفيداً ، فليس كلاماً.

ص: ٣

انقسام الجملة إلى اسميه وفعلية وظرفيه

فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، كَ «زيد قائم» ، وهيئات العقيق (١) ، وقائم الزيدان» عند من جوزوه وهو الأخصش والكوفيون.

والفعلية : هي التي صدرها فعل ، كَ «قام زيد ، وكان زيد قائماً».

والظرفية : هي المصدره بظرف أو مجرور ، نحو : «أعندك زيد» و «أفى الدار زيد» إذا قدرت «زيداً» فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ، ومثل الزمخشري لذلك بـ «فى الدار» من قولك : «زيد فى الدار» وهو مبنى على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية ، والصواب : أنها من قبيل الفعلية ؛ لما سيأتى.

تنبيه حول صدر الجملة

مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبره بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : «أقام الزيدان ، ولعل أباك منطلق» اسميه ، ومن نحو : «أقام زيد ، وإن قام زيد» فعلية.

ص: ٤

١- قال المحقق الرضى : ثم اعلم : أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل ، على أنها مبتدأه لا خبر لها ، كما فى «أقام الزيدان؟» ، وليس بشىء ؛ لأن معنى «قائم» معنى الاسم وان شابه الفعل ، أى ذو قيام ، فصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسميه فيه ولا اعتبار باللفظ. فاسم الفعل كان له فى الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الإعراب فى الأصل ، لم يبق له أيضاً محل من الإعراب. انتهى ملخصاً ، شرح الكافية : ٦٧ / ٢.

والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل ، فالجمله من نحو قوله تعالى : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) (القمر / ٧) وقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «كيف يسأل محتاج محتاجاً؟ وأنى يرغب مُعْدم إلى معدم؟!» (١) ، فعليه ؛ لأن هذه الأسماء في نيه التأخير ، وكذا الجمله في نحو : «يا عبدالله» ونحو قوله تعالى : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا) (النحل / ٥) ونحو قول خزيمه بن ثابت :

٣٢٩- إذا نحن بايعنا عليا فحسبنا***أبو حسن مما نخاف من الفتن (٢)

لأن صدورهما في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو عبدالله ، وخلق الأنعام ، وإذا بايعنا.

ما يجب على المسؤول أن يفصل فيه

لاحتماله الاسمي والفعلي ؛ لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثله :

منها : نحو : (أَبَشَّرَ يَهْدُونَنَا) (التغابن / ٦) ؛ فالأرجح تقدير «بشر» فاعلاً بـ «يهدى» محذوفاً والجمله فعليه ، ويجوز تقديره مبتدأ.

ومنها : قولهم : «ما جاءت حاجتك؟» فإنه يروى برفع «حاجتك» فالجمله فعليه ، وبنصبها فالجمله اسميه ، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار» فعلى الأول «ما» خبرها و«حاجتك» اسمها. وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير «ما» وأنت حملاً على معنى «ما» ، و«حاجتك» خبرها.

ومنها : نحو : «يومان» في نحو : «ما رأيت منذ يومان». فإن تقديره عند الأخفش و الزجاج : بينى وبين لقائه يومان ، و عند أبي بكر و أبي علي : أمد انتفاء

ص: ٥

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء الثالث عشر : ١٠٢.

٢- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث : ٣ / ١١٤.

الرؤيه يومان ، وعليهما فالجمله اسميه لا محل لها ، و «منذ» خبر على الأول ومبتدأ على الثاني ، وقال الكسائي وجماعه : المعنى منذ كان يومان ، ف «منذ» ظرف لما قبلها ، وما بعدها جمله فعليه فعلها ماض حذف فعلها ، وهى فى محل خفض ، وقال آخرون : المعنى من الزمن الذى هو يومان ، و «منذ» مركبه من حرف الابتداء و «ذو» الطائيه واقعه على الزمن ، وما بعدها جمله اسميه حذف مبتدؤها ، ولا محل لها ؛ لأنها صلّه.

ومنها : جمله البسمله ، فإن قدر : ابتدائي باسم الله فاسميه وهو قول البصريين ، أو أبدأ باسم الله ففعليه وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفاسير والأعاريب ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسمله مبدأ له ، فيقدر : باسم الله أقرأ ، باسم الله أحلّ ، باسم الله أرتحل ، ويؤيده الحديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام) : «باسم الله وضعت جنبى لله (١)».

انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى

الكبرى : هى الاسميه التى خبرها جمله ، نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى على (عليه السلام) : «وإنه لهو الصديق الأكبر» (٢) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «الدنيا تغرّو تضرّ وتمرّ» (٣)

والصغرى : هى المبنيه على المبتدأ ، كالجمله المخبر بها فى المثالين.

وقد تكون الجمله صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : «زيد أبوه غلامه

ص : ٦

١- المصباح : ٤٦.

٢- معانى الأخبار : ٤٠٢.

٣- نهج البلاغه : ٤٠٧ / ١٢٧٩.

منطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير ؛ لأنها خبر ، و «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» ، صغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) (الكهف / ٣٨) ، إذ الأصل : لكن أنا هو الله ربي ، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر «هو» ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزه «أنا» حذفاً اعتباطياً.

تنبيهان حول تفسير الكبرى و ما يحتملها و غيرها

الأول : ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل ، نحو : «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الثاني : إنما قلنا : صغرى وكبرى موافقه لهم ، وإنما الوجه استعمال «فُعلى أفعل» ب «أل» أو بالإضافة ، ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضله مطابقتاً مع كونه مجرداً.

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثله :

أحدها : نحو : (أَنَا آتِيكَ بِهِ) (النمل / ٤٠) إذ يحتمل (آتِيكَ) أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً ، وأن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه مثل (وَأَنَّهَمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ) (هود / ٧٦) (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم / ٩٥) ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد ، وأن حمزه يميل الألف من (آتِيكَ) وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني : نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) : «أنت فى الجنة» (١) ؛ إذ يحتمل

ص : ٧

تقدير «تستقر» وتقدير «مستقر».

الثالث : نحو : «إنما أنت سيراً» ؛ إذ يحتمل تقدير «تسير» وتقدير «سائر» وينبغي أن يجرى هنا الخلاف الذى فى المسأله قبلها.

الرابع : «زيد قائم أبوه». إذ يحتمل أن يقدر «أبوه» مبتدأ ، وأن يقدر فاعلاً بـ «قائم».

انقسام الكبرى إلى ذات وجه ، وذات وجهين

ذات الوجهين : هى اسميه الصدر فعليه العجز ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «العلم يحرسك وأنت تحرس المال» (1) كذا قالوا ، وينبغي أن يزداد عكس ذلك فى نحو : «ظننت زيداً أبوه قائم» بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه : نحو : «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا : نحو : «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الجمل التى لامحل لها من الإعراب

إشاره

وهى سبع ، وبدأنا بها. لأنها لم تحل محل مفرد ، وذلك هو الأصل فى الجمل.

فالأولى : المستأنفه

إشاره

وهى نوعان :

أحدهما : الجمله المفتوح بها النطق ، كقولك ابتداء : «زيد قائم» ومنه الجمل المفتوح بها السور.

والثانى : الجمله المنقطعه عما قبلها ، نحو قوله تعالى : (قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ

ص : ٨

ذِكْرًا إِنَّا مَكْنِيَا لَهُ فِي الْأَرْضِ) (الكهف / ٨٣ و ٨٤) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «تجهزوا، رحمكم الله» (١) ومنه جملة العامل الملغى؛ لتأخره، نحو: «زيد قائم أظن» فأما العامل الملغى لتوسطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخص البيانون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَيفَ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا) (الكهف / ٢٤ و ٢٥) فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها.

تنبيهات

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثله كثيره منها: (لَا يَسْمَعُونَ) من قوله تعالى: (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) (الصفات / ٧ و ٨) فإن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفة لـ «كل شيطان» أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هى للاستئناف النحوى، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدره، أى: وحفظاً من كل شيطان مارد مقدرأ عدم سماعه، أى: بعد الحفظ.

قلنا: الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، كالممرور به فى قولك: «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أى: مقدرأ حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرن عدم السماع ولا يريدونه.

ص: ٩

ومنها : (إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (يس / ٧٦) بعد قوله تعالى : (فَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) (يس / ٧٦) فإنه ربما يتبادر الذهن إلى أنه محكى بالقول وليس كذلك ؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

ومنها : (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (يونس / ٦٥) بعد (وَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) (يونس / ٦٥) وهى كالتى قبلها.

الثانى : قد يحتمل اللفظ الاستئناف و غيره ، وهو نوعان

أحدهما : ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً ، نحو «الله» من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «نِعَمَ الْحَكَمَ اللَّهُ» (١).

والثانى : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك. لكونه جمله تامه ، وذلك كثير جداً ، نحو الجملة المنفيه وما بعدها فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ ، لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ، وُدُّوْ مَا عَتَبْتُمْ ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) (آل عمران / ١١٨). قال الزمخشري : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطلانه من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون (لَا يَأْلُونَكُمْ) و (قَدْ بَدَتِ) صفتين ، أى : بطلانه غير مانعتكم فساداً باديه بغضاؤهم.

الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، أمستأنف أم لا؟ وله أمثله :

ص : ١٠

أحدها : «أقوم» من نحو قولك : «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك ، كون الشرط ماضياً .

وبيتنى على هذا مسألتان :

إحدهما : أنه هل يجوز «زيداً إن أتاني أكرمه» بنصب «زيداً»؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زيداً أكرمه إن أتاني» والقياس أن المبرد يمنعه ؛ لأنه في سياق أداه الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملاً فيه .

والثانيه : أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف ، هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدره وما بعدها .

الثاني : «مذ» و «منذ» وما بعدهما في نحو : «ما رأيت مذ يومان» فقال السيرافي : في موضع نصب على الحال ، وليس بشيء ؛ لعدم الرابط ، وقال الجمهور : مستأنفه جواباً لسؤال تقديره عند من قدر «مذ» مبتدأ : ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبراً : ما بينك وبين لقائه؟

الثالث : جمله أفعال الاستثناء «ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا» فقال السيرافي : حال ؛ إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجه ابن عصفور ، فإن قلت : «جاءني رجالٌ ليسوا زيداً» فالجمله صفه ، ولا يمتنع أن يقال : «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال .

الجمله الثانيه : المعترضه بين شيئين

إشاره

لإفاده الكلام تقويه وتسديداً أو تحسيناً ، وقد وقعت في مواضع :

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله (١) :

٣٣٠- شجاك - أظن - ربُّ الظاعنينًا**ولم تبعاً بعذل العاذلينا

وروى بنصب «ربع» على أنه مفعول أول ، و «شجاك» مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله (٢) :

٣٣١- فقد أدركتني و الحوادث جَمَّه**أسنَّه قوم لضعاف ولاعزل

والثاني : بينه وبين مفعوله كقول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «بل ملكت - يا إلهي - أمرهم قبل أن يملكوا عبادتك» (٣) وقول أبي النجم العجلي :

٣٣٢- وبُدلت و الدهر ذو تبدل**هيفاً دبوراً بالصبا والشَّمأل (٤)

والثالث : بين المبتدأ وخبره كقول مَعْن بن أوس :

٣٣٣- وفيهن و الأيام يعثرن بالفتى**نوادب لا يمللنه ونوائح (٥)

ومنه : الاعتراض بجمله الفعل الملقى في نحو : «زيد - أظن - قائم» ويجمله الاختصاص في نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وعندنا - أهل البيت - أبواب الحكم وضيء الأمر» (٦)

ص: ١٢

١- قال البغدادي : «لم أقف على قائل الشعر» شرح أبيات منى اللبيب : ١٨٣ / ٦.

٢- قال السيوطي : «وقال ابن حبيب أسر حنظله بن العجلي ، جويريه بن زيد فأنشأ ، يتغنى وذكر أبياتاً أربعه ، (منها البيت) فأطلقوه». شرح شواهد المغنى : ٨٠٧ / ٢.

٣- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء السابع والثلاثون : ٢٤٦.

٤- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٥٠.

٥- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٠٨.

٦- نهج البلاغه : ط ١١٩ / ٣٧٠.

والرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر كقول محمّد بن بشير الخارجي :

٣٣٤- لعلك و الموعدحق لقاؤه ***بدالك في تلك القلوص بداء (١)

وقوله :

٣٣٥- ياليت شعري والمني لاتنفع ***هل أغدوّن يوماً وأمرى مُجمَع (٢)

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر ، على تأويل «شعري» ب «مشعوري» لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وأما إذا قيل : بأن الخبر محذوف أى : موجود ، أو أن «ليت» لا خبر لها هنا ، إذ المعنى : ليتنى أشعر ، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام. ومثله : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وليت شعري - يا سيدى وإلهى ومولاي - أتسلط النار على وجوه خرت لعظمتك ساجده؟» (٣).

مسألة حول اشتباه المعترضه بالحاليه

كثيراً ما تشبه المعترضه بالحاليه ، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبريه كالدعائيه فى قول عوف بن مُحَلَّم :

٣٣٦- إن الثمانين و بُلِّغْتَهَا ***قد أحوجت سمعى إلى ترجمان (٤)

والحاليه لا تكون إلا خبريه ، وذلك بالإجماع.

ص: ١٣

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٩٣ / ٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٨١١ / ٢ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٩٦ / ٦ ، لم يسم قائله.

٣- المصباح : ٥٥٧.

٤- شرح شواهد المغنى : ٨٢١ / ٢.

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قول زهير بن أبي سلمى :

٣٣٧- وما أدرى و سوف إخال أدرى *** أقوم آل حصن أم نساء؟ (١)

وأما قول الحوفي في (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينِ) (الصفات / ٩٩) : إن الجملة حاله فمردود ، وك «لن» في (فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا ، وَلَنْ تَفْعَلُوا ، فَاتَّقُوا النَّارَ) (البقره / ٢٤) ، وكالشرط في (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) (محمد / ٢٢) ، وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث» ؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال ؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله : (٢)

٣٣٨- واعلم فعمل المرء ينفعه *** أن سوف يأتي كل ما قدرا

وكجملة (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ) (الرحمن / ٣٨) الفاصله بين (فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً) (الرحمن / ٣٧) وبين الجواب وهو (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ ، وَلَا جَانٌّ) (الرحمن / ٣٩).

الجملة الثالثة : التفسيره

اشاره

و هي الفضله الكاشفه لحقيقه ما تليه ولها أمثله توضحها :

أحدها : (وَأَسِيرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) (الأنبياء / ٣) فجملة الاستفهام مفسره لـ «النجوى» و «هل» هنا للنفي ، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا : إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل ، وهو قول الكوفيين ،

ص : ١٤

١- تقدم برقم ١١٣.

٢- قال السيوطي : «قال العيني : لم يسم قائله». شرح شواهد المغني : ٢ / ٨٢٨.

وأن تكون معموله لقول محذوف هو حال مثل (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (الرعد / ٢٣ و ٢٤).

والثانى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (آل عمران / ٥٩) ف «خلقه» وما بعده تفسير ل «مثل آدم» لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين ثم كوّن ، بل باعتبار المعنى ، أى : إن شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمر العاده وهو التولد بين أبوين.

والثالث : (ثُمَّ يَدْعَاهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ يُجِئُهُ) (يوسف / ٣٥) فجملة «ليسجننه» قيل : هى مفسره للضمير فى «بدا» الراجع إلى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر ، وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبرى لا إنشائى ، وذلك المعنى هو سجنه - على نبينا و آله و عليه السّلام - فهذا هو البداء الذى بداهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسره بنفسها ، ويقع ذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسر إنشاءً أيضاً ، نحو : «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار».

والثانى : أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة ، نحو : (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (الأنبياء / ٣).

وإنما قلنا فيما مضى : إن الاستفهام مراد به النفى ، تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبه الصناعه لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجب ذلك ويجوز أن يكون (لَيْسَ يُجِئُهُ) جواباً ل «بدا» لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما

٣٣٩- ولقد علمت لتأتين مَيَّتِي**إن المنايا لاتطيش سهامها

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام وثلعب وجماعه : يجوز ذلك في كل جملة ، نحو : «يعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعه : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً ، وباقترانها بأداه معلقه ، نحو : «ظهر لى أقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو» ، وفيه نظر ؛ لأن أداه التعليق بأن تكون مانعه أشبه من أن تكون مجوزه ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجاء؟! وبعد فالحق : أن المسألة صحيحة ، ولكن مع الاستفهام خاصه دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ، ألا ترى أن المعنى : ظهر لى جواب أقام زيد؟ أى : جواب قول القائل ذلك. وكذلك فى «علم أقعد عمرو» وذلك لابد من تقديره دفعاً للتناقض ؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به.

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلنا : إن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات. وقيده «الفضله» فى الضابط احتراز عن الجملة المفسره لضمير الشأن ، فإنها كاشفه لحقيقه المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجملة المفسره فى باب الاشتغال فقد قيل : إنها تكون ذات محل كما سيأتى ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

ص: ١٦

١- قال السيوطى : «قال ابن هشام فى شواهدة ، هذا البيت نسب للبيد ، ولم أجده فى ديوانه». شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٢٨. واختلف فى نقله صدرا وعجزا. رجع نفس المصدر وشرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٣٢.

قولنا : إن الجملة المفسره لامحل لها ، خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي فى نحو : «زيداً ضربته» لامحل لها ، وفى نحو : «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» (القمر / ٤٩) ونحو : «زيد الخبز يأكله» بنصب «الخبز» فى محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت : آكله ، وقال هشام المرى :

٣٤٠- فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن***ومن لا نُجره يُمس منا مروّعا (١)

فظهر الجزم ، وكأن الجملة المفسره عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جمله ، وقد تقدم أن جمله الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جمله مفسره وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ، واختلف فى المبدل منه ، وفى البغداديات لأبى على أن الجزم فى ذلك بأداه شرط مقدره ، فإنه قال ما ملخصه : إن الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قول النمر بن تولب :

٣٤١- لا تجزعى إن مُنفساً أهلكته***وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى (٢)

مجزومان فى التقدير ، وإن انجزام الثانى ليس على البدليه ، إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير «إن» أى : إن أهلكت منفساً إن أهلكته ، وساغ إضمار «إن» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضروره ، (٣) لاتساعهم فيها ، بدليل إيلائهم

ص: ١٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٣٣ / ٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٤٧٣.

٣- أى : ضروره الشعر. قال ابن هشام فى بحث اللام العامله للجزم : وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها. وفى بعض نسخ معنى اللبيب : للضروره بدون «إلا» وعليه فالمراد بها الحاجه إليه لاضروره الشعر.

إياها الاسم ولأن تقدمها مقوّ للدلاله عليها.

تنبیه حول أقسام الجمله المفسره

المفسره ثلاثه أقسام : مجردة من حرف التفسير كما فى الأمثله السابقه ، ومقرونه ب «أى» كقولك : أريق رفته ، أى : مات ومقرونه ب «أن» نحو : (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْبِرْ لِلْفُلْكِ) (المؤمنون / ٢٧) وقولك : «كتبت إليه أن افعل» إن لم تقدر الباء قبل «أن».

الجمله الرابعه : المجاب بها القسم

إشاره

نحو : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) خطاباً للدينا : «والله لو كنت شخصا مرئياً ، وقالباً حسيماً ، لأقتت عليك حدود الله فى عباد غررتهم بالأمانى» (١) ومنه (لِيَتَّبِدَنَّ فِي الْخُطْمِ) (الهمزه / ٤) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

تنبیه حول ما يخفى من جواب القسم

من أمثله جواب القسم ما يخفى ، نحو : (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالْغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (القلم / ٣٩) ، (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (٢) (البقره / ٨٣) وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون منهم الزجاج ، ويوضحه (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ) (آل عمران / ١٨٧) وقال الكسائى والفراء ومن وافقهما : التقدير : بأن لا تعبدوا إلا الله ، ثم حذف الجار ، ثم «أن» فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون .

ص : ١٨

١- نهج البلاغه : ك ٤٥ / ٣٧٣.

٢- (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ - وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ).

الأصل النهى ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده (وَقُولُوا) ، (وَأَقِيمُوا) (وَأَتُوا).

مسأله حول من قال : لاتقع جمله القسم خبراً

قال ثعلب : لاتقع جمله القسم خبراً ، فقييل فى تعليله : لأن نحو : «لأفعلن» لا محل له ، فإذا بنى على مبتدأ فقييل : «زيد ليفعلن» صار له موضع ، وليس بشىء ؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جمله قسميه ، لا- جمله هى جواب القسم ، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً ؛ إذ لاتنفك إحداهما عن الأخرى ، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك : «قال زيد : أقسم لأفعلن» وإنما المانع عنده إما كون جمله القسم لاضمير فيها فلا تكون خبراً ؛ لأن الجملتين هاهنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء ؛ لأن الجملة الثانية ليست معموله لشيء من الجملة الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعها صله ، وإما كون جمله القسم إنشائية ، والجمله الواقعة خبراً لأبد من احتمالها للصدق والكذب ، ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنبارى أن يقال : «زيد اضربه ، وزيد هل جاءك؟».

وبعد فالصواب : أن كلاً من التعليلين ملغى.

أما الأول : فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجمله الواحده وإن لم يكن بينهما عمل ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجمله القسميه وجوابها ، وذلك قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لِيُؤَفِّيَنَّهُمْ) (هود / ١١١) قال : ف «ما» موصوله لا- زائده ، وإلا- لزم دخول اللام على اللام ، انتهى. وليس بشىء ؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظى وهو ثقل التكرار ، والفاصل يزيله ولو كان زائداً ، ولهذا اكتفى بالألف فاصله بين النونات فى «اذهبنان» وبين الهمزتين فى (آ أَنْذَرْنَهُمْ) (البقره / ٦) وإن كانت زائده ، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ) (النساء / ٧٢)

فإن قيل : تحتل «من» الموصوفيه ، أى : لفريقاً لبيطن ، قلنا : وكذا «ما» فى الآيه ، أى : لقوم ليوفينهم. ثم إنه لا يقع صفه إلا ما يقع صله ، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفه. ووجهه - مع كون الجمله الأولى إنشائية - أنها ليست مقصوده ، وإنما المقصود جمله الجواب ، وهى خيريه ، ولم يؤت بجمله القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثانى : فلأن الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب ، الخبر الذى هو قسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ ، للاتفاق على أن أصله الأفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟».

الجمله الخامسه : الواقعه جواباً لشرط غير جازم مطلقاً

أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية ، فالأول جواب «لو ولولا ولئما وكيف» قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : «للم يتوعد الله على معصيته لكان يجب أن لا يعصى شكراً لنعمه» (١).

والثانى نحو : «إن تقم أقم ، وإن قمت قمت» أما الأول : فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى : فلأن المحكوم لموضعه بالجزم ، الفعل لا الجمله بأسرها.

الجمله السادسه : الواقعه صله لاسم أو حرف

فالأول ، نحو قول حسان فى على (عليه السلام) :

٣٤٢- فأنت الذى أعطيت إذأنت راعع***فدتك نفوس القوم يا خير راعع (٢)

ف «الذى» فى موضع رفع ، والصله لامحل لها وحكى عن بعضهم : أن الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجاً بأنهما ككلمه واحده ، والحق ما تقدم بدليل

ص : ٢٠

١- نهج البلاغه : ح ٢٨٢ / ١٢٢٧.

٢- الغدير : ٢ / ٥٨.

ظهور الإعراب فى نفس الموصول فى نحو : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِيْنَ أَضَلَّانَا) (فصلت / ٢٩).

والثانى ، نحو : «أعجبنى أن قمت ، أو ما قمت» إذا قلنا بحرفيه «ما» المصدريه ، وفى هذا النوع يقال : الموصول وصلته فى موضع كذا. لأن الموصول حرف فلا إعراب له لالفظاً ولا محلاً.

الجملة السابعة : التابع لما لا محل له

نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «الحمد لله الذى لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصى نعماءه العادون» (١).

الجملة التى لها محل من الإعراب

إشاره

وهى أيضاً سبع :

الجملة الأولى : الواقعة خبراً

و موضعها رفع فى بابى المبتدأ و «إنّ» ونصب فى بابى «كان وكاد» واختلف فى نحو «زيد اضربه ، وعمرو هل جاءك» ، فقيل : محل الجملة التى بعد المبتدأ رفع على الخبريه ، وهو الصحيح ، وقيل : نصب بقول مضمّر هو الخبر ، بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبراً وقدمر إبطاله.

الجملة الثانية : الواقعة حالاً

و موضعها نصب ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُ) (المدثر / ٦) وقول حسان فى على (عليه السلام) :

٣٤٣- من كان بات على فراش محمد؟***ومحمد أسرى يؤم الغارا (٢)

ومنه : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ

ص : ٢١

١- نهج الباغه : ط ١ / ٢٢.

٢- الغدير : ٢ / ٤٧.

لَا هِيَهُ قُلُوبُهُمْ) (الأنبياء / ٢ و ٣) فجملة (اسْتَمَعُوهُ) حال من مفعول (يَأْتِيهِمْ) أو من فاعله ، وقرئ «محدثاً» لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفى ، وأما (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فحال من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فالحالان متداخلتان ، و «لا هيه» حال من فاعل (يَلْعَبُونَ) وهذا من التداخل أيضاً ، أو من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فيكون من التعدد لا من التداخل.

الجملة الثالثة : الواقعة مفعولاً

اشاره

كقول حسان :

٣٤٤- فقال له : قم يا على ، فإننى***رضيتك من بعدى إماماً و هادياً (١)

ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيبه مختصه بباب القول ، نحو : (ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) (المطففين / ١٧) ؛ لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزله الأسماء المفردة ، قيل : وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلق ، نحو : «علم أقام زيد» وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) (إبراهيم / ٤٥) (أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (السجده / ٢٦) (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُجْنَتَهُ) (يوسف / ٣٥) والصواب : خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزيد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً.

باب الحكايه بالقول أو مرادفه

اشاره

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثه أبواب :

أحدها : باب الحكايه بالقول أو مرادفه ، فالأول نحو : (قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (مريم / ٣٠).

والثاني : نوعان : ما معه حرف التفسير ، كقولك : «كتبت إليه أن افعل» إذا لم

ص : ٢٢

تقدر باء الجر ، والجمله فى هذا النوع مفسره للفعل فلا موضع لها ، وما ليس معه حرف التفسير ، نحو قوله تعالى : (وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ) (البقره / ١٣٢) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «فإنه ينادى مناد يوم القيامة : ألا إن كل حارث مبتلى فى حرثه وعاقبه عمله غير حرثه القرآن» (١) فالجمله فى محل نصب اتفاقاً ، ثم قال البصريون : النصب ، بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور ، ويشهد للبصريين التصريح بالقول فى نحو : (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) (هود / ٤٥).

تنبيهات

الأول : من الجمل المحكيه ما قد يخفى ، فمن ذلك فى المحكيه بعد القول : (فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ) (الصفات / ٣١).

والأصل : إنكم لذائقون عذابي ، ثم عدل إلى التكلم ؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم.

الثانى : قديقع بعد القول ما يحتمل الحكايه وغيرها ، نحو : «أتقول موسى فى الدار؟» فلك أن تقدر «موسى» مفعولاً أوّلاً و «فى الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكايه كما فى قوله تعالى : (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى) (البقره / ١٤٠) الآيه ، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جىء بالجمله بعده محكيه؟

الثالث : قد يقع بعد القول جمله محكيه ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو :

ص: ٢٣

«أول قولي : إني أحمد الله» إذا كسرت «انّ» ؛ لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ ، فالجمله خبر لا مفعول ، خلافاً لأبي علي ، زعم أنها فى موضع نصب بالقول ببقى المبتدأ بلا خبر فقدّر «موجود» أو «ثابت» وهذا المقدر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأن «أول قولي : إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت ، ويقتضى بمفهومه أن بقيه الكلام غير ثابت ، اللهم إلا أن يقدر «أول» زائداً ، والبصريون لا يجيزونه ، وتبع الزمخشري أبا علي فى التقدير المذكور والصواب : خلاف قولهما ، فإن فتحت فالمعنى : حمد الله ، يعنى بأى عبارته كانت.

الرابع : قد تقع الجملة بعد القول غير محكيه به ، وهى نوعان : محكيه بقول آخر محذوف كقوله تعالى (١) : (فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ) (الأعراف / ١١٠) بعد (قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ) ، لأن قولهم تم عند قوله : (مِنْ أَرْضِكُمْ) ثم التقدير : فقال فرعون ؛ بدليل (قَالُوا : أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) (الأعراف / ١١١).

وغير محكيه ، وهى نوعان : داله على المحكيه ، كقولك : «قال زيد لعمر و فى حاتم ، أتظن حاتماً بخيلاً؟» فحذف المقول ، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التى هى من كلامك دونه. وغير داله عليه ، نحو : (وَلَا يَخْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) (يونس / ٦٥) وقدم البحث فيها.

الخامس : قد يوصل بالمحكيه غير محكى ، وهو الذى يسميه المحدثون).

ص: ٢٤

١- قال الملائم قوم فرعون إن هذ لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أضكم فما ذا تأمرون قالو أرجه وأخا وأرسل فى المدائن حاشرين (الأعراف / ١٠٩ - ١١١).

مدرجاً ، ومنه : (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) (النمل / ٣٤) بعد حكاية قولها ، (١) وهذه الجملة مستأنفه لا يقدر لها قول.

باب ظن و أعلم

الباب الثانى : من الأبواب التى تقع فيه الجملة مفعولاً باب «ظن وأعلم» فإنها تقع مفعولاً ثانياً لـ «ظن» وثالثاً لـ «أعلم» وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ ، كما فى قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «وأرى نفسى تخاتلنى» (٢).

باب التعليق

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب «ظن» بل هو جائز فى كل فعل قلبى ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو : (أَوْ لَمْ يَتَّفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ) (الأعراف / ١٩٤) ، (فَلْيَنْظُرْ أَيْهَا أَرْكَبَى طَعَاماً) (الكهف / ١٩) ، (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) (الذاريات / ١٢) ؛ لأنه يقال : تفكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ، ولكن علقنا هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبه له على معنى ذلك الحرف. وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير «علم وظن» حتى يضمن معناهما ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين.

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المسرح ، نحو : «عرفت من أبوك» وذلك لأنك تقول : «عرفت زيدا» ، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف».

ومنه قول بعضهم : «أما ترى أى برق هاهنا» ؛ لأن «رأى» البصريه وسائر افعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف ، إلا «سمع» المتعلقة باسم عين ، نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإنى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول : يؤتى يوم القيامة بالإمام

ص : ٢٥

١- قالت إن الملوك إذا دخلو قرية أفسدوها وجعلوا أعزه أهلها أذله وكذلك يفعلون.

٢- الصحيحه السجاده الجامعه : ٤٢٨.

ف قيل : متعديه لاثنين ثانيهما الجملة ، وقيل : إلى واحد والجملة حال ، فإن علقت بمسموع فمتعديه لواحد اتفاقاً ، نحو قوله تعالى : (يَوْمَ يَشِيْعُ مَوْءَنَ الصَّيْحَةِ بِالْحَقِّ) (ق / ٤٢) وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) : «إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلا أنك لست بنبي» (٢).

وليس من الباب : (ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) (مريم / ٦٩) خلافاً ليونس ؛ لأن «نزع» ليس بفعل قلبى ، بل «أى» موصولة لاستفهاميه ، وهى المفعول ، وضممتها بناء لا إعراب ، و «أشد» خبر ل «هو» محذوفاً ، والجملة صلة .

والثالث : أن تكون فى موضع المفعولين ، نحو قوله تعالى : (وَلَتَعْلَمَنَّ أَئِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا) (طه / ٧١) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «أتدرى ما الاستغفار؟ إن الاستغفار درجة العليين» (٣) ، ومنه : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء / ٢٢٧) ؛ لأن «أياً» مفعول مطلق ل «ينقلبون» ، لامفعول به ل «يعلم» ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجملة الفعلية فى محل نصب بفعل العلم .

واختلف فى نحو : «عرفت زيدا من هو» فقيل : جملة الاستفهام حال ، ورد بأن الجمل الإنشائية لاتكون حالا ، وقيل : مفعول ثان على تضمين «عرف» معنى «علم» ، ورد بأن التضمين لاينقاس ، وهذا التركيب مقيس ، وقيل : بدل من

ص : ٢٦

١- نهج البلاغه : ط ١٦٣ / ٥٢٥ .

٢- نهج البلاغه : ط ٢٣٤ / ٨١ .

٣- نهج البلاغه : ح ٤٠٩ / ١٢٨١ .

المنصوب ، ثم اختلف ، فقيل : بدل اشتمال ، وقيل : بدل كل ، والأصل : عرفت شأن زيد.

وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال : إن الفعل معلق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت : «علمت زيدا لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم» فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان ، وخالف في ذلك بعضهم ؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب ، وألا- يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو : «علمت زيدا أبوه قائم».

تنبيه حول فائده الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب

فائده الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع ، فتقول : «عرفت من زيد وغير ذلك من أموره».

الجملة الرابعة : المضاف إليها

و محلها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان. ظروفًا كانت أو أسماء ، نحو قول الكميّ خطاباً للبنى (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٣٤٥- يا صاحب الحوض يوم لا شرب لى-***وارد إلا ما كان يضطرب (١)

ونحو قوله تعالى : (هذا يَوْمٌ لا يَنْطِقُونَ) (المرسلات / ٣٥) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ، وخبر في الثانية؟

ومن أسماء الزمان ثلاثه إضافتها إلى الجملة واجبه : «إذ» باتفاق ، و «إذا» عند الجمهور ، و «لما» عند من قال باسميتها.

ص: ٢٧

١- شرح الهاشميات : ٦١.

وزعم سيويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجمل الفعلية ، وإن كان ماضياً فهو كـ «إذ» في الإضافة إلى الجملتين فتقول : «أتيتك زمن يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاج قادم» وتقول : «أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعل بقله تعالى : (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) (غافر / ١٦) ويقول سواد بن قارب :

٣٤٦- وكن لي شفيعاً يوم لاذوشفاعه***بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب (١).

والجواب : أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى ، فحمل على «إذ» لا على «إذا» على حد : (وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ) (الكهف / ٩٩).

الثانى : «حيث» نحو قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «يا فاطمه من صلى عليك غفر الله له ، وألحقه بى حيث كنت فى الجنة» (٢) وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمه ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً. وزعم المهدي أن «حيث» فى قول ابن دُرَيْد :

٣٤٧- تُمَّتْ راح فى الملبين إلى***حيث تحجى المأزمان ومنى (٣)

لما خرجت عن الظرفية بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو «فيه» وليس بشى ؛ لما تقدم فى أسماء الزمان.

الثالث : «آيه» بمعنى «علامه» فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيّاً بـ «ما» كقول الأعشى :

ص: ٢٨

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٧١.

٢- كشف الغمه : ٢ / ١٠٠.

٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٧٤.

٣٤٨- بآيه يقدمون الخيل شعثاً***كأن على سنايها مداً (١)

وقول عمرو بن شأس بن عبيد :

٣٤٩- أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَهُ***بآيه ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً (٢)

هذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو : (إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) (البقره / ٢٤٨) وقال : الأصل : بآيه ما يقدمون ، أى : بآيه إقدامهم. انتهى.

وفيه حذف موصول حرفى غير «أن» وبقاء صلته ، ثم هو غير متأت فى قول عمرو بن شأس بن عبيد :

٣٥٠- أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَهُ***بآيه ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً (٣)

الرابع : «ذو» فى قولهم : «إذهب بذى تسلم» والباء فى ذلك ظرفيه ، و «ذى» صفة لـ «زمن» محذوف ، ثم قال الأكثرون : هى بمعنى «صاحب» فالموصوف نكره ، أى : اذهب فى وقت صاحب سلامه أى : فى وقت هو مظنه السلامه ، وقيل : بمعنى «الذى» فالموصوف معرفه ، والجمله صله فلا محل لها ، والأصل : اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ، ويضعفه أن استعمال «ذى» موصوله مختص بطيئى ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ولم يسمع هنا إلا الإعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق ، نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) (المؤمنون / ٣٣) والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر فى وقت.

ص : ٢٩

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٧٧ / ٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٨٣٥ / ٢.

٣- تقدم برقم ٣٤٩.

الخامس و السادس : «لدى و ريث» فإنيها يضافان جوازا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً ، بخلافه مع «آيه». فأما «لدى» فهي اسم لمبدأ الغاية ، زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهدا قوله : (١)

٣٥١- لزمانلدى سالىتمونا وفاقكم***فلايك منكم للخلاف جُروح

وأما «ريث» فهي مصدر «راث» إذا أبطأ ، و عومت معاملة أسماء الزمان فى الإضافة إلى الجملة ، كما عومت المصادر معاملة أسماء الزمان فى التوقيت كقولك : «جئتكَ صلاة العصر» قال : (٢)

٣٥٢- خليلي ريفاريث أفضى لبانه***من العرصات المذكرات عهداً

وزعم ابن مالك فى كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار «أن» والأول قوله فى التسهيل وشرحه ، وقد يعذر فى «ريث» ؛ لأنها ليست زمانا ، بخلاف «لدى» وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت.

السابع و الثامن : «قول و قائل» كقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «من ترك قول لا أدري أصيبت مقاتله» (٣)

وقوله : (٤)

٣٥٣- وأجبت قائل «كيف أنت؟» ب «صالح»***حتى مللت وملتى عوادى

ص : ٣٠

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٨٦ ، لم يسم قائله.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٢٨٦ ، وفى شرح شواهد المغنى «الذاكرات» بدل «المذكرات» ٢ / ٨٣٦ ، لم يسم قائله.

٣- نهج البلاغه : ح ٨٢ / ١١٢٤.

٤- لم يسم قائله ، شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٧.

الجملة الخامسة : الواقع بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم

لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم ، لفظاً كما في قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «من يُعْطِ باليد القصيره يُعْطِ باليد الطويله» (١) أو محلاً كما في قول الفرزدق :

٣٥٤- إن عد أهل التقى كانوا أئمتهم*** أو قيل من خير أهل الأرض؟ قيل هم (٢)

مثال المقرونة بالفاء : (مَنْ يُضِلِّ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَ يَذَرُهُمْ) (الأعراف / ١٨٦) ولهذا قرئ بجزم «ينذر» عطفاً على المحل.

ومثال المقرونة ب «إذا» (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (الروم / ٣٦) و الفاء المقدره كالموجوده كقول عبدالرحمن بن حسان :

٣٥٥- من يفعل الحسنات الله يشكرها***والشر بالشر عندالله مثلان (٣)

الجملة السادسة : التابعه لمفرد

و هي ثلاثه أنواع :

أحدها : المنعوت بها ، فهي في موضع رفع في نحو قوله تعالى : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ) (البقره / ٢٥٤) ونصب في نحو قول الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) : «لك الحمد حمدا يدوم بدوامك» (٤) وجر في نحو قول الكميت في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٣٥٦- خيرَ مسترضع وخير فطيم***وجنين أقر في الأرحام (٥)

الثاني : المعطوفه بالحرف ، نحو : «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفه على الخبر ، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو

ص : ٣١

١- نهج البلاغه : ح ٢٢٤ / ١١٨٩.

٢- البيت في قصيده يمدح بها الإمام على بن الحسين عليهما السلام ويذكر فيها الرسول وآله صلوات الله عليهم. كشف الغمه : ٢ / ٣٠٥.

٣- تقدم برقم ١١٧.

٤- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء السابع والأربعون : ٣٣٠.

٥- شرح الهاشميات : ٢٨.

واو الحال فلا تبعيه و المحل نصب.

الثالث : المبدله كقوله تعالى : (ما يُقَالُ لَكَ إِلَّا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَعْفِرَةٌ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) (فصلت / ٤٣) ف «إِنَّ» وما عملت فيه ، بدل من «ما» وصلتها ، وجاز إسناد «يقال» إلى الجملة كما جاز في (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا) (الجاثية / ٣٢) هذا كله إن كان المعنى : ما يقول الله لك إلا ما قد قيل ، فأما إن كان المعنى : ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذيه إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم ، فالجملة استئناف.

وقال ابن جنى فى قوله : (١)

٣٥٧- إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***و بالشام أخرى كيف يلتقيان؟

: جمله الاستفهام بدل من «حاجه وأخرى» أى : إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما.

الجملة السابعة : التابعه لجملة لها محل

و يقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصه.

فالأول : نحو قول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «أنا وضعت فى الصغر بكلا كل العرب وكسرت نواجم قرون ربيعه ومُضِر» (٢) ، إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثانى : شرطه كون الثانى أوفى من الأولى بتأديه المعنى المراد ، نحو قوله (٣) :

ص : ٣٢

١- قال السيوطى : «قال العينى فى الكبرى : قيل إنه للفرزدق. قلت : وجدت البيت فى نوادر ابن الأعرابى» شرح شواهد المنى ٢ / ٥٥٧.

٢- نهج البلاغه : ط ٢٣٤ / ١١١.

٣- قال السيوطى : «قال العينى : لم يسم قائله». شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٩.

٣٥٨- أقول له : اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا**وَالْأَفْكَانُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإنَّ دلالة الثانيه على ما أَرَادَه من إظهار الكراهيه لإقامته بالمطابقه بخلاف الأولى.

تنبيه حول الجملتين : المستثناه والمسند إليها

ما تقدم من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ، جار على ما قرروا ، والحق أنها تسع ، والذي أهملوه : الجمله المستثناه ، والجمله المسند إليها.

أما الأولى : فنحو : (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعِذُّهُ اللَّهُ) (الغاشيه / ٢٢ - ٢٤) قال ابن خروف : «من» مبتدأ و (يَعِذُّهُ اللَّهُ) الخبر ، والجمله في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

وأما الثانيه : فنحو : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (البقره / ٦) إذا أعرب «سواء» خبراً ، و (أُنذِرْتَهُمْ) مبتدأ ، ونحو : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» إذا لم يقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر «تسمع» قائماً مقام السماع ، كما أن الجمله بعد الظرف في نحو : (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ) (الكهف / ٤٧) وفي نحو : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) في تأويل المصدر ، وإن لم يكن معهما حرف سابق.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، وشرح المسأله مستوفاه أن يقال : الجمل الخبريه التي لم يستلزمها ما قبلها إن كان مرتبطه بنكره محضه ، فهي صفه لها ، أو بمعرفه محضه ، فهي حال عنها ، أو بغير المحضه منهم فهي محتمله لهما ، وكل ذلك بشرط وجود

مثال الأول - وهو الواقع صفه لاغير لوقوعه بعد النكرات المحضه - : قوله تعالى : (حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ) (الإسراء / ٩٣) وقول الرباب زوجه الإمام الحسين (عليه السلام) فى رثائه :

٣٥٩- إن الذى كان نوراً يستضاء به***فى كربلاء قتيل غير مدفون (١)

ومثال الثانى - وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضه - : قوله تعالى : (لا تَقْرُبُوا الصَّيْلَةَ وَأَنْتُمْ سَيَّكَارِي) (النساء / ٤٣) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وإياك أن ينزل بك الموت وأنت آبق من ربك فى طلب الدنيا» (٢)

ومثال الثالث - وهو المحتمل لهما بعد النكره - : (وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) (الأنبياء / ٥٠) فلك أن تقدر الجملة صفه للنكره وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً عنها ؛ لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفه ، وأن تقدرها حالاً من المعرفه وهو الضمير فى (مُبَارَكٌ) إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ، أما الأول : فلأن الإشاره إليه لم تقع فى حاله الإنزال كما وقعت الإشاره إلى البعل فى حاله الشيخوخه فى (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود / ٧٢). وأما الثانى : فلا تقتضائه تقييد البركه بحاله الإنزال ، وتقول : «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً ؛ لزوال الإبهام عن النكره بعمومها.

ومثال الرابع - وهو المحتمل لهما بعد المعرفه - : (كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) (الجمعه / ٥) فإن المعرف الجنسى يقرب فى المعنى من النكره ، فيصح تقدير

ص: ٣٤

١- أدب الطف : ٦ / ٦١.

٢- نهج البلاغه : ك ٦٩ / ١٠٧٠.

(يَحْمِلُ) حالاً أو وصفاً ومثله قوله : (١)

٣٦٠- ولقد أمرُ علي اللثيم يسبني**فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قَلْتُ لايعينى

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود :

أحدها : كون الجملة خبريه ، واحترز بذلك من نحو : «هذا عبد بعته» تريد بالجملة ، الإنشاء و «هذا عبدى بعته» كذلك ، فإن الجملتين مستأنفتان ؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً ، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً ، وهو اختيار ابن عصفور ، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي ، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً ، وهم طائفة من الكوفيين .

الثاني : صلاحيتها للاستغناء عنها ، وخرج بذلك جملة الصلته وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها ، بمعنى أن معقوله القول متوقفه عليها وأشبه ذلك .

الثالث : وجود المقتضى ، واحترز بذلك من نحو : (فَعَلُوهُ) من قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) (القمر / ٥٢) ، فإنه صفة لـ «كل» أو لـ «شيء» ولا يصح أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو : «أكرم كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال ، ولا يكون خبراً ؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء .

الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع : أحدها : ما يمنع حاله ، كانت متعينه لولا وجوده ، ويتعين حينئذ الاستئناف نحو : «زارني زيد ، سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضه حال ، ولكن السين و «لن» مانعان ؛

ص : ٣٥

١- قال السيوطي : «قال رجل من بني سلول» شرح شواهد المغني : ١ / ٣٠١ .

لأن الحاليه لاتصدّر بدليل استقبال.

ثانيها : ما يمنع وصفيه ، كانت متعينه لولا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستثاف ؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فيتعين الحاليه بعد أن كانت ممتنع ، وذلك نحو : (أَوْ كَالْحَدِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (البقره / ٢٥٩). والمعارض فيه الواو ، فإنها لاتعترض بين الموصوف وصفته ، خلافاً للزمخشري ومن وافقه.

ثالثها : مايمنعهما معاً ، نحو : (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ) (الصافات / ٧ و ٨) وقد مضى البحث فيها.

رابعها : مايمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «ما أضمر أحد شيئاً إلا- ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه» (١) فإن الجملة التي بعد «إلا» كانت قبل وجودها محتمله للوصفيه والحاليه ، ولما جاءت «إلا» امتنعت الوصفيه. ومثله : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) (الشعراء / ٢٠٨).

ص: ٣٦

١- نهج البلاغه : ح ٢٥ / ١٠٩٨.

و هو الظرف والجار والمجرور.

ذكر حكمهما فى التعلق

لا بد من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أُوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجوداً قُدّر ، كما سيأتى.

مثال التعلق بالفعل وشبهه : قوله تعالى : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (الفاتحة / ٧) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وأرعدت الأسماع لربّره الداعى إلى فصل الخطاب» (١).

ومثال التعلق بما أُوّل بمشبه الفعل : قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِى الْأَرْضِ إِلَهُ) (الزخرف / ٨٤) أى : وهو الذى هو إله فى السماء ، فَ «فى» متعلقه بـ «إله» وهو اسم غير صفة ؛ بدليل أنه يوصف فتقول : «إله واحد» ولا يوصف به لا يقال : «شىء إله» وإنما صح التعلق به ؛ لتأوله بـ «معبود» و «إله» خبر لـ «هو»

ص : ٣٧

محذوفاً ، ولا يجوز تقدير «إله» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف ؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته : قول أبي المنهال :

٣٦١- أنا أبو المنهال بعض الأحيان***ليس على حسبي بضؤلان (١)

وقوله : (٢)

٣٦٢- أنا ابن ماويه إذ جدّ النقر***وجاءت الخيل أتابي زمر

فتعلق «بعض» و «إذ» بالاسمين العلمين ، لالتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد. وتقول : «فلان حاتم في قومه» فتعلق الظرف بما في «حاتم» من معنى الجود.

وقد أجزى في قوله تعالى : (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ) (الأنعام / ٣) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً ، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم ، وأجزى تعلقه بـ (يعلم) وبـ (سرکم) و (جهرکم). ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم ، وليس بشيء ؛ لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدرى وصلته ، ولأنه قد جاء نحو : (بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ) (التوبة / ١٢٨) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً ، فكذا هنا.

ومثال التعلق بالمحذوف : (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً) (هود / ٦١) بتقدير : و

ص : ٣٨

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣١٩ / ٦.

٢- قال السيوطي : «نسب في الإيضاح لبعض السعديين. وقال في العباب : قائله فدكى بن أعبد المنقري وقال الحوهري : هو لعبيدالله بن ماويه الطائي». شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٣ و ٨٤٤.

أرسلنا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك ، وهم المبرد فالفارسي فابن جنى فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين ، والصحيح : أنها كلها داله عليه إلا «ليس».

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (يونس / ٢) ؛ فإن اللام لا تتعلق بـ «عجبا» ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بـ «أوحينا» ؛ لفساد المعنى ، ولأنه صله لـ «أن». وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقه بمحذوف هو حال من «عجبا».

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي فى قوله : (١)

٣٦٣- ونعم مَزَكَاْمَن ضاقت مَذَاهِبُهُ* ونعم من هو فى سرو إعلان

أن «من» نكره تامه تمييز لفاعل «نعم» مستتراً ، كما قال هو وطائفه فى «ما» من نحو (فَنِعْمَاهِي) (البقره / ٢٧١) ، وأن الظرف متعلق بـ «نعم» وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل ، وأن «هو» مبتدأ ، خبره «هو» أخرى مقدره على حد قول أبى النجم العجلي :

ص : ٣٩

١- تقدم برقم ٢٨٥.

٣٦٤- أنا أبو النجم وشعري شعري***الله ذرى ما أجنّ صدرى (١)

وأن الظرف متعلق بـ «هو» المحذوفه لتضمنها معنى الفعل ، أى : ونعم الذى هو باق على ودّه فى سرّه وإعلانه ، وأن المخصوص محذوف ، أى : بشر بن مروان. والصحيح : أن يقدر المخصوص «هو» ؛ لتقدم ذكر «بشر» فى البيت قبله ، وهو :

و كيف أرهب أمراً أو أراع له***وقد زكأت إلى بشر بن مروان (٢)

فيبقى التقدير حينئذ : هو هو هو.

هل يتعلقان بأحرف المعانى؟

المشهور منع ذلك مطلقاً ، وقال جماعه منهم ابن الحاجب بجوازه مطلقاً وفصل بعضهم فقال : إن كان نائباً عن فعل حذف ، جاز ذلك على سبيل النيباه لا الأصاله ، وإلا فلا. وهو قول أبى على وأبى الفتح ، زعما فى نحو «يا يزيد» أن اللام متعلقه بـ «يا» بل قالوا فى «يا عبدالله» : إن النصب بـ «يا».

وقال ابن الحاجب فى (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) (الزخرف / ٣٩) : «إذ» بدل من «اليوم» و «اليوم» إما ظرف للنفع المنفى ، وإما لما فى «لن» من معنى النفى ، أى : انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفى نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم.

وقال ايضاً : إذا قلت : «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقه بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، و «للتأديب» تعليل للضرب المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب على كل حال ، فاللام متعلقه بالنفى والتعليل له ، أى : إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس

ص: ٤٠

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ٣٤٠.

٢- قال بغدادى : «ولم أقف على الشعر». شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ٣٤٠.

بترك الضرب.

ومن ذلك : قوله تعالى : (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) (القلم / ٢) الباء متعلقه بالنفى ؛ إذ لو علقت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمه الله تعالى ، وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا- المراد نفي جنون خاص ، انتهى ملخصاً. وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى ، أى : انتفى ذلك بنعمه ربك.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا : «لابد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد كالباء فى قول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : «كفى بالموت واعظاً وكفى بالتقى غنى» (١) الحديث. و «من» فى قوله تعالى : (هَيْلٌ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) (فاطر / ٣) وذلك لأن معنى التعلق : الارتباط المعنوى ، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل فى الكلام تقويه له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط.

نعم يصح فى اللام المقويه أن يقال : إنها متعلقة بالعامل المقوى ، نحو : (مُصَيِّدًا لِمَا مَعَهُمْ) (البقره / ٩١) ؛ لأن التحقيق أنها ليست زائده محضه ؛ لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزله القاصر ، ولا معديه محضه ؛ لاطراد صحه إسقاطها ، فلها منزله بين المنزلتين.

الثانى : «لعل» فى لغه عقيل ؛ لأنها بمنزله الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها

ص : ٤١

فى موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعده على الخبريه ، قال كعب بن سعد الغنوى :

٣٦٥- فقلتُ ادُعْ أخريوارفع الصوت دعوهً***لعلَّ أبى المغوارمنك قريب (١)

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفاده معنى التوقع ، كما دخلت «ليت» لإفاده معنى التمنى.

الثالث : «لولا» فيمن قال : «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» على قول سيبويه : إن «لولا» جاره للضمير ، فإنها أيضاً بمنزلة «لعل» فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء ، فإن «لولا» الامتناعيه تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جاره ، وأن الضمير بعدها مرفوع ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، كما عكسوا فى قولهم : «ما أنا كأنت» وهذا كقوله : فى «عساي» ويردهما أن نيابه ضمير عن ضمير يخالفه فى الإعراب إنما ثبتت فى المنفصل ، وإنما جاءت نيابه فى المتصل بثلاثه شروط : كون المنوب عنه منفصلاً ، وتوافقهما فى الإعراب وكون ذلك فى الضروره.

الرابع : «رُب» فى نحو : «رب رجل صالح لقيته ، أو لقيت» ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد «زيداً ضربته» ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار ؛ لأن «رب» لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفاده التكثير أو التقليل ، لا لتعديه عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر معدّ ، فإن قالوا : إنها عدت العامل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله فى المثال الأول ، وإن قالوا :

ص : ٤٢

١- تقدم برقم ٢١٨.

عدت محذوفاً تقديره : «حصل» أو نحوه كما صرح به جماعه ، ففيه تقدير لمامعنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت.

الخامس : كاف التشبيه ، قاله الأخفش وابن عصفور ، مستدلين بأنه إذا قيل : «زيد كعمرو» فإن كان المتعلق «إستقر» فالكاف لاتدل عليه ، بخلاف نحو «فى» من «زيد فى الدار» وإن كان فعلاً مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق : أن جميع الحروف الجاره الواقعه فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

السادس : حرف الاستثناء ، وهو «خلا- وعدا وحاشا» إذا خفض ، فإنهن لتنحيه الفعل عما دخلن عليه ، كما أن «إلا» كذلك ، وذلك عكس معنى التعديه الذى هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صح أن يقال : إنها متعلقه ، لصح ذلك فى «إلا» وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ «إلا» لثلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف و النكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل ، فهما صفتان فى نحو : «رأيت طائراً فوق غُصن ، أو على غُصن» ؛ لأنهما بعد نكره محضه ، وحالان فى نحو : «رأيت الهلال بين السحاب ، أو فى الأفق» ؛ لأنهما بعد معرفه محضه ، ومحتملان لهما فى نحو : «يعجبني الزَّهْرُ فى أكمامه ، والثمر على أغصانه» ؛ لأن المعرف الجنسى كالنكره ، وفى نحو : «هذا ثمر يانع على أغصانه» ؛ لأن النكره الموصوفه كالمعرفه.

إذا وقع بعدهما مرفوع ، فإن تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو : «ما فى الدار أحد» و «أفى الدار زيد؟» و «مررت برجل معه صقر» و «جاء الذى فى الدار أبوه» و «زيد عندك أخوه» و «مررت بزيد عليه جبه» ، ففى المرفوع ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلاً.

والثانى : أن الأرجح كونه فاعلاً ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل : عدم التقديم والتأخير.

والثالث : أنه يجب كونه فاعلاً ، نقله ابن هشام عن الأ-كثرين . وحيث أعرب فاعلاً- فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتتهما عن «إستقر» وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف ، والمذهب المختار ، الثانى ؛ بدليل امتناع تقديم الحال فى نحو : «زيد فى الدار جالساً» ولو كان العامل الفعل لم يمتنع.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور ، نحو : «فى الدار - أو عندك - زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأ-خفش والكوفيون يجيزون الوجهين ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون فى نحو : «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعلاً ، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيه على أن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً

لاخلاف في تعيين الابتداء في نحو: «في داره زيد»؛ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون البته، أما على الفاعليه فلما قدمنا، وأما على الابتدائيه فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً؛ لقولهم: «في أكفانه درج الميت». وإذا كان الاسم في نيه التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانيه:

أحدها: أن يقعا صفه، نحو قوله تعالى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ) (البقره / ١٩) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا يرجون أحد منكم إلا ربّه» (١).

الثاني: أن يقعا حالاً، نحو: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص / ٧٩) وأما قوله سبحانه وتعالى: (فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ) (النمل / ٤٠) فزعم ابن عطيه أن «مستقراً» هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره: من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

الثالث: أن يقعا صلته، نحو قوله تعالى: (وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) (الأنبياء / ١٩).

ص: ٤٥

الرابع : أن يقعا خبراً ، نحو : «زيد عندك ، أو في الدار» وربما ظهر في الضروره كقوله : (١).

٣٦٦- لك العز إن مولاك عزَّ وإن يُهنَّ**فأنت لدى بُجُوحه الهون كائن

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر ، نحو : (أفى الله شك) (إبراهيم / ١٠) ونحو : (أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ) (البقره / ١٩) ونحو : «أعندك زيد؟».

السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفاً فى مثل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده «حينئذ الآن» أصله : كان ذلك حينئذ واسمع الان ، وقولهم للمعرس : بالرفاء والبنين يا ضمار «أعرست».

السابع : أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطه التفسير ، نحو : «أيوم الجمعه صمت فيه؟» ، ونحو : «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلاً بقراءه بعضهم : (وَلِلَّظَّالِمِينَ أَجْدَلُ لَهُمْ) (الإنسان / ٣١). والأكثرون يوجبون فى ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب يا ضمار «جاوزت» أو نحوه ، وبالوجهين قرئ فى الآيه ، والنصب قراءه الجماعه ، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية ، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً ، أى : ويعذب ؛ لمناسبه «يدخل» أو ماضياً ، أى : وعذب ؛ لمناسبه المفسر؟ فيه نظر.

وأما القراءه بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكّد ، مثل «إنّ زيدا إنّه فاضل» ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور ؛ لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر ؛ لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعاده الجار ؛ لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر ، لا يقولون : «قام زيد

ص : ٤٦

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٧.

هو» وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

الثامن : القسم بغير الباء ، نحو : (وَالَيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل / ١) ، (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (الأنبياء / ٥٧) وقولهم : «الله لا- يؤخر الأجل» ولو صرح في ذلك بالفعل لوجب الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لاخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصله ؛ لأن القسم والصله لا- يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش : وإنما لم يجر في الصله أن يقال : إن نحو «جاء الذي في الدار» بتقدير «مستقر» على أنه خبر لمحذوف على حد قراءه بعضهم : (تماماً على الذي أحسن) (الأنعام / ١٥٤) بالرفع ؛ لقله ذاك واطراد هذا ، انتهى.

وكذلك يجب في الصفه في نحو : «رجل في الدار فله درهم» ؛ لأن الفاء تجوز في نحو : «رجل يأتيني فله درهم» وتمتنع في نحو : «رجل صالح فله درهم» فأما قوله : (١)

٣٦٧- كُلُّ أَمْرٍ مَبَاعِدٌ أَوْ مَدَانٌ***فَمَنُوطٌ بِحُكْمِهِ الْمُتَعَالَى

فنادرٌ.

واختلف في الخبر والصفه والحال ، فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعته ، والإفراد ، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولى ، وليس بشيء ؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، فالمحذوف

ص : ٤٧

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٦ / ٣٤٣ ، لم يسم قائله.

فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد. وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو : «أيوم الجمعة تعتكف فيه»
والوصف في نحو : «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه» والحق أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى كما سيأتى.

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القسم فتقديره : «أقسم» ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، نحو : «أيوم الجمعة صمت فيه».

واعلم : أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعى كما في «زيداً مررت به» أو
معنوى كما في «زيداً ضربت أخاه» إذ تقدير المذكور يقتضى فى الأول تعدى القاصر بنفسه ، وفى الثانى خلاف الواقع ؛ إذ
الضرب لم يقع بزيد ، فوجب أن يقدر «جاوزت» فى الأول ، و «أهنت» فى الثانى ، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ، ولا مع
كل سببى ، ألا ترى أنه لا مانع فى نحو : «زيداً شكرت له» ؛ لأن «شكر» يتعدى بالجار وب نفسه ، وكذلك الطرف ، نحو : «أيوم
الجمعة صمت فيه» ؛ لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الطرف بنفسه ، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذلك لا مانع فى نحو :
«زيداً أهنت أخاه» ؛ لأن إهانته أخيه إهانته له ، بخلاف الضرب.

وأما فى المثل فيقدر بحسب المعنى ، وأما فى البواقى نحو : «زيد فى الدار» فيقدر كونا مطلقاً وهو «كائن أو مستقر» أو
مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : «الصوم اليوم» أو «فى اليوم» و «الجزء غداً» أو «فى الغد» ويقدر «كان أو إستقر» أو
وصفهما إن أريد الماضى ، هذا هو الصواب. وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو «ضربى زيدا قائماً» : إن التقدير : إذ كان ، إن أريد
الماضى أو إذا كان ، إن أريد به المستقبل ، ولا فرق.

وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف ؛ فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال. ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـ «قائم وجالس» إلا لدليل ، نحو : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) (البقره / ١٧٨) ، التقدير : مقتول أو يقتل لا «كائن» ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور.

تعيين موضع التقدير

الأصل : أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخراً ، وما يقتضى إيجابه.

فالأول : نحو : «في الدار زيد» ؛ لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله : أن يتأخر عن المبتدأ (١)

والثاني : نحو : «إن في الدار زيداً» ، لأن «إن» لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل ؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً ، لا يتقدم على المبتدأ.

ص : ٤٩

١- قال ابن هشام في الباب الخامس من المغنى ، مبحث بيان مكان المقدر : وكنا قجدمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن «زيد» ؛ لأنه في القيقه ، الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضه أصل آخر وهو أنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً ، فيجب التأخير ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ فيمثل هذا.

تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد «إذا» الفجائية و «أما»

رد جماعه منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى : (إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا) (يونس / ٢١) وقولك : «أما في الدار فزيد» ؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعل ، و «أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط ، نحو : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) (الواقعه / ٨٨) ، وهذا على ما بيناه غير وارد ؛ لأن الفعل يقدر مؤخراً.

ص: ٥٠

الباب الرابع : فى ذكر أحكام يكثر دورها

إشاره

و يقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها.

فمن ذلك : ما يعرف به المبتدأ من الخبر.

ما يعرف به المبتدأ من الخبر

إشاره

يجب الحكم بابتدائه المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل

إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما

نحو : (الله رَبُّنَا) (الشورى / ١٥) أو اختلفت ، نحو : «زيد الفاضل ، والفاضل زيد» ، هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم ، نحو : «القائم زيد».

والتحقيق : أن المبتدأ ما كان أعرف كـ «زيد» فى المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : من القائم؟ فتقول : «زيد القائم» فإن علمهما وجهل النسبه فالمقدم المبتدأ.

الثانيه : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما

نحو : «أفضل منك أفضل منى».

الثالثه : أن يكونا مختلفين تعريفاً و تنكيراً

و الأول هو المعرفه كـ «زيد قائم».

و أما إن كان هو النكره فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خير اتفاقاً ، نحو : «ذهب خاتمك» وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما سيويه فيجعله المبتدأ ، نحو : «كم مالك» و «خير منك زيد» ووجهه : أن الأصل عدم التقديم والتأخير ، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما ، نحو : «الفاضل أنت» ويتجه جواز الوجهين إعمالاً للدليلين ، ويشهد لابتدائه النكره قوله تعالى : (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ) (الأنفال / ٦٢) وقولهم : «بحسبك زيد» والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب ، ولخبريتها قولهم : «ما جاءت حاجتك؟» بالرفع ، والأصل : ما حاجتك ، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفه مبتدأ ، ولولا هذا التقدير لم يدخل ، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، وأما من نصب فالأصل : ما هي حاجتك؟ ، بمعنى أى حاجه هي حاجتك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير فاستترفيه ، ونظيره أن تقول : «زيد هو الفاضل» وتقدر «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً ، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه «كان» فتقول : «زيد كان الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائه المؤخر في قوله : (١)

٣٦٨- بنونا بنو أبناؤنا وبناتنا***بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

رعيًا للمعنى ، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغه ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغه ، والله أعلم.

ص: ٥٢

١- قال الغدادى : وهذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاه وغيرهم ، قال العينى : «ولم أر أحداً منهم عزاه إلى قائله» ، ورأيت في شرح الكرمانى فى شواهد شرح الكافيه للخبىصى أنه قال : «هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب». خزانه لأدب / ١ / ٤٤٥.

اعلم أن لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يكونا معرفتين

فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ، فيقال : « كان زيد أخا عمرو » لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو ، و « كان أخو عمرو زيدا » لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ، فتقول : « كان زيد القائم » لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلا- منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلا- « كان القائم زيدا » وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير ، نحو : « كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا » ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو : « هذا » فإنه يتعين للاسميه لمكان التنبيه المتصل به ، فيقال : « كان هذا أخاك ، وكان هذا زيدا » إلا مع الضمير ، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه ، فتقول : « ها أناذا » ولايتأتى ذلك فى باب الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعامل ، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه ، على أنه سمع قليلا فى باب المبتدأ : « هذا أنا ».

واعلم أنهم حكموا لـ « أن وأن » المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ؛ فلهذا قرأت السبعة : (ما كان حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (الجائيه / ٢٥) (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (النمل / ٥٦) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف.

الحاله الثانيه : أن يكونا نكرتين

فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها

فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر ، فتقول : «كان خير من زيد شراً من عمرو» أو تعكس ، وإن كان المسوغ لإحدهما فقط جعلتها الاسم ، نحو : «كان خير من زيد امرأه».

الحاله الثالثه : أن يكونا مختلفين

فتجعل المعرفه الاسم والنكره الخبر ، كقول صفيه بنت عبدالمطلب في رثاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) :

٣٦٩- وكنت رحيماً ، هادياً ومعلماً***ليبيك عليك اليوم من كان باكياً (١)

ولا يعكس إلا في الضروره ، كقول حسان :

٣٧٠- كأنّ خبيثه من بيت رأس***يكون مزاجها عسلٌ وماء (٢)

وأما تجويز الزجاج في قراءه ابن عامر (أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ) (الشعراء / ١٩٧) ، بتأنيث «تكن» ورفع «آيه» ، كون «آيه» اسمها و «أن يعلمه» خبرها ؛ فردوه لما ذكرنا ، واعتذر له بأن النكره قد تخصصت بـ «لهم».

ما يعرف به الفاعل من المفعول

اشاره

وأكثر ما يشتهه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً و الآخر اسماً تاماً وطريق معرفه ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسأله بعد ذلك فهي صحيحه قبله ، وإلا فهي فاسده ؛ فلا يجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز «أعجبت الثوب» ويجوز النصب ؛ لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أوقعت «ما»

ص: ٥٤

١- أعيان الشيعة : ١ / ٢٨٦.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٤٩.

على أنواع من يعقل جاز ؛ لأنه يجوز «أعجبت النساء» وإن كان الاسم الناقص «من» أو «الذين» جاز الوجهان أيضاً.

فرعان حول ما يتعين فيه الفاعل و المفعول

تقول : «أمكن المسافر السفر» بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : «أمكننى السفر».

ولاتقول : «امكنت السفر» وتقول : «زيد فى رزق عمرو عشرون ديناراً» برفع العشرين لاغير ، فإن قدمت عمراً فقلت «عمرو زيد فى رزقه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير ، فيجب توحيد مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير ، فيبرز فى التثنيه والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان و البدل

اشاره

وذلك ثمانيه أمور :

أحدها : أن العطف لا يكون مضمراً و لاتابعاً لمضمير

لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق ، ولهذا لاتصح إجازة الزمخشري فى (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) (المائده / ١١٧) أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى : (إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) (المائده / ١١٧) نعم أجاز الكسائى أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول ، نحو : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) (البقره / ١٦٣) والثانى ، نحو : «مررت به الخبيث» والثالث ، نحو قوله : (١)

ص: ٥٥

وقال الزمخشري في (جعل الله الكعبة البيت الحرام) (المائدة / ٩٧) : إن (البيت الحرام) عطف بيان على وجه المدح كما في الصفة ، لاعلى وجه التوضيح ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

و أما البدل فيكون تابعا للمضممر بالاتفاق ، نحو : (وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره) (الكهف / ٦٣) وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون (أن اغتيدوا الله) (المائدة / ١١٧) بدلا من الهاء في «به» توهماً منه أن ذلك يخل بعائد الموصول ، وهو مردود بأن العائد موجود حساً.

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمراً تابعا لمضممر ك «رأيته إياه» أو الظاهر ك «رأيت زيدا إياه» وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يسمع ، وإن الصواب في الأول : قول الكوفيين : إنه توكيد كما في «قمت أنت».

الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره

و أما قول الزمخشري : إن (مقام إبراهيم) (١) (آل عمران / ٩٧) عطف على (آيات بينات) (آل عمران / ٩٧) فسهو (٢). ولا يختلف في جواز ذلك في البدل ، نحو : (إلى صراط مستقيم صراط الله) (الشورى / ٥٢ و ٥٣) ونحو : (بالتأصية ناصيته كاذبه) (العلق / ١٥ و ١٦)

الثالث : أنه لا يكون جملة

بخلاف البدل ، نحو : (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) (فصلت / ٤٣).

ص: ٥٦

١- (فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا)

٢- قال ابن هشام : «وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيها». مغنى اللبيب ، الباب الخامس ، النوع الثاني من الجبهه السادسة.

الرابع : أنه لا يكون تابعاً لجملة

بخلاف البدل ، نحو : (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا) (يس / ٢٠ و ٢١) وقوله : (١)

٣٧٢- أقول له : ارحل لا تقيم عندنا***والا فكن فى السر والجهر مسلماً

الخامس : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل

بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) (الفرقان / ٦٨ و ٦٩).

السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول

و يجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زياده بيان كقراءه يعقوب : (وَتَرَى كُلَّ أُمَّه جَائِيَةً كُلُّ أُمَّه تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا) (الجاثيه / ٢٨) بنصب «كل» الثانى ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو و هذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوه من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم : أن الشىء لا يبين نفسه ، وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيويه «مررت بى المسكين وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزله جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض.

والثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به مالم يتصل بالأول كما قدمناه اتجه كون الثانى بياناً بما فيه من زياده الفائدة ، وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قول عبدالله بن رواحه :

٣٧٣- يا زيدُ زيدِ اليعملاتِ الذُّبَلُ ***تطاول الليل هُدَيْتَ فانزِل (٢)

ص : ٥٧

١- تقدم برقم ٣٥٨.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٤.

إذا ضممت المنادى فيه.

والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً ، وذلك في مثل قولك : «يا زيدُ زيدُ» إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما «زيد» فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد.

السابع : أنه ليس في نيه إحلاله محل الأول

بخلاف البديل ، ولهذا امتنع البديل وتعين البيان في نحو : «يا زيد الحارث» وفي نحو : «يا سعيد كرزُ» بالرفع أو «كرزاً» بالنصب ، بخلاف «يا سعيدُ كرزُ» بالضم فإنه بالعكس.

الثامن : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى

بخلاف البديل ، ولهذا امتنع أيضاً البديل وتعين البيان في نحو قولك : «هند قام عمرو أخوها» ونحو : «مررت برجل قام عمرو أخوه».

ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة

إشاره

وذلك أحد عشر أمراً :

أحدها : أنه يصاغ من المتعدى و القاصر

ك «ضارب وقائم ومستخرج ومستكبر» وهي لاتصاغ إلا من القاصر ، (١) ك «حسن وجميل».

ص : ٥٨

١- قال الشمني : «إن قيل : قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدى ، نحو : «رحمن ورحيم» ، فإنهما مصوغان من «رحم» وهو متعد. أجب بأن الصفة إنما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيه منزله القاصر ، فصح أن الصفة المشبهة لاتصاغ إلا من القاصر». المنصف : ٢ / ١٦١.

الثاني : أنه يكون للأزمنة الثلاثة

و هي لا تكون إلا للحاضر ، (١) أي : الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث : أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته و سكناته

ك «ضارب ويضرب ومنطلق وينطلق» ومنه : «يقوم وقائم» ؛ لأن الأصل : «يقوم» بسكون القاف وضم الواو ، ثم نقلوا ، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل «ذاهب ويذهب» ولهذا قال ابن الخشاب : هو وزن عروضى لاتصريفى وهي تكون مجارياً له ك «منطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض» وغير مجارياً وهو الغالب ، نحو : «ظريف وجميل».

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه

نحو : «زيد عمراً ضارب» ولا يجوز «زيد وجهه حسن».

الخامس : أن معموله يكون سببياً و أجنبياً

نحو : «زيد ضارب غلامه وعمراً» ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول : «زيد حسن وجهه أو الوجه» ويمتنع «زيد حسن عمراً».

ص : ٥٩

١- قال المحقق الرضى : والذى أرى أن الصفه المشبهه كما أنها ليست مضوعه للحدوث فى زمان ، ليست أيضاً موضوعه للاستمرار فى جميع الأزمنه؛ لأن الحدوث والاستمرار ، قيدان فى الصفه ولادليل فيها عليهما ، فليس معنى «حسن» فى الوضع إلا إذا حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنه أو جميع الأزمنه ولادليل فى اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقه فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنه أولى من بعض ولم يجو نفيه فى جميع الأزمنه إلى؛ لأنك حكمت بثبوتها؛ فلا بد من وقوعه فى زمان ، كان الظاهر ثبوتها فى جميع الأزمنه إلى أن تقوم قرينه على تخصيصه ببعضها ، كما تقول : «كان هذا حسناً فقيح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط؛ فظهوره فى الاستمرار ليس وضيعاً». شرح الكافيه : ٢ /

٢٠٥.

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، و هي تخالفه

فإنها تنصب مع قصور فعلها ، تقول : «زيد حسن وجهه» ويمتنع «زيد حسن وجهه» بالنصب ، خلافاً لبعضهم.

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا «أنا زيدا ضاربه» و «هذا ضارب زيد وعمراً» بخفض «زيد» ونصب «عمرو» بإضمار فعل أو وصف منون ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ، ولا يجوز «مررت برجل حسن الوجه والفعل» بخفض «الوجه» ونصب «الفعل» ولا- «مررت برجل وجهه حَسِينَه» بنصب «الوجه» وخفض الصفه ؛ لأنها لا تعمل محذوفه ، ولأن معمولها لا يتقدمها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره

نحو : «مررت بقاتل أبيه» ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه

كـ «زيد ضارب في الدار أبوه عمراً» ، ويمتنع عند الجمهور «زيد حسن في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع

و لا يتبع معمولها بصفه ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربه ، ويشكل عليهم الحديث في صفه الدجال «أعور عينه اليمنى» (١).

الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز

و يحتمل أن يكون منه : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَيِّكَنًا وَالشَّمْسِ) (الأنعام / ٩٦) ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر «الوجه» ونصب «البدن» خلافاً للفراء أجاز

ص: ٦٠

«هو قوى الرجل واليد» برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين ، كقول امرئ القيس :

٣٧٤- فظلاً طُهاه اللحم ما بين مُنْضِجٍ**صَفِيفٍ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلٍ (١)

«القدير» المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على «صفييف» وخرج على أن الأصل : «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه ، كقراءه بعضهم : (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) (الأنفال / ٦٧) بالخفض ، أو أنه عطف على «صفييف» ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن «الصفييف» مجرور بالإضافه كما قال زهير :

٣٧٥- بدالى أنى لست مدرك مامضى**ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (٢)

ما افرق فيه الحال و التمييز ، و ما اجتماعا فيه

اشاره

اعلم أنهما اجتماعا في خمسه أمور ، وافترقا في سبعة.

فأوجه الاتفاق أنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام.

و أما أوجه الافتراق

فأحدها : أن الحال تكون جملة

كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «بعثه والناس ضلال في حيره» (٣) وظرفاً ، نحو : «رأيت الهلال بين السحاب» وجاراً ومجروراً ، نحو : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص / ٧٩) والتمييز لا يكون إلا اسماً.

و الثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها

كقوله تعالى : (وَلَا تَمْسِ)

ص : ٦١

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٧.

٢- تقدم برقم ٢٢١.

٣- نهج البلاغه : ط ٩٦ / ٢٨٢.

فى الأَرْضِ مَرَحًا (الإسراء / ٣٧) بخلاف التمييز.

و الثالث : أن الحال مبينه للهيئات

و التمييز مبين للذوات.

و الرابع : أن الحال تتعدد

كقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «وأستهديه قريباً هادياً ، وأستعينه قاهراً قادراً ، وأتوكل عليه كافياً ناصراً» (١) بخلاف التمييز.

و الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها

إذا كان [العامل] فعلاً متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، نحو : (خُشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) (القمر / ٧) وقول يزيد بن زياد :

٣٧٦- عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَهُ *** نَجْوَتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقَ (٢)

أى : وهذا طليق محمولاً لك ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح ، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله : (٣)

٣٧٧- إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا *** وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مَذْمُومًا

فسهو ؛ لأن «المرء» مرفوع بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف ، وأما قوله : (٤)

٣٧٨- أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلَ الْمَنَى *** وَدَاعَى الْمَنُونِ يَنَادَى جَهَارًا

فضرووره.

و السادس : أن حق الحال الاشتقاق و حق التمييز الجمود

و قد يتعا كسان فتقع الحال جامده ، نحو : «هذا مالك ذهبا» (وَتَنَحُّونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)

ص: ٦٢

١- نهج البلاغه : ط ٨٢ / ١٨٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٨٥٩ / ٢.

٣- قال البغدادي : البيت لحسان بن ثابت. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٥ / ٧. ولم نجده فى ديوانه.

٤- شرح شواهد المغنى : ٨٢٦ / ٢ وشرح شواهد أبيات مغنى اللبيب : ٢٦ / ٧. لم يسم قائله.

(الأعراف / ٧٤) ويقع التمييز مشتقاً ، نحو : «لله دره فارساً» واختلف في المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسي والرعي : حال مطلقاً ، وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق إن اريد تقييد المدح به كقوله : (١)

٣٧٩- يا حبذا المال مبدولاً بلاسرف*** في أوجه البر إسراً وإعلاناً

فحال ، وإلا فتمييز ، نحو : «حبذا راكباً زيد».

و السابع : أن الحال تكون مؤكده لعاملها

نحو : (فَتَبَسَّمْ ضاحِكاً) (النمل / ١٩) ولا يقع التمييز كذلك.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات :

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقله وهو الغالب ، وملازمه ، وذلك واجب في ثلاث مسائل :

إحداها : الجامده غير المؤوله بالمشتق ، نحو : «هذا مالك ذهباً» بخلاف نحو : «بعته يداً بيد» فإنه بمعنى متقابضين ، وهو وصف منتقل ، وإنما لم يؤول في الأول ؛ لأنها مستعمله في معناها الوضعي ، بخلافها في الثاني ، وكثير يتوهم أن الحال الجامده لا تكون إلا مؤوله بالمشتق ، وليس كذلك.

الثانيه : المؤكده ، نحو : (وَلَّى مُدْبِرًا) (النمل / ١٠).

الثالثه : التي دل عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : (وَأَخْلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)

ص : ٦٣

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٢٦. لم يسم قائله.

(النساء / ٢٨) وتقع الملازمه في غير ذلك بالسمع ، ومنه : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ) (آل عمران / ١٨) إذا أعرب حالاً ، وقول جماعه : إنها مؤكده ، وهم ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

الثاني : انقسامها بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئه بها إلى قسمين : مقصوده وهو الغالب ، وموطئه وهي الجامده الموصوفه ، نحو : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) (مريم / ١٧) فإنما ذكر «بشراً» توطئه لذكر «سويًا» وتقول : «جاءني زيد رجلاً محسنًا».

الثالث : انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثه : مقارنه ، وهو الغالب ، نحو : (هَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود / ٧٢) ومقدره ، وهي المستقبليه كـ «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» ، أى : مقدرًا ذلك ، ومحكيه ، وهي الماضيه ، نحو : «جاء زيد أمس راكباً» (١).

الرابع : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبينه ، وهو الغالب ، وتسمى مؤسسها أيضاً ، ومؤكده ، وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثه : مؤكده لعاملها ، نحو : (وَلَيْ مُدْبِرًا) (النمل / ١٠) ومؤكده لصاحبها ، نحو : «جاء القوم طرّاً» ، ومؤكده لمضمون الجملة ، نحو : «زيد أبوك عطوفاً».

ومما يشكل ، قولهم فى نحو : «جاء زيد والشمس طالعه» : إن الجملة الاسميّه حال ، مع أنها لاتنحل إلى مفرد ، ولاتبين هيئه فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال

ص : ٦٤

١- كذا فى معنى اللبيب وقيل : أى داع إلى ارتكاب كون الحال فيه محكيه مع إمكان جعلها مقارنه بأن يكون «راكباً» أريد بزمنه ، المضى المقارن لزمان عامله. وأجيب بأن ظاهر كلام ابن هشام أن الحال المقارنه هي التي معناها مقارن للتكلم ، والمقدره معناها مستقبل عنه والمحكيه معناها ماض عنه وعلى هذا فلا إشكال فى كون «راكباً» حالاً محكيه. راجع المنصف : ٢ / ١٦٧.

مؤكده ، فقال ابن جنى ، تأويلها : جاء زيد طالعه الشمس عند مجيئه ، يعنى فهى كالحال والنعت السببىين كـ «مررت بالدار قائماً سكانها ، وبرجل قائم غلمانها» ، وقال ابن عمرو : هى مؤوله بقولك : مُبَكراً ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجيء المفعول معه جمله ، وقال الزمخشري فى تفسير قوله تعالى : (وَالْبَحْرُ يَمِيْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) (لقمان / ٢٧) فى قراءه من رفع «البحر» : هو كقول امرئ القيس :

٣٨٠- وقد أعتدوا الطير فيو كنتاجها***بمُنْجَرِد قيد الأوابد هيكل (١)

و «جئت والجيش مصطف» ونحوهما من الأحوال التى حكمها حكم الظروف ، فلذلك عربت عن ضمير ذى الحال ، ويجوز أن يقدر : وبحرها أى : وبحر الأرض .

إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها

إشاره

إعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر ، نحو : (عم يتساءلون) (النبأ / ١) ونحو : «صبيحه أى يوم سفر ك؟» وإلا فإن وقعت على زمان ، نحو : (أيان يبعثون) (النحل / ٢١) أو مكان ، نحو : (فأين تذهبون) (التكوير / ٢٦) أو حدث ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «تعبدوا للذنيا أى تعبد ، وآثروها أى

ص : ٦٥

١- شرح المعلمات السبع : ٢٩. واستعمل امرؤ القيس المصراع الأول فى عده قصائد منها فى اللاميه ، وتمامه : لغيث من الوشمى رائده خالى ومنها فى البائيه وتمامه : وماء الندى يجرى على كل مذنب. راجع شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣ / ٣٧٥ و ٣٧٦ وشرح شواهد المغنى : ١ / ٩٢ و ٦٩ و ٩٧.

إِشَارِ ثُمَّ ظَعَنُوا عَنْهَا بِغَيْرِ زَادٍ مَبْلَغٌ» (١) فهي منصوبه مفعولاً- فيه ومفعولاً- مطلقاً ، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكره ، نحو : «من اب لك؟» فهي مبتدأه ، أو اسم معرفه ، نحو : «من زيد؟» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط ، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأه ، نحو : «من قام؟» وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «ومن تلى حاشيته يستدم من قومه الموده» (٢) ، والأصح أن الخبر فعل الشرط لافعل الجواب ، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعا عليها فهي مفعوله به ، نحو : (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنَكِّرُونَ) (غافر / ٨١) ونحو : (أَيَّامًا تَدْعُوا) (الإسراء / ١١٠) ونحو : (مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ) (الأعراف / ١٨٦) وإن كان واقعا على ضميرها ، نحو : «من رأيتاه؟» أو متعلقها ، نحو : «من رأيت أخاه؟» فهي مبتدأه أو منصوبه بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.

تنبيه حول اختلافهم فى خبر اسم الشرط

وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده ؛ لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك : «من يقيم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزله قولك : «كل من الناس يقوم» أو فعل الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر فى قولك : «الذى يأتينى فله درهم» أو مجموعهما ، لأن قولك : «من يقيم أقم معه» بمنزله قولك : «كل من الناس إن يقيم أقم معه» والصحيح : الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط ، لا من حيث الخبريه.

ص : ٦٦

١- نهج البلاغه : ط ١١٠ / ٣٤٤.

٢- تعج البلاغه : ط ٢٣ / ٨٤.

إشاره

لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة ، فتتبعوها ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمر متداخله ، والذي يظهر أنها منحصره فى عشره أمور :

أحدها : «أن تكون موصوفه لفظاً أو تقديراً أو معنى»

فالأول ، نحو : (وَأَجَلٌ مُّسَيَّمٌ لِّمَنِ) (الأنعام / ٢) ومن ذلك قولهم : «ضعيف عاذ بقرملة» ، إذ الأصل : رجل ضعيف ، فالمبتدأ فى الحقيقه هو المحذوف ، وهو موصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكره إذا كانت موصوفه أو خلفاً من موصوف ، والصواب : ما ذكرناه. وليست كل صفه تحصل الفائدة ، فلو قلت : «رجل من الناس جاءنى» لم يجز. والثانى ، نحو قولهم : «السمن منوان بدرهم» أى : منوان منه بدرهم ، وقولهم : «شر أهر ذاناب» ، إذا المعنى : شر أى شر. والثالث نحو : «رجيل جاءنى» ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، وقولهم : «ما أحسن زيدا» ؛ لأنه فى معنى شىء عظيم حسن زيدا ، وليس فى هذين النوعين صفه مقدره فيكونا من القسم الثانى.

و الثانى : أن تكون عامله

إما رفعاً ، نحو : «قائم الزيدان» عند من أجازه ، أو نصباً ، نحو : «أمر بمعروف صدقه» ؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر أو جراً ، نحو : «غلام امرأه جاءنى» ، وشرط هذه : أن يكون المضاف إليه نكره ، كما مثلنا ، أو معرفه والمضاف مما لا يتعرف بالإضافه ، نحو : «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يوجد» وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفه لانكره.

و الثالث : العطف

بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء

به ، نحو : (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) (مَحْمِدٌ / ٢١) (١) أى : أمثل من غيرهما ، ونحو : (قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صِدْقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى) (البقره / ٢٦٣) ، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط ، منهم ابن مالك.

و الرابع : أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً

قال ابن مالك : أو جملة ، نحو : (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) (ق / ٣٥) و (لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ) (الرعد / ٣٨) و «قصدك غلامه رجل» و شرط الخبر فيهن الاختصاص ، فلوقيل : «فى دار رجل» لم يجز ؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما ، فلا فائده فى الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديم ، فلا يجوز «رجل فى الدار» والصواب : أن يقال : إنما وجب التقديم هنا ؛ لدفع توهم الصفه ، واشترطه هنا يوهم أن له مدخلاً فى التخصيص ، وقد ذكروا المسأله فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها.

و الخامس : أن تكون عامه

إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها ، نحو : «ما رجل فى الدار» و «هل رجل فى الدار؟» و (أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ) (النمل / ٦٠).

و السادس : أن تكون مراداً بها الحقيقه من حيث هى

نحو : «رجل خير من امرأه».

و السابع : أن تكون فى معنى الفعل

و هذا شامل لنحو : «عجب لزيد»

ص : ٦٨

١- قال الصبان : «مثال من غير القرآن. أما طاعه وقول معروف الذى فى قوله تعالى : (فَأُولَئِكَ لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) فليس خبره مقدرًا بل مذكور قبله وهو «أولى» أو خبر و «أولى» مبتدأ. حاشيه الصبان : ١ / ٢٠٥. فتأمل ، راجع معنى اللبيب ، الباب الخامس ، ذكر أماكن الحذف ، ما يحتمل النوعين.

وضبطوه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو : (سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ) (الصفات / ١٣٠) و (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ) (المطففين / ١) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ، ولنحو : «قائم الزيدان» عند من جوزها ، وعلى هذا ففي نحو : «ما قائم الزيدان» مسوغان ، وأما منع الجمهور لنحو : «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام ، وهذا أظهر ، لوجهين :

أحدهما : أنه لا يكفي مطلق الاعتماد ، فلا يجوز في نحو : «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المنخر عنه. والثاني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب ، لا لمطلق العمل ، بدليلين : أحدهما : أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

و الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكره من خوارق العاده

نحو : «شجره سجدت» ؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ، ففي الإخبار به عنها فائده ، بخلاف نحو : «رجل مات» ونحوه.

و التاسع : أن تقع بعد «إذا» الفجائية

نحو : «خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب» ، إذ لا توجب العاده ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

و العاشر : أن تقع في أول جملة حاله

نحو قولك : «قطعت الصحراء ودليل يهديني». وعله الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها ، ومن ذلك قوله : (١)

٣٨١- الذئب يطرقها في الدهر واحده***وكل يوم ترانى مُديه بيدي

ص : ٦٩

١- قال البغدادي : لم يصرح أحد من شراح الحماسه باسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣٥ / ٧.

و بهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكره بعد واو الحال ليس بلازم. ومن روى «مدية» بالنصب فمفعول لحال محذوفه ، أى :
حاملاً أو ممسكاً ، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء.

ومما ذكروا من المسوغات : أن تكون النكره محصوره ، نحو : «إنما فى الدار رجل» أو للتفصيل ، نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والدهر يومان : يوم لك ويوم عليك ، فإذا كان لك فلاتبطر وإذا كان عليك فاصبر» (1) ، أو بعد فاء الجزاء ، نحو : «إن مضى غير فعير فى الرباط».

وفيهن نظر ، أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكره صحيح قبل مجيء «إنما» وأما الثانية فلاحتمال «يوم» الأول للبدليه والثانى عطف عليه ويسمى بدل التفصيل ، وأما الثالثه فلأن المعنى : فعير آخر ، ثم حذفت الصفه.

أقسام العطف

أشاره

وهى ثلاثه :

أحدها : العطف على اللفظ

و هو الأصل ، نحو : «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض ، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلايجوز فى نحو : «ما جاءنى من امرأه ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع ؛ لأن «من» الزائده لا تعمل فى المعارف.

وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً ، نحو : «ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد» ؛ لأن فى العطف على اللفظ إعمال «ما» فى الموجب ، وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب : الرفع على إضمار مبتدأ.

ص : ٧٠

نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم» و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب ، و «من» فترفع؟ وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمراً» خلافاً لابن جنى ؛ لأنه لا يجوز «مررت زيدا» وأما قول جرير :

٣٨٢- تمرّون الديار ولم تعوجوا***كلامكم علىّ إذن حرام (١)

فضروره ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا ، بدليل قول لبيد :

٣٨٣- فإن لم تجد من دون عدنان والداً***ودون معدّ فلتزعك العواذل (٢)

والثاني : أن يكون الموضع بحق الأصاله ، فلا يجوز «هذا ضارب زيدا وأخيه» ؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل ، الأصل : إعماله لا إضافته لا لتحاقه بالفعل .

والثالث : وجود المحرز ، أي : الطالب لذلك المحل ، وابتنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها : «إن زيدا وعمرو قائمان» وذلك لأن الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول «إن» .

الثانيه : «إن زيدا قائم وعمرو» إذا قدرت «عمراً» معطوفاً على المحل ،

ص : ٧١

١- شرح شواهد المغنى : ١ / ٣١١ .

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ١٥١ .

لامبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين ؛ لأنهم لم يشترطوا المحرز ، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر ، وهو توارد عاملين : «إن» والابتداء ، على معمول واحد وهو الخبر ، وأجازهما الكوفيون ؛ لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن «إن» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم ؛ لثلاثاً يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائي كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ. وحجتهما قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) (المائدة / ٦٩) الآية (١) ، وقولهم : «إنك وزيد ذاهبان». وأجيب عن الآية بأمرين : أحدهما : أن خير «إن» محذوف ، أى : مأجورون أو آمنون أو فرحون ، و «الصابثون» مبتدأ وما بعده الخبر. ويضعفه أنه حذف من الأول لدلاله الثاني عليه وإنما الكثير العكس. و الثاني : أن الخبر المذكور ل «إن» وخبر «الصابثون» محذوف ، أى : كذلك. ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين : أحدهما : أنه عطف على توهم عدم ذكر «إن». والثاني : أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أى : إنك أنت وزيد ذاهبان. وعليهما خرج قولهم : «إنهم أجمعون ذاهبون».

المسألة الثالثة : «هذا ضارب زيد وعمراً» بالنصب.

المسألة الرابعة : «أعجبنى ضرب زيد وعمرو» بالرفع أو «وعمراً» بالنصب ، منعهما الحذاق ؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون ب «أل» أو منوناً أو مضافاً ، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَيِّكَنَا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (الأنعام / ٩٦) وقول الشاعر : (٢)

ص : ٧٢

١- (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ).

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٤٦.

٣٨٤- هَوَيْتَ سِنَاءَ مُسْتَطَابًا مُجَدِّدًا***فلم تخلُ من تمهيد مجد وسوددا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور ، أى : وجعل الشمس ، ومهدت سوددا ، أو يكون «سوددا» مفعولاً معه ، ويشهد للتقدير فى الآيه أن الوصف فيها بمعنى الماضى ، والماضى المجرى من «أل» لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى : (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (القصص / ٧٣) وجوز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محل «الليل» وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر فى الأزمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحه / ٤) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضه.

و الثالث : العطف على التوهم

نحو : «ليس زيد قائماً ولاقاعداً» بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر ، وشرط جوازه صححه دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثره دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

٣٨٥- بدالى أنى لست مدرك ماضى***ولاسبق شيئاً إذا كان جائياً (١)

ولم يحسن قول الآخر : (٢)

٣٨٦- وما كنت ذا نيرب فيهم***ولامنمش فيهم منمئل

لقله دخول الباء على خبر «كان» بخلاف خبرى «ليس وما» والنيرب : النيمه ، والمنمل : الكثير النيمه ، والمنمش : المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف فى المجرور ، وقع فى أخيه المجزوم ، ووقع أيضا فى

ص : ٧٣

١- تقدم برقم ٢٢١ و ٣٧٥.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ١٦٩. لم يسم قائله.

المرفوع اسماً ، وفي المنصوب اسماً وفعلاً ، وفي المركبات.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءه غير أبي عمرو : (لَوْلَا- أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَحْيَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) (المنافقون / ١٠) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى إن أخرتني أصدق واحد ، وقال السيرافي والفارسي : هو عطف على محل (فَأَصَدَّقَ) كقول الجميع في قراءه الأخوين : (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) (الأعراف / ١٨٦) بالجزم ، ويرده أنهما يسلمان أن الجزم في نحو : «أنتني اكرمك» بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بـ «أن» مضمره ، و «أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر.

وأما المرفوع فقال سيبويه : (١) واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : «إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان» وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : «هم» كما قال :

٣٨٧- بدالي أنى لست مدرك ماضى***ولاسابق شيئاً إذا كان جائياً (٢)

انتهى.

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نشب شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر : إن قائله غلط.

ص : ٧٤

١- الكتاب : ١ / ٣٣٩.

٢- تقدم برقم ٢٢١ و ٣٧٥ و ٣٨٥.

وأما المنصوب اسماً ، فقال بعضهم فى قوله تعالى : (وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ) (الصفات / ٧) : إنه عطف على معنى (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ) (الصفات / ٦) وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينه للسماء ، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله أو مفعولاً مطلقاً ، وعليهما فالعامل محذوف ، أى : وحفظاً من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظاً .

وأما المنصوب فعلاً فكقراءه بعضهم : (وَدُّوا لَوْ تَدُهْنُ فَيَدُهْنُوا) (القلم / ٩) حملاً على معنى ودوا أن تدهن .

وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيذِيقَكُمْ) (١) (الروم / ٤٦) : إنه على تقدير ليشركم وليذيقكم ، ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها ، وهو أولى ؛ لأن إضمار الفعل لدلاله المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى .

تنبيه حول العطف على المعنى

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو : «لألزمك أو تقضيني حقى» ؛ إذ نصب عندهم بإضمار «أن» و «أن» والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أى : ليكونن لزوم منى أو قضاء منك لحقى ، ومنه : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا) (الفتح / ١٦) فى قراءة أبى بحذف النون ، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ (تُقَاتِلُونَهُمْ) أو على القطع بتقدير : أو هم يسلمون ، ومثله : «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب ، أى ما يكون منك إتيان فحديث ، ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفى الحديث ، أى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو نفى الحديث فقط حتى كأنه .

ص : ٧٥

١- تتمته : (مَنْ رَحِمْتَهُ وَتَجَرَّى الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ).

قيل : «ما تأتينا محدثاً» أى : بل غير محدث.

ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على «تأتينا» فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي ، أو على القطع فيكون موجباً ، وذلك واضح فى نحو : «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» ؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم «تنسى». وأما إجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكله ؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه : ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك.

وللاستئناف وجه آخر ، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهى النصب ، وهو قليل ، وعليه قول مويلىك المزموم :

٣٨٨- فلقد تركتِ صبيّه مرحومه***لم تدرِ ما جزعُ عليكِ فتجزع (١)

أى : لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع.

تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً»

«لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» إن جازمت فالعطف على اللفظ ، والنهى عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى ، والنهى عند الجميع عن الجمع ، أى : لا يكتن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحه للثانى ، وأن المعنى : ولك شرب اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف ، فلم يتوجه إليه حرف النهى.

ص : ٧٤

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٥٩.

منعه البيانين ، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازاه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعه مستدلين بنحو قوله تعالى : (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (الصف / ١٣) وقال الزمخشري في جوابهم : إن العطف على (تُؤْمِنُونَ) (١) (الصف / ١١) ، لأنه بمعنى «آمنوا» ولا يقدر في ذلك أن المخاطب ب (تُؤْمِنُونَ) المؤمنون وب (بَشِّرِ) النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ولا- أن يقال في (تُؤْمِنُونَ) : إنه تفسير للتجاره لا طلب ، وإن (يَغْفِرْ لَكُمْ) جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب وهو الدلالة منزله السبب وهو الإيمان ، لأن تخالف الفاعلين لا يقدر ، تقول : «قوموا واقعدوا يا زيد» ، ولأن «تؤمنون» لا يتعين للتفسير ، سلمنا ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق : اتجروا تجاره تنجيكم من عذاب أليم كما كان (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (المائدة / ٩١) في معنى «انتهوا» أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصنائه ؛ لأن الأمر قد يساق لإفاده المعنى الذي يتحصل من المفسره ، تقول : «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله» كما تقول : «هو أن تؤمن بالله» ، وحينئذ فيمتنع العطف ؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير .

ص : ٧٧

١- قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ - وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ - وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (الصف ١٠ - ١٣).

فيه ثلاثه أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً ، و هو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : «قام زيد وعمراً أكرمته» : إن نصب «عمراً» أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني : المنع مطلقاً ، حكى عن ابن جنى أنه قال في قوله : (١)

٣٨٩- عاضها الله غلاماً بعد ما***شابت الأصدأغ والضرسُ نَقَد

: إن «الضرس» فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب في مسأله الاشتغال السابقه ، إلا أن قال : أقدر الواو للاستئناف.

والثالث : لأبي علي ، أنه يجوز في الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعه ، وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفه. وأضعف الثلاثه : القول الثاني.

العطف على معمولي عاملين

وقولهم : «على عاملين» فيه تجوز. أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، نحو : «إن زيدا ذاهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل ، نحو : «أعلم زيد وعمراً بكرراً جالساً وأبوالحسن خالداً سعيداً منطلقاً» وعلى منع

ص : ٧٨

١- قال البغدادي : لم أقف على قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٦٧.

العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو : «إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر» وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعاً ، نحو : «كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر» وليس كذلك ، بل نقل الفارسي ، الجواز مطلقاً عن جماعه ، وقيل : إن منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو : «زيد في الدار والحجره عمرو ، أو وعمرو الحجره» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدماً ، نحو : «في الدار زيد والحجره عمرو» فالمشهور عن سيويه : المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش : الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفصل قوم - منهم الأعلام - فقالوا : إن ولي المخفوض ، العاطف كالمثال جاز ؛ لأنه كذا سمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات ، وإلا امتنع ، نحو : «في الدار زيد وعمرو الحجره».

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبه

إشاره

وهي سبعة :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم أو بئس»

و لا يفسر إلا بالتمييز ، نحو : «نعم رجلا زيد ، وبئس رجلاً عمرو» ، ويلتحق بهما «فعل» الذي يراد به المدح والذم ، نحو : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ) (الأعراف / ١٧٧) ، و : (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) (الكهف / ٥) ، و : «ظرف رجلاً زيد» ، وعن الفراء والكسائي : أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، ويرده «نعم رجلا كان زيد» ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، وأنه قد يحذف ، نحو : (بئس للظالمين بدلاً) (الكهف / ٥٠).

ص : ٧٩

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما

نحو قوله : (١)

٣٩٠- جفونيولم أجف الأخلاء ، إننى***لغير جميل من خليلي مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائي : يحذف الفاعل ، وقال الفراء : يضم ويؤخر عن المفسر ، فإن استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو : «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره

نحو : (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) (الأنعام / ٢٩).

الرابع : ضمير الشأن والقصة

نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخلاص / ١) ونحو : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ٩٧) ، والكوفي يسميه : ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسه أوجه

أحدها : عوده على ما بعده لزوماً ؛ إذ لا يجوز للجمله المفسره له أن تتقدم هي ولا شىء منها عليه.

والثانى : أن مفسره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير. وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو : «كان قائماً زيد وظننته قائماً عمرو» وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم «كان» وضمير «ظننته» راجعان إليه ؛ لأنه فى نيه التقديم ويجوز كون المرفوع بعد «كان» اسماً لها.

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه.

ص : ٨٠

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنى ولا يجمع ، وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث. وإذا تقرر هذا ، علم : أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ، ضعف قول كثير من النحويين : إن اسم «أن» المفتوحه المخففه ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيويه في (أَنْ يا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) (الصفات / ١٠٤ و ١٠٥) : إن تقديره : أنك.

الخامس : أن يجرب «رُبَّ» مفسراً بتمييز

و حكمه حكم ضمير «نعم وبئس» في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً ، قال : (١)

٣٩١- رُبَّه فِتْيَه دَعَوْتُ إِلَى مَا *** يُورَثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : «رَبَّه امرأه» لا- رُبَّهَا ، ويقال : «نعمت امرأه هند» وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنيه والجمع ، وليس بمسموع.

السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له

ك «ضربته زيدا» قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ومنعه سيويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك.

السابع : أن يكون متصلاً بفاعل مقدم

و مفسره مفعول مؤخر ك «ضرب غلامه زيدا» ، أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطوال من الكوفيين ، ومن شواهد قوله :

(٢)

ص : ٨١

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٧٤.

٢- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٧٥.

٣٩٢- كساحلمه ذا الحلم أثواب سُودد*و*و رقي نداه ذا الندى فى ذرا المجد

و الجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديم المفعول ، نحو : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (البقره / ١٢٤) ، ويمتنع بالإجماع ، نحو : «صاحبها فى الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل ، ونحو : «ضرب غلامها عبدَ هند» لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما : تقديم الخبر والمفعول.

شرح حال الضمير المسمى فصلاً و عماداً

اشاره

و الكلام فيه فى أربع مسائل :

الأولى : فى شروطه

اشاره

و هى سته و ذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

يشترط فيما قبله أمران

أحدهما : كونه مبتدأ فى الحال أو فى الاصل ، نحو قوله تعالى : (أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (الأعراف / ١٥٧) وقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) (المزمل / ٢٠) وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) : «واعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذى لا يغش» (١) وأجاز الأ-خفش وقوعه بين الحال وصاحبها «ك» «جاء زيد هو ضاحكاً» ، وجعل منه : (هُؤْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (هود / ٧٨) ، فىمن نصب «أطهر» ، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك ، وقد خرجت على أن (هُؤْلَاءِ بَنَاتِي) جملة ، و «هن» إما توكيد لضمير مستتر فى الخبر أو مبتدأ ، و «لكم» الخبر ، وعليهما ف «أطهر» حال ، وفيهما نظر ، أما الأول : فلأن «بناتى» جامد غير مؤول بالمشقق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين ، وأما الثانى فلأن الحال لاتتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم.

والثانى : كونه معرفه كما مثلنا ، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من

ص : ٨٢

الكوفيين كونه نكره ، نحو : «ما ظننت أحداً هو القائم».

و يشترط فيما بعده أمران

كونه خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل.

وكونه معرفه أو كالمعرفه ، فى أنه لا- يقبل «أل» كما تقدم فى «خيراً» ، وشرط الذى كالمعرفه : أن يكون اسماً كما مثلنا ، وخالف فى ذلك الجرجانى فألحق المضارع بالاسم لتشابههما ، وجعل منه : (إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّئُ وَيُعِيدُ) (البروج / ١٣) ، وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ.

وقد يستدل له بقوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي) (سبأ / ٦) ، فعطف (يهدى) على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل.

و يشترط له فى نفسه أمران

أحدهما : أن يكون بصيغه المرفوع ، فيمتنع «زيد إياه الفاضل».

والثانى : أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز : «كنت هو الفاضل».

المسأله الثانيه : فى فائدته

و هى ثلاثه أمور :

أحدها لفظى ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لاتابع ، ولهذا سمي فصلاً ؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعماداً ؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائده ، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفه ؛ لوقوع الفصل فى نحو : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (المائده / ١١٧) ، والضمائر لاتوصف.

والثانى معنوى ، وهو التوكيد ، ذكره جماعه ، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد ،

فلا يقال : «زيد نفسه هو الفاضل» ، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين : دعامه ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أى : يقوى ويؤكد.

والثالث معنوى أيضاً ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري الثلاثة فى تفسير (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (البقره / ٥) ، فقال : فائدته الدلاله على أن الوارد بعده خبر لاصفه ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائده المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره (١).

المسأله الثالثه : فى محله

زعم البصريون : أنه لا محله له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا- إشكال ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معموله لشيء ، و «أل» الموصوله ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى «ظن» نصب ، وبين معمولى «كان» رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائى ، وبين معمولى «إن» بالعكس.

المسأله الرابعه : فيما يحتمل من الأوجه

يحتمل فى نحو : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (المائده / ١١٧) ، الفصلية والتوكيد ، دون الابتداء ؛ لانتصاب ما بعده ، وفى نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) (الصفات / ١٦٥) ، الفصلية والابتداء ، دون التوكيد ، لدخول اللام ، ويحتمل الثلاثه فى نحو : «أنت أنت الفاضل» ونحو : (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ) (المائده / ١٠٩) ، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز فى نحو : «إن زيدا هو

ص : ٨٤

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة :

أحدها : الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكوراً كـ «زيد ضربته» ومحذوفاً ، نحو : «السمن منوان بدرهم» أى : منه .

والثانى : الإشارة ، نحو : (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) (الأعراف / ٣٦).

والثالث : إعادته المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، نحو : (أَلْحَاقَهُ مَا أَلْحَاقَهُ) (الحاقة / ١ و ٢) ، (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ) (الواقعه / ٢٧) ، وقال عدى بن زيد :

٣٩٣- لا أرى الموت يسبق الموت شىء***نغص الموت ذا الغنى والفقيرا (١)

والرابع : إعادته بمعناه ، نحو : «زيد جاءنى أبو عبدالله» إذا كان «أبو عبدالله» كنيه له ، أجازه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُنْصِيعُ أَجْرَ الْمُصَلِّينَ) (الأعراف / ١٧٠) ، وأجيب بمنع كون «الذين» مبتدأ ، بل مجرور بالعطف على (الذين يتقون) ولئن سلم فالرابط العموم ؛ لأن «المصلحين» أعم من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أى : منهم ، وقال الحوفى : الخبر محذوف ، أى مأجورون ، والجملة دليله .

والخامس : عموم يشمل المبتدأ ، نحو : «زيد نعم الرجل» كذا قالوا ، ويلزمهم

ص : ٨٥

أن يجيزوا : «زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون». أما المثال فقيل : الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحه تلك المسأله ، وعلى القول بأن «أل» في فاعلي «نعم وبئس» للعهد لا للجنس.

والسادس : ان يعطف بفاء السببيه جمله ذات ضمير على جمله خاليه منه أو بالعكس ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (الحج / ٦٣) ، وقول ذى الرمه :

٣٩٤- وإنسان عيني يحسر الماء تاره***فيبدو ، وتارات يجُم فيغرق (١)

كذا قالوا ، والبيت محتمل ، لأن يكون أصله : يحسر الماء عنه ، أى ينكشف عنه.

وفى المساله تحقيق ، وذلك لأن الفاء نزلت الجملتين منزله الجمله الواحده ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحيثذ فالخبر مجموعهما ، كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبراً.

والسابع : العطف بالواو ، أجازه هشام وحده نحو : «زيد قامت هند وأكرمها» ونحو : «زيد قام وقعدت هند» بناء على أن الواو للجمع ، فالجملتان كالجمله كمسأله الفاء ، وإنما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل ؛ بدليل جواز «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم ويقعد».

والثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو : «زيد يقوم عمرو إن قام».

والتاسع : «أل» النائبه عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفه من

ص : ٨٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٧٩.

البصريين ومنه : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) (النازعات / ٤٠ و ٤١) ، الأصل : مأواه ، وقال المانعون : إن التقدير : هي المأوى له .

والعاشر : كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى ، نحو : قولى : «لا إله إلا الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة ، نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخلاص / ١) ، ونحو : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (الأنبياء / ٩٧).

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

إشاره

وهى أحد عشر :

أحدها : الجملة المخبر بها ، وقد مضت ، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوه فى «لولا- زيد لأكرمتك» : إن «لأكرمتك» هو الخير ، بل الخير محذوف أى : لولا زيد موجود .

الثانى : الجملة الموصوف بها ، ولايربطها إلا الضمير ، إما مذكوراً ، نحو قوله تعالى : (حَتَّىٰ تُنزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ) (الأسراء / ٩٣) ، أو مقدرأ ، نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عِدْلٌ ، وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) (البقره / ٤٨) فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات . وقرأ الأعمش (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) (الروم / ١٧) على تقدير «فيه» مرتين . وهل حذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً؟ ، قولان : الأول : عن سيبويه والثانى : عن أبى الحسن . وفى أمالى ابن الشجرى : قال الكسائى : لا يجوز أن

يكون المحذوف إلا الهاء ، أى : إن الجار حذف أولاً ، ثم حذف الضمير. وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا «فيه» وقال أكثر النحويين منهم سيويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأقيس عندى الأول. انتهى. وهو مخالف لما نقل غيره.

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالباً إلا الضمير ، إما مذكوراً ، نحو : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) (البقره / ٣) ، وإما مقدراً ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (مريم / ٦٣) ، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفه ، ومن الصفه أقوى منه من الخبر.

والربط بضمير الخطاب ، نحو قول على بن الحسين (عليهما السلام) : «أنت الذى وسعت كل شىء رحمه وعلماً ، وأنت الذى جعلت لكل مخلوق فى نعمك سهماً» (١) ، قليل ، ولكنه مع هذا مقيس ، وأما الربط باسم الظاهر ، نحو : «أنت الذى قام زيد» فقليل غير مقيس.

الرابع : الواقعه حالاً- ، وربطها إما الواو والضمير ، نحو : (لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) (النساء / ٤٣) ، أو الواو فقط ، نحو : (لَيْسَ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) (يوسف / ١٤) ، أو الضمير فقط ، نحو : (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) (الزمر / ٦٠) ، وقد يخلو منهما لفظاً ، فيقدر الضمير ، نحو : «مررت بالبرقفيز بدرهم» أو الواو كقوله (٢) يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله :

ص: ٨٨

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء السادس عشر : ١١٥.

٢- قال السيوطى : هو من قصيده للمسيب بن علس مالك الضبعى. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٧٨. وقال البغدادي : البيت من قصيده للأعشى ميمون البكرى ... وأما الأصمعى فقد أثبتتها للمسيب بن علس الخماعى. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٩٠.

الخامس : المفسره لعامل الاسم المشتغل عنه ، نحو : «زيداً ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو عمراً وأخاه ، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً ، فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ، ولارفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو.

وقوله تعالى : (سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ) (البقره / ٢١١) ، إن قدرت «من» زائده ف «كم» مبتدأ أو مفعول ل «آتينا» مقدرأ بعده ، وإن قدرتها بياناً ل «كم» لم يجز واحد من الوجهين ؛ لعدم الرجوع حينئذ إلى «كم» وإنما هي مفعول ثان مقدم ، وجوز الزمخشري في «كم» ، الخبريه والاستفهاميه ، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبريه تعلق العامل عن العمل ، وجوز بعضهم زياده «من» كما قدمنا ، وإنما تزداد بعد الاستفهام ب «هل» خاصه ، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً ، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز ، ويرى أنها في «رطل من زيت» زائده لا مبينه للجنس.

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير ، ملفوظاً ، نحو : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ) (المائده / ٧١) ، (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (البقره / ٢١٧) ، أو مقدرأ ، نحو : (مَنْ اسْتِطَاعَ) (آل عمران / ٩٧) ، أى : منهم ، ونحو : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ) (البروج / ٤ و ٥) ، أى فيه ، وقيل : إن «أل» خلف عن الضمير ، أى : ناره.

تنبیه حول عدم احتیاج بدل الكل إلى رابط

إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط ؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن : معمول الصفه المشبهه ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما ملفوظاً به ، نحو : «زيد حسن وجهه» ، أو مقدرأ ، نحو : «زيد حسن وجهاً» أى : منه ، واختلف فى نحو : «زيد حسن الوجه» بالرفع ، فقليل : التقدير : منه ، وقيل : «أل» خلف عن الضمير .

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير ، إما مذكوراً ، نحو : (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ) (المائدة / ١١٥) ، أو مقدرأ أو منوبأ عنه ، نحو : (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) (البقره / ١٩٧) ، أى : منه ، أو الأصل : فى حجه .

العاشر : العاملان فى باب التنازع ، فلا بد من ارتباطهما ، إما بعاطف كما فى : «قاما وقعد أخواك» ، أو عمل أولهما فى ثانيهما ، نحو : (وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا) (الجن / ٤) ، أو كون ثانيهما جواباً للأول ، إما جوابيه الشرط ، نحو : (تَعَالَوْا يَسِّرْ يَتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ) (المنافقون / ٥) ، أو جوابيه السؤال ، نحو : (يَسِّرْ تَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَامِ) (النساء / ١٧٦) ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ، ولا يجوز «قام قعد زيد» .

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به ، نحو : «جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم» ، ومن ثم كان مردوداً قول من قال فى قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) (البقره / ٢٩) : إن «جميعاً» توكيد لـ «ما» ، ولو كان كذا لقليل : جميعه ، ثم التوكيد بـ «جميع» قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ، والصواب : أنه حال .

واحترز بذكر «الأول» عن «أجمع» وأخواته ، فإنها إنما تؤكد بعد «كل» ، نحو : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (الحجر / ٣٠) .

وهي أحد عشر :

أحدها : التعريف ، نحو : غلام زيد.

الثاني : التخصيص ، نحو : «غلام امرأه» والمراد بالتخصيص ، الذي لم يبلغ درجة التعريف ، فإن «غلام رجل» أخص من «غلام» ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

الثالث : التخفيف ، كـ «ضارب زيد ، وضار با عمرو ، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال ؛ فإن الأصل فيهن : أن يعملن النصب ، ولكن الخفض أخف منه ؛ إذ لاتنوين معه ولا نون ، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك : «الضاربا زيد والضاربو زيد» ولا يجتمع في الاسم تعريفان ، وقوله تعالى : (هَيْدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) (المائدة / ٩٥) ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وقوله تعالى : (ثَانِي عِطْفِهِ) (الحج / ٩) ، ولا تنصب المعرفة على الحال ، وقول جرير :

٣٩٦- يَارْبَّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *** لَا قَى مَبَاعِدُهُ مِنْكُمْ وَحَرْمَانَا (١)

ولاتدخل «رب» على المعارف وفي «التحفة» : أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله : «ولاتفيد إلا تخفيفاً» فقال : بل تفيد أيضاً التخصيص ، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب». وهذا سهو ؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيدا» بالنصب ، وليس أصله «ضارباً» فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضه تفيد التعريف

ص: ٩١

والتخصيص ؛ لأنها ليست فى تقدير الانفصال. وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحه / ٤).

الرابع : إزاله القبح أو التجوز ، كـ «مررت بالرجل الحسن الوجه» ؛ فإن «الوجه» إن رفع قبح الكلام ، بخلو الصفه لفظاً عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوز ؛ بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى.

الخامس : تذكير المؤنث كقوله : (١)

٣٩٧- إناره العقل مكسوف بطوع هوى***وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

السادس : تأنيث المذكر ، كقولهم : «قُطِعَتْ بعض أصابعه» ، وقرئ : (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) (يوسف / ١٠).

وشرط هذه المسأله والتى قبلها صلاحيه المضاف للاستغناء عنه ، فلايجوز «أمه زيد جاء» ولا «غلام هند ذهبت».

السابع : الظرفيه ، نحو : (تُوتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ) (إبراهيم / ٢٥).

الثامن : المصدريه ، نحو : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء / ٢٢٧) ، فَ «أى» مفعول مطلق ، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلقه عن العمل بالاستفهام.

التاسع : وجوب التصدير ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو : «غلام من عندك؟» ، والخبر فى نحو : «صبيحه أى يوم سفر ك؟» ، والمفعول فى نحو : «غلام أيهم أكرمت؟» ، و «من» ومجرورها فى نحو : «من غلام أيهم أنت أفضل؟» ووجب الرفع فى نحو : «علمت أبو من زيد؟».

ص : ٩٢

العاشر: الإعراب ، نحو: «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه ، والأكثر البناء.

الحادى عشر: البناء ، وذلك فى ثلاثه أبواب :

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ «غير ومثل ودون» ، وقد استدل على ذلك بأمر: منها قوله تعالى: (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ) (سبأ / ٥٤) ، (وَمِنَّا ذُوْنَ ذَلِكِ) (الجن / ١١) ، قاله الأَخفش ، وخولف ، وأجيب عن الأول: بأن نائب الفاعل ضمير المصدر ، أى: وحيل هو ، أى الحول ، وعن الثانى: بأنه على حذف الموصوف ، أى: ومنا قوم دون ذلك ، ومنها قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطُقُونَ) (الذاريات / ٢٣) ، فيمن فتح «مثلاً».

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فى «مثل» ؛ لمخالفتها للمبهمات ، فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى: (إِلَّا أُمَّمَ أُمَّتِكُمْ) (الأنعام / ٣٨) ، وقول الشاعر: (١)

٣٩٨- من يفعل الحسنات الله يشكرها***والشر بالشر عند الله مثلان

وزعم أن «حقاً» اسم فاعل من «حق يحق» وأصله: حاق فقصر ، كما قيل: بُرِّ وسرٌّ ونمٌّ ففيه ضمير مستتر ، و «مثل» حال منه ، ومنها قول أبى قيس بن رفاعه :

٣٩٩- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت***حمامه فى غصون ذات أوقال (٢)

فَ «غير» فاعل لـ «يمنع» وقد جاء مفتوحاً ، ولا يأتى فيه بحث ابن مالك ؛ لأن قولهم: «غيران وأغيار» ليس بعربى .

ولو كان المضاف غير مبهم لم يبين ، وأما قول الجرجانى وموافقيه: إن «غلامى» ونحوه مبنى فمردود ، ويلزمهم بناء «غلامك» ، وغلامه» ولا قائل بذلك.

ص: ٩٣

١- تقدم برقم ١١٧.

٢- تقدم برقم ١٤١.

الباب الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه «إذ» نحو : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) (هود / ٦٦) ، يقرأ بجر «يوم» وفتحه.

الثالث : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، كقول النابغة الذبياني :

٤٠٠- على حين عاتبْتِ المشيبَ على الصُّبا***وَقَلْتُ : أَلْمَا أَصْحُ وَالشَيْبُ وَاذَع (١)

روى بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح : جواز البناء ، ومنه قراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) (المائدة / ١١٩) بفتح «يوم».

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً

وهي عشرون :

أحدها : كونه على «فعل» بالضم كـ «ظرف وشرف» ؛ لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ، ولهذا يتحول المتعدى قاصراً إذا حول وزنه إلى «فَعَلَ» ؛ لغرض المبالغة والتعجب ، نحو : «ضَرَبَ الرَّجُلَ وَفَهُم» ، بمعنى ما أضربه وأفهمه! ، وسمع : «رُحِبْتِكُمُ الطَّاعَةَ» و : «إِنْ بَشِراً طَلَعُ الْيَمْنَ» ولا ثالث لهما ، ووجههما أنهما ضمنا معنى «وسع وبلغ».

ص : ٩٤

الثاني و الثالث : كونه على «فعل» بالفتح أو «فعل» بالكسر ووصفهما على «فعليل» ، نحو : «ذل وقوى».

الرابع : كونه على «أفعل» بمعنى صار ذا كذا ، نحو : «أغد البعير ، وأحصد الزرع» إذا صارا ذوى غده وحصاد.

الخامس : كونه على «افعلل» ك «اقشعر واشمأز».

السادس : كونه على «افوعل» ك «اكوهده الفرخ» إذا ارتعد.

السابع : كونه على «افعللل» بأصالة اللامين ك «احرنجم» بمعنى «اجتمع».

الثامن : كونه على «افعللل» بزياده أحد اللامين ك «اقعنسس الجميل» إذا أبى أن ينقاد.

التاسع : كونه على «افعللى» ك «احر نبئ الديك» إذا انتفش ، وشذ قوله : (١)

٤٠١- قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرُ نَدِينِي *** أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُ نَدِينِي

ولا ثالث لهما ، و «يغر نديني» - بالغين المعجمه - يعلوني ويغلبني ، وبمعناه : «يسر نديني».

العاشر : كونه على «استفعل» وهو دال على التحوّل ك «استحجر الطين».

الحادى عشر : كونه على وزن «انفعل» ، نحو : «انطلق وانكسر».

الثانى عشر : كونه مطاوعاً لمتعدّ إلى واحد ، نحو : «كسرتة فانكسر وأزعجته فانزعج».

فإن قلت : قد مضى عدّ «انفعل».

ص : ٩٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٥ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ١٣١ . لم يسم قائله .

قلنا : نعم ، لكن تلك علامه لفظيه وهذه معنويه ، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم وزن «انفعل» ، تقول : ضاعفت الحسنات فتضاعفت ، وعلمته فتعلم ، وثلمته فتثلم ، وأصله : أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجه ك «ألبيسته الثوب فلبسه ، وأقمته فقام» وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لا- ثنين ، نحو : «استخبرته الخير فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً» ، وفى التعدى لواحد ، نحو : «استفتيته فأفتاني ، واستنصحتته فنصحتني» والصواب : ما تقدم ، وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعه بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقه المطاوعه أن يدل أحد الفعلين على تأثير ، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر : أن يكون رباعياً مزيداً فيه ، نحو : «تد حرج واحر نجم».

الرابع عشر : أن يضمن معنى فعل قاصر ، نحو قوله تعالى : (أذَاعُوا بِهِ) (النساء / ٨٣) ، (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (الأحقاف / ١٥) ، وقولهم : «سمع الله لمن حمده» وقول ذى الرمه :

٤٠٢- وإن تعتذر بالْمَحَلِّ من ذى ضروعها*** إلى الضيف يجرح فى عراقبيها نصلى (١)

فإنها ضمنت معنى : «تحدثوا ، وبارك ، واستجاب ، ويعث أو يفسد».

والسته الباقية : أن تدل على سجيته ، ك «لؤم وجين».

أو على عرض ، ك «فرح وبطر».

أو على نظافه ، ك «طهر ووضؤ».

أو دنس ، ك «نجس ورجس».

ص : ٩٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ١٣٣.

أو على لون ، كَ «أدم واخضر».

أو حليه ، كَ «د عَج و كَجَل».

الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة :

أحدها : همزه «أفعل» ، نحو : (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) (الأحقاف / ٢٠) ، وقد ينقل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى اثنين ، نحو : «ألبيت زيدا ثوباً» ، ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة إلا- في «رأى» ، و «علم» وقاسه الأ-خفش في أخواتهما الثلاثة القلبيه ، نحو : «ظن وحسب وزعم» ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي ، وقيل : قياسي في القاصر و المتعدى إلى واحد ، والحق : أنه قياسي في القاصر ، سماعي في غيره ، وهو ظاهر مذهب سيويه.

الثاني : ألف المفاعله ، تقول في «جلس زيد» : جالست زيدا.

الثالث : صوغه على «فعلت» بالفتح «أفعل» بالضم ، لإفاده الغلبه ، تقول : «كرمت زيدا» بالفتح أي : غلبته في الكرم.

الرابع : صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبه إلى الشيء كَ «استخرجت المال ، واستقبحت الظلم» ، وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : «استكثبه الكتاب».

الخامس : تضعيف العين ، تقول في «فرح زيد» : «فرحته».

والنقل به سماعي في القاصر كالمثال ، وفي المتعدى لواحد ، نحو : «علمته الحساب» ولم يسمع في المتعدى لاثنين ، وزعم الحريري أنه يجوز في «علم» المتعديه لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وظاهر

قول سيبويه : أنه سماعي مطلقاً ، وقيل : قياسي في القاصر والمتعدى إلى واحد.

السادس : التضمين ، فلذلك عدى «رُحِبَ وَطُلِعَ» إلى مفعول لما تضمننا معنى «وسع وبلغ».

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجه ، ولذلك عدى «ألوت» بقصر الهمزة بمعنى «قصرت» إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً ، وذلك في قولهم : «لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً» ، لما ضمن معنى «لا أمنعك» ومنه قوله تعالى : «لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً» (آل عمران / ١١٨) ، وعدى «أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبأ» إلى ثلاثة ؛ لما ضمنت معنى «أعلم وأرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو : «أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ» (البقره / ٣٣) ، «تَبَيَّنُونِي بِعِلْمٍ» (الأنعام / ١٤٣).

السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو : «وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا» (البقره / ٢٣٥) ، أى : على سر ، أى نكاح ، «أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ» (الأعراف / ١٥٠) ، أى : عن أمره.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أَنَّ وَأَنَّ» ، وأهمل النحويون هنا ذكر «كى» مع تجويزهم فى نحو : «جئت كى تكرمنى» أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة ، والمعنى : لكى تكرمنى ، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية و «أَنَّ» مضمره بعدها ، ولا يحذف مع «كى» إلا-لام العله ، لأنها لا-يدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها ، قال الله تعالى : «وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ» (البقره / ٢٥) ، أى : بأن لهم.

ومحل «أَنَّ» و «أَنَّ» وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين ؛ حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوز سيبويه أن

يكون المحل جراً ، فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر ، لكان قولاً قوياً ، وله نظائر ، نحو قولهم : «لاه أبوك» ، وأما نقل جماعه منهم ابن مالك : أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيويه يرى أنه نصب ، فسهو.

ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) (الجن / ١٨) ، أصله : لا تدعوا مع الله أحداً ، لأن المساجد لله . ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أن» وصلتها ، لا تقول : «أنك فاضل عرفت».

وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركة العين ، يقال : كسى زيد ، بوزن «فرح» فيكون قاصراً ، فإذا فتحت السين صار بمعنى «ستر وغطى» وتعدى إلى واحد ، كقول امرئ القيس :

٤٠٣- وأركبُ في الروع خيفانه***كسا وجهها سَعَفٌ منتشر (١)

أو بمعنى «أعطى كسوه» وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو : «كسوت زيدا جبهه» ، قالوا : وكذلك «شترت عينه» ، بكسر التاء قاصر بمعنى «انقلب جفنها» ، و «شتر الله عينه» بفتحها متعد بمعنى «قلبها» ، وهذا عندنا من باب المطاوعه ، يقال : شتره فشتر ، كما يقال : ثرمة فثرم ، وثلمه فثلم ، ومنه : كسوته الثوب فكسيه.

ص : ٩٩

الباب الخامس : فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

أشاره

وهى عشره :

الجهه الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعه و لا يراعى المعنى

وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك.

و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه.

فلنذكر هنا أمثله متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد ، وبعض هذه الأمثله وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب ، وسترى ذلك معيناً.

فأحدها : قوله تعالى : (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) (مريم / ٥) ؛ فإن المتبادر تعلق «من» بـ «خفت» ، وهو فاسد فى المعنى ، والصواب : تعلقه

ص: ١٠١

بِ «الموالى» ؛ لما فيه من معنى الولايه ، أى : خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من «الموالى» ، أو مضاف إليهم ، أى : كائنين من ورائى ، أو فعل الموالى من ورائى ، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فـ «من» متعلقه بالفعل المذكور.

الثانى : قوله تعالى : (وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ) (البقره / ٢٨٢) ؛ فإن المتبادر تعلق «إلى» بـ «تكتبوه» ، وهو فاسد ؛ لاقتضائه استمرار الكتابه إلى أجل الدين ، وإنما هو حال ، أى : مستقراً فى الذمه إلى أجله. ونظيره قوله تعالى : (فَأَمَّا اللَّهُ مِائَةٌ عَامٌ) (البقره / ٢٥٩) ؛ فإن المتبادر انتصاب «مائة» بـ (أماؤه) ، وذلك ممتنع مع بقاءه على معناه الوضعى ؛ لأن الإماؤه سلب الحياه وهى لا تمتد ، والصواب : أن يضمن (أماؤه) معنى «ألبته» فكأنه قيل : فألبته الله بالموت مائه عام ، وحيثئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن ، أى : معنى اللبث لا- معنى الإلباث ؛ لأنه كالإماؤه فى عدم الامتداد ، فلوصح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعى ، ويصير هذا التعلق بمنزلته فى قوله تعالى : (قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ) (البقره / ٢٥٩).

وفائده التضمن : أن يدل بكلمه واحده على معنى كلمتين ، يدلک على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

الثالث : قوله تعالى : (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ) (البقره / ٢٤٩) ؛ فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجمله الثانیه ، وذلك فاسد ؛ لاقتضائه أن من اعترف غرفه بيده ليس منه ، وليس كذلك ، بل ذلك مباح لهم ، وإنما هو مستثنى من الأولى ، ووهم أبوالبقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانیه ، وإنما سهل الفصل بالجمله الثانیه ؛ لأنها مفهومه من

الأولى المفصوله ؛ لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن (مَن لم يطعمه) منه ، فكان الفصل به كلا فصل.

الجهة الثانية : أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ، و لا ينظر فى صحته فى الصنعه

فلنذكر أمثله من ذلك :

أحدها : قول بعضهم فى (وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى) (النجم / ٥١) : إن «ثموداً» مفعول مقدم ، وهذا ممتنع ؛ لأن لـ «ما» النافيه الصدر ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على «عاداً» ، أو هو بتقدير : وأهلك ثموداً.

الثانى : تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (النساء / ٨٣) ، بمحذوف ، أى : كائن عليكم ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل ؛ لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف.

الثالث : قول بعضهم فى (وَمَا هُوَ بِمَرْحُوحٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ) (البقره / ٩٦) : إن «هو» ضمير الشأن ، و «أن يعمر» مبتدأ و «بمزرحة» خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر.

الجهة الثالثه : أن يخرج على ما لم يثبت فى العريه

و ذلك إنما يقع عن جهل أو غفله ، نحو قول بعضهم فى (وَمَالْنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (البقره / ٢٤٦) : إن الأصل : ومالنا وأن لا نقاتل أى : مالنا وترك القتال كما تقول : «مالك وزيداً» ، ولم يثبت فى العريه حذف واو المفعول معه.

الجهة الرابعه : أن يخرج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترك الوجه القريب و القوى

نحو قول جماعه فى (وَقِيلَهُ) (الزخرف / ٨٨) : إنه عطف على لفظ (السَّاعَةِ) (الزخرف / ٨٥) ، فيمن خفض ، وعلى محلها فيمن نصب ، مع ما بينهما من التباعد.

وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) (فصلت / ٤١) : إن خبره (أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) (فصلت / ٤٤).

وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) (ص / ١) ؛ إن جوابه (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ) (ص / ٤٤).
والصواب : خلاف ذلك كله.

فأما (وَقِيلَهُ) (الزخرف / ٨٨) ، فيمن خفض ، فقيل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزمخشري ، وأما من نصب ، فقيل : عطف على (سِرَّهُمْ) (الزخرف / ٨٠) ، أو على مفعول محذوف معمول لـ : (يَكْتُبُونَ) (الزخرف / ٨٠) ، أو لـ (يَعْلَمُونَ) (الزخرف / ٨٦) ، أى : يكتبون ذلك ، أو يعلمون الحق ، أو أنه مصدر لـ : «قال» محذوفاً ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزمخشري.

وأما (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) (فصلت / ٤١) ، فقيل : «الذين» بدل من «الذين» فى : (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ) (فصلت / ٤٠) ، والخبر (لا يَخْفُونَ) (فصلت / ٤٠) ، واختاره الزمخشري ، وقيل : مبتدأ ، خبره مذکور ، ولكن حذف رابطه ، ثم اختلف فى تعيينه ، فقيل : هو (ما يُقَالُ لَكَ) (فصلت / ٤٣) ، أى : فى شأنهم ، وقيل : هو (لَمَّا جَاءَهُمْ) (فصلت / ٤١) ، أى : كفروا به ، وقيل : (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) (فصلت / ٤٢) ، أى لا يأتیه منهم ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (لا يأتیه) من جمله خبر «إنه».

وأما (ص وَالْقُرْآنِ) (ص / ١) الآيه ، فقيل : الجواب محذوف ، أى : إنه لمعجز ؛ بدليل الشاء عليه بقوله : (ذِي الذِّكْرِ) (ص / ١) ، أو «إنك لمن المرسلين» بدليل : (وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (ص / ٤) ، أو «ما الأمر كما زعموا» بدليل : (وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ) (ص / ٤) ، وقيل : مذکور ، فقال الأخفش : (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) (ص / ١٤) ، وقال الفراء وثعلب : (ص) ؛ لأن معناها :

صدق الله ، ويرده أن الجواب لا يتقدم ، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب ، وقيل : (كَمْ أَهْلَكْنَا) (ص / ٣) الآية ، وحذفت اللام للطول.

الجهه الخامسة : أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره

إشاره

فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب ، مرتبه الأبواب ؛ ليسهل كشفها.

باب المبتدأ

مسأله يجوز في الاسم المفتوح به وجهان

يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قولك : «هذا أكرمته» الابتداء والمفعوليه ، ومثله : «كم رجل لقيته» ، لكن في هذا يقدر الفعل مؤخراً.

مسأله يجوز في المرفوع وجهان

يجوز في المرفوع من نحو : (أَفَى اللَّهِ شَكُّ) (إبراهيم / ١٠) ، و : «ما في الدار زيد» الابتدائيه والفاعليه ، وهى أرجح ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

ومثله : الاسم التالى للوصف فى نحو : «زيد قائم أبوه» و : «أقائم زيد» ؛ لما ذكرنا ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر «زيد» مفرداً ، وهو الأصل فى الخبر ، فإن قلت : «أقائم أنت» فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون فى ذلك الابتدائيه ، وحثهم أن المضمرة المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه ، لا يقال : «قام أنا» ، والجواب : أنه إنما انفصل مع الوصف لثلا يجهل معناه ؛ لأنه يكون معه مستتراً ، بخلافه مع الفعل ، فإنه يكون بارزاً ك : «قمت أو قمت» ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ، فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل.

ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: (قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتَى) (مریم / ٤٦) ، وقول الشاعر: (١)

٤٠٤- خليلي ما واف بعهدى أتما***إذا لم تكونا لي على من أقطع

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي ، والقول بذلك في البيت مؤدّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور ، ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ «ما» الحجازيه ، والظرف في موضع نصب على الخبريه ، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً.

مسألة حول جواز الابتداء والإخبار

يجوز في نحو: (فَصَيَّبَتْ جَمِيلٌ) (يوسف / ١٨) ، ابتدائه كل من المقدر والمذكور وخبريه الآخر ، أي: شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره.

باب «كان» وما جرى مجريها

مسألة حول نقصان كان وتمامها وزيادتها

يجوز في «كان» من نحو: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) (الشورى / ٥١) ، نقصان «كان» وتمامها وزيادتها ، وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها الشعر ، فعلى الناقصه : الخبر إما «لبشر» و «وحيا» استثناء مفرغ من الأحوال ، فمعناه : موحيا أو موحى. «أو من وراء حجاب» بتقدير : أو موصلاً ذلك من وراء حجاب ، و «أو يرسل» بتقدير :

ص: ١٠٦

١- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٨.

أو إرسالا ، أى : أو ذا إرسال.

وإما «وحيًا» والتفريغ فى الأخبار ، أى : ما كان تكليمهم إلا- إيهاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا ، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف ، و «لبشر» على هذا تبين ، وعلى التمام والزيادة فالتفريغ فى الأحوال المقدره فى الضمير المستتر فى «لبشر».

مسأله حول نقصان عسى وتامها

يجوز فى نحو : «زيد عسى أن يقوم» نقصان «عسى» فاسمها مستتر ، وتامها ف «أن» والفعل مرفوع المحل بها.

مسأله تشاكل السابقه

يجوز الوجهان فى : «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان «زيد» اسمها وفى «يقوم» ضميره ، وعلى التمام لا إضمار ، وكل شىء فى محله ، ويتعين التمام فى نحو : «عسى أن يقوم زيد فى الدار» ، و : «عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً» (الإسراء / ٧٩) ؛ لئلا يلزم فصل صله «أن» من معمولها بالأجنبى وهو اسم «عسى».

مسأله حول احتمال ما : الحجازيه و التميميه

(وما ربك بغافل) (الانعام / ١٣٢) ، تحتل «ما» الحجازيه و التميميه ، وأوجب الفارسى و الزمخشري ، الحجازيه ظناً أن المقتضى لزياده الباء نصب الخبر ، وإنما المقتضى نفيه ، لامتناع الباء فى قول الكميت فى مدح أمير المؤمنين عليه السلام :

ص: ١٠٧

٤٠٥- كان أهل العفاف والمجد والخى-***ر ونقض الامور والإبرام (١)

وجوازاها فى قول الشنفرى الأزدى :

٤٠٦- وإن مدّت الأيدى إلى الزادلم أكن***بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل (٢)

وفى : «ما إن زيد بقائم».

باب المنصوبات المتشابهه

ما يحتمل المصدريه و المفعوليه

من ذلك ، نحو : (وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا) (النساء / ٤٩) ، (وَلَا يُظَلِّمُونَ نَقِيرًا) (النساء / ١٢٤) ، أى : ظلماً ما أو خيراً ما ، أى : لا ينقصونه مثل : (وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا) (الكهف / ٣٣) ، أى : نقصاً أو خيراً ، وأما (وَلَا تُضْرُّوهُ شَيْئًا) (التوبه / ٣٩) ، فمصدر ؛ لاستيفاء «ضُرَّ» مفعوله.

ما يحتمل المصدريه و الظرفيه و الحالیه

من ذلك : «سرت طويلاً» ، أى : سيراً طويلاً ، أو زمناً طويلاً ، أو سرته طويلاً.

ما يحتمل المصدريه و الحالیه

«جاء زيد ركضاً» ، أى : يركض ركضاً ، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» ، أو التقدير : جاء راكضاً ، وهو قول سيبويه ، ويؤيده قوله تعالى : (إِنِّي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (فصلت / ١١) ، فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدريه و الحالیه و المفعول لأجله

من ذلك : (يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الرعد / ١٢) ، أى : فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً ، وابن مالك يمنع

ص: ١٠٨

١- شرح الهاشميات : ٣٠.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٩.

حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثني ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع ، فإن قلنا : لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلن - وهو اختيار ابن خروف - فواضح ، وإن قيل : باشرطه فوجهه أن (يريكم) بمعنى : «يجعلكم ترون» والتعليل باعتبار الرؤيه لا الإراءه ، أو الأصل : إخافه وإطماعاً ، وحذفت الزوائد.

ما يحتمل المفعول به و المفعول معه

نحو : «أكرمتك وزيداً» ، يجوز كونه عطفاً على المفعول به و كونه مفعولاً- معه ، ونحو : «أكرمتك وهذا» يحتملها و كونه معطوفاً على الفاعل ؛ لحصول الفصل بالمفعول.

باب الاستثناء

إشاره

يجوز في نحو : «ما ضربت أحداً إلا زيداً» كون «زيد» بدلا من المستثنى منه ، وهو أرجحها ، و كونه منصوباً على الاستثناء ، و كون «إلا» وما بعدها نعتاً ، وهو أضعفها.

مسأله حول حاشا و عدا و خلا

يجوز في نحو : «قام القوم حاشاك ، وحاشاه» كون الضمير منصوباً ، و كونه مجروراً ، فإن قلت : «حاشاي» تعين الجر ، أو : «حاشاني» تعين النصب ، وكذا القول في : «خلا وعدا».

مسأله يجوز فيما بعد إلا في الجملة المنفيه ثلاثه أوجه

يجوز في نحو : «ما أحد يقول ذلك إلا زيد» كون «زيد» بدلا من «أحد» ، وهو المختار ، و كونه بدلا من ضميره ، وأن ينصب على الاستثناء ؛ فارتفاعه من

وجهين ، وانتصابه من وجه ، فإن قلت : «ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس.

ما يحتمل الحاليه والتمييز

من ذلك : «كرم زيد ضعيفاً» إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه «من» ، وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «من».

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل و كونه من المفعول

نحو : «ضربت زيدا ضاحكاً» ، ونحو : (وَقاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةً) (التوبه / ٣٦) ، وتجوز الزمخشري الوجهين في : (أَدْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَأَفَّةً) (البقره / ٢٠٨) وهم ؛ لأن «كافه» مختص بمن يعقل.

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين

نحو : (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود / ٧٢) ، يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشاره ، وعلى الأول : فيجوز «ها قائماً ذا زيد» ، وعلى الثاني : يمتنع ، وأما التقديم عليهما معاً : فيمتنع على كل تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل

نحو : «جاء زيد راكباً ضاحكاً» ، فالتعدد على أن يكون عاملهما «جاء» وصاحبهما «زيد» ، والتداخل على أن الأولى من «زيد» وعاملها «جاء» ، والثانيه من ضمير الأولى وهي العامل ، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال ، وأما «لقيته مصعداً منحدرًا» فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانيه من الفاعل تقليلاً للفصل ، ولا يحمل على العكس إلا بدليل.

مسألة

«ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع «تحدث» على العطف ، فيكون شريكاً في النفي ، أو الاستئناف فتكون مثبتاً ، أى : فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ، ونصبه بإضمار «أن» ، وله معنيان : نفي السبب فينتفى المسبب ، ونفى الثانى فقط ، فإن جئت بـ «لن» مكان «ما» فللنصب وجهان : إضمار «أن» والعطف ، وللرفع وجه وهو القطع ، وإن جئت بـ «لم» فللنصب وجه وهو إضمار «أن» ، وللرفع وجه وهو الاستئناف ، ولك الجزم بالعطف ، فإن قلت : «ما أنت آت فتحدثنا» فلا جزم ولارفع بالعطف ؛ لعدم تقدم الفعل ، وإنما هو على القطع.

مسألة

نحو : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) (يوسف / ١٠٩) يحتمل الجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار ، مثل : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ) (الحج / ٤٤) ونحو : (وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ) (محمد / ٣٦) يحتمل (تَتَّقُوا) : الجزم بالعطف وهو الراجع والنصب بإضمار «أن» على حد قوله : (١)

٤٠٧- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه***ولا يخش ظمماً ما أقام ولاهضماً

باب الموصول

مسألة

(فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ) (الحجر / ٩٤) «ما» مصدرية ، أى : بالأمر ،

ص : ١١١

أو موصول اسمي ، أي : بالذی تؤمره ، علی حد قوله : (١)

٤٠٨- أمرتك الخیر فافعل ماأمرت به***فقد تركتك ذا مال وذانشب

وأما من قال : «أمرتک بكذا» وهو الأكثر فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً ، نحو : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) (المؤمنون / ٣٣) أي : منه ، وقد يقال : إن «إصدع» بمعنى : «أمر» ، وأما (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا) في الأعراف (الآية : ١٠١) فيحتمل أن يكون الأصل : بما كذبوه ، فلا إشكال ، أو : بما كذبوا به ، ويؤيده التصريح به في سورة يونس (الآية / ٧٤) ، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق ؛ لأن (ما كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) بمنزله : «كذبوا» في المعنى ، وأما (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ) (الشورى / ٢٣) فقول : «الذی» مصدریه ، أي ذلك تبشير الله ، وقيل : الأصل : يبشر به ، ثم حذف الجار توسعاً فانصبب الضمير ثم حذف.

مسألة

يجوز في نحو : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (الأنعام / ١٥٤) كون «الذی» موصولاً اسماً ؛ فيحتاج إلى تقدير عائد ، أي : زياده على العلم الذی أحسنه ، وكونه موصولاً- حرفياً ؛ فلا يحتاج لعائد ، أي : تماماً على إحسانه ، وكونه نكرة موصوفة ؛ فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون (أَحْسَنَ) حينئذ اسم تفضيل ، لا فعلاً ماضياً ، وفتحته إعراب لآبناء ، وهى علامه الجر ، وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق الثانى.

ص: ١١٢

١- نسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب ، مبحث «ما» إلى عمرو بن معد يكرب ، وعزى إلى غيره أيضاً. راجع شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٢٧ و ٧٢٨ وشرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ٣٠٠.

مسألة

نحو: (آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ) (الأعراف / ١٢١ و ١٢٢)

يحتمل بدل الكل من الكل ، وعطف البيان ، ومثله : (نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ) (البقره / ١٣٣).

مسألة

نحو: (سَيَبِّحُ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (الأعلى / ١) يجوز فيه كون «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للرب ، وأما نحو «جاءني غلام زيد الظريف» : فالصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه إنما جاء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته ، وعكسه :

«وكل فتى يتقى فائز»

فالصفة للمضاف إليه ؛ لأن المضاف إنما جاء به لقصد التعميم ، لا للحكم عليه ، ولذلك ضعف قوله : (١)

٤٠٩- وكل أخ مفارقه أخوه***لعمركم أبيك إلا الفرقدان

باب حروف الجر

مسألة

نحو: «زيد كعمرو» تحتل الكاف فيه عند المعربين الحرفيه فتتعلق باستقرار ، وقيل : لا تتعلق ، والاسميه فتكون مرفوعه المحل وما بعدها جر بالإضافه ولا تقدير بالاتفاق.

ص: ١١٣

ونحو : «جاء الذى كريد» يتعين الحرفيه ؛ لأن الوصل بالمتضايين ممتنع.

مسأله

«زيد على السطح» يحتمل «على» الوجهين ، وعليهما فهى متعلقه باستقرار محذوف.

الجهه السادسه : ألا يراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب

اشاره

فإن العرب يشترطون فى باب شيئا ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشىء على ما اقتضته حكمه لغتهم وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين :

النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعته

ومن الوهم فى الأول : قول الزمخشري فى (مَلِكِ النَّاسِ إِلِهَ النَّاسِ) (الناس / ٢ و ٣) : إنهما عطف بيان ، والصواب : أنهما نعتان ، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد ؛ إذ يستعملان غير جاريتين على موصوف وتجرى عليهما الصفات ، نحو قولنا : «إله واحد وملك عظيم».

ومن الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو : «مررت بهذا الرجل» : إن «الرجل» نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً فى ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه ، وليس كذلك ؛ فإنه فى الجوامد بمنزله النعت فى المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت.

النوع الثانى : اشتراطهم التعريف لعطف البيان و نعت المعرفه و التنكير ...

للحال والتمييز ، وأفعل من ، ونعت النكرة (١).

ومن الوهم فى الأول : قول جماعه فى «صديد» من (مَاءٍ صَدِيدٍ) (إبراهيم / ١٦) وفى «كفاره» : إنهما عطفًا بيان ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم؛ فيجب عندهم فى ذلك أن يكون بدلاً ، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات؛ فيكون فى المعرف والنكرات ، وقول بعضهم فى «ناقع» من قول النابغه :

٤١٠- فبت كأتى ساورتنى ضئيله***من الرقش فى أنيابها السُمُّ ناقع (٢).

إنه نعت لـ «السم» والصواب : أنه خبر لـ «اسم» ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان.

وليس من ذلك : قول الزمخشري فى (شديد العقاب) (٣) : «إنه يجوز كونه صعه لاسم الله تعالى فى أوائل سورة غافر ، وإن كان من باب الصفة المشبهه وإضافتها لا تكون إلا فى تقدير الانصال ، ألا ترى أن (شديد العقاب) معناه : شديد عقابه؟ ولهذا قالوا : كل شىء إضافته غير محضه فإنه يجوز أن تصير إضافته محضه ، إلا الصفة المشبهه» لأنه جعله على تقدير «أل» ، وجعل سبب حذفها إرادته الأزواج ، وأجاز وصفيته أيضا أبوالبقاء ، لكن على أن «شديداً» بمعنى مشدد كما .

ص: ١١٥

١- قال الشمنى : يعنى أنهم اشتراطوا التعريف الأمور ، منها عطف البيان ونعت المعرفه ، واشتراطوا التنكير لأمر ، منها الحال والتمييز ونعت النكرة وأفعل من. المنصف ٢ / ٢٢٨.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٨١٦

٣- تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول لا إله إلا هو إليه المصير. (غافر / ٢ و ٣).

أن «الأذنين» فى معنى المؤذن ، فأخرجه بالتأويل من باب الصفه المشبهه إلى باب اسم الفاعل ، والذى قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله أبدال ، أما أنه بدل فلتنكيره ، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبل وأما البواقي فللناسب ، ورد على الزداد فى جعله (شديد العقاب) بدلاً ما قبله صفات ، وقال : فى جعله بدلاً وحده من بين الصفات نبوّ ظاهر.

و من الوهم فى الثانى : قول الجاحظ فى بيت الأعشى :

٤١١- و لست بالأكثر منهم حصى***و إنما العزه للكاثر (١)

إنه يبطل قول النحويين : لا- تجتمع «أل» و «من» فى اسم التفضيل ، فجعل كلا- من «أل» و «من» معتداً به جارياً على ظاهره ، والصواب : أن تقدر «أل» زائده ، أو معرفه و «من» متعلقه بـ «أكثر» منكرأ محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها فى قولك : «أنت منهم الفارس البطل» أى : أنت من بينهم ، وقول بعضهم : إنها متعلقه بـ «ليس» قد يردّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها : إنها تدل عليه ، ولأن فيه فصلاً بين «أفعل» وتمييزه بالأجنبى ، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم ، وفى «ليس» رائحه قولك : «انتفى» ، وبأن فصل التمييز قد جاء فى الضروره فى قول العباس بن مرداس :

٤١٢- على أننى بعد ماقد مضى*** ثلاثون للهجر حولاً كميلاً (٢)

و «أفعل» ياقوى فى العمل من «ثلاثون».

ومن ذلك : قول الزمخشري فى (إنّما أعظكم بواحدِه أن تقوموا لله) (سبأ / ٦٦) : إن «أن تقوموا» عطف بيان على (آياتٌ بيناتٌ) (آل عمران / ٩٧) مع اتفاق

ص: ١١٦

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٠٢.

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٠٨.

النحويين على ان البيان والمبين لا- يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون عبي عن البدل بعطف البيان لتأخيها ، ويؤيده قوله في (أَسَيِّكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ) (الطلاق / ٦) : إن «من وجدكم» عطف بيان لقوله تعالى : «من حيث سكنتم» وبفسير له ، قال : و «من» : تبعيضية حذف بعضها أي : أسكنوهن مكاناً من مساكنكم مما تطيقون ، انتهى. وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه ، وهذا سيبويه يسمي لتوكيد صفه وعطف البيان صفه.

النوع الثالث : اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً

كمنع الصرف اشتراطوا له تعريف العلميه أو شبهه كما في «أجمع» وكنعت الإشارة و «أي» في النداء ، اشتراطوا لهما تعريف اللام الجنسيه ، وكذا تعريف فاعلي «نعم وبئس» لكنها تكون مباشره له أو لما أضيف إليه ، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشره له.

ومن الوهم في ذلك : قول الزمخشري في قراءه ابن أبي عبلة : (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ) (ص / ٦٤) ، بنصب «تخاصم» : إنه صفه للإشاره ، وقد اشترط حجماعه من المحققين في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت ، ولا يكون التخصم أيضاً عطف بيان؛ لأن البيان يشبه الصفه ، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «أل» كذلك ما يعطف عليها.

النوع الرابع : اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ

كظروف المكان ، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الاحوال.

ومن الوهم في الأول : قول الزمخشري في (فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ) (يس / ٦٦) ، وفي (سَيُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى) (طه / ٢١) ، وقول جماقه في «دخلت الدار ، أو المسجد ، أو السوق» : إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً ، ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعه ك «مكان وناحيه وجهه وجانب

وأمام وخلف».

والصواب : أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً ، والجار المقدر «إلى» فى (سُنْعِيدُهَا سِيرَتَهَا نَأْوَلِي) ، و «فى» أو «إلى» فى الباقى ، ويحتمل أن (إِسْتَبَقُوا) ضمن معنى : «تبادروا» ويحتمل «سيرتها» أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال ، أى : سنعدها طريقته.

و من الوهم فى الثانى : قول الحوفى فى (ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ) (النور / ٤٠) : إن (بعضها فوق بعض) جملة مخبر بها عن «ظلمات» ، و «ظلمات» غير مختص ، فالصواب : قول الجماعة : إنه خبر لمحذوف ، أى : تلك ظلمات ، نعم إن قدر أن المعنى : ظلمات أى ظلمات ، بمعنى : ظلمات عظام أو متكاثفه ، وتركت الصفه الدلاله المقام عليها ، صح.

النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فى بعض المعمولات و الإظهار فى بعض

فمن الأول : مجرور «لولا» ومجرور «وحد» ، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : «لو لاي ولولاك ، ولو لاه ، ووحدين ووحدك ووحده» ومجرور «لبي وسعدى وحنانى» ويشترط لهن ضمير الخطاب.

ومن ذلك : مرفوع خبر «كاد» وأخواتها إلأ «عسى» فتقول : «كاد زيد يموت» ولاتقول : «يموت أبوه» ويجوز : «عسى زيد أن نقوم ، أو يقوم أبوه» ، فيرفع السببى ، ولايجوز رفعه الأجنبى ، نحو : «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك : مرفوع اسم التفضيل فى غير مسأله الكحل ، وهذا شرطه - مع الإضمار - الاستتار ، وكذا مرفوع نحو : «قم وأقوم وتقوم ونقوم».

ومن الثانى : تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت ، وعطف البيان والمبين.

ومن الوهم فى الأول : قول بعضهم فى «لولاي وموسى» : إن «موسى»

يحتمل الجر ، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الدار ، ولأن «لولا» لا تجر الظاهرن فلو أعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تعد؟ وهذه مسأله يحاجى بها ، فيقال : ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور ، أعدت الجار أم لم تعده ، وقولنا : «مجرور»؛ لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائده والزائد لا يقدر فى كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظيه ، فكذا ما أشبه الزائد.

ومن الوهم فى الثانى : قول الزمخشري فى قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ) (المائدہ / ١١٧) - إذا قدرت «أن» مصدرية - : وإنها وصلتها عطف بيان على الهاء.

النوع السادس : اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات و الجملة فى بعض

فمن الأول : الفاعل ونائبه.

و من الثانى : خير «أن» المفتوحه إذا خفت ، وخبر القول المحكى ، نحو : «قولى لا إله إلا الله» ، وخرج بذكر المحكى قولك : «قولى حق» ، وكذلك خبر ضمير الشأن ، وعلى هذا فقوله تعالى : (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهٗ آثِمٌ قَلْبُهُ) (البقره / ٢٨٣) إذا قدر ضمير «إنه» للشأن ، لزم كون «آثم» خبراً مقدماً و «قبله» مبتدأ مؤخرأ ، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك ، وو أن يكون «آثم» الخبر و «قبله» فاعل به ، وخبر أعال المقاربه وجواب الشرط وجواب القسم ، ومن الوهم قول بعضهم فى (فَطَفِقَ مَسِيحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) (ص / ٣٣) : إن «مسيحاً» خير «طفق» ، والصواب : أنه مصدر لخبر محذوف ، أى : يمسح مسحاً.

النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع و الاسميہ فى بعض

ومن الأول : جملة الشرط غير «لولا» ، وجملة جواب «لو ولولا ولو ما» ،

والجملتان بعد «لما» ، والجمل التاليه أحرف التحضيض ، وجمله أخبار أفعال المقاربه ، وخبر «أن» المفتوحه بعد «لو» عند الزمخشري ومتابعيه ، نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (البقره / ١٠٣).

ومن الثاني : الجمله بعد «إذا» الفجائيه ، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوهم فى الأول : أن ينول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين فى نحو : (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ) (النساء / ١٢٨) (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (التوبه / ٦) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (الانشقاق / ١) : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهواً ، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفى فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهبه ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعده. نعم الصواب خلاف قولهم فى أصل المسأله ، وأجازوا أن يكون المرفوق محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبىاء :

٤١٣- ما للحمال مشيها وثيدا***أجنلاً يحملن أم حديداً (١)

فيمن رفع «مشيها» ، وذلك عند الجماعه مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر ، أى : مشيها يكون وثيداً أو يوجد وثيداً ، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر فى الظرف كما كان فىمن جره بدل اشتمال من «الجمال»؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهاميه ، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزه الاستفهام ، فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه. ١٢

ص: ١٢٠

ومن الوهم فى الثانى : تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فىهما فى بحث الظروف : وقد تكون للمفاجأه فىلزم المبتدأ بعدها.

النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريه و فى بعضها الإنشائيه

فلأول كثير ، كالصله والصفه والحال والحمله الواقعه خبراً لـ «كان» أو خبراً لـ «إن» أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافى .

ومن الثانى : جواب القسم الاستعطافى .

وما ورد على خلاف ما ذكر مؤول . كقوله : (١)

٤١٤- حتى إذا كاد الظلام يختلط ***جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

وتخريجه على اضممار القول ، أى : بمذق مقول عند رؤيته ذلك .

وينبغى أن يستثنى من منع ذلك فى خبرى «إن» وضمير الشأن خبر «أن» المفتوحه إذا خفت؛ فإنه يجوز أن يكون جملة دعائيه ، كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَهُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) (النور / ٩) ، فى قراء من قرأ «أن» تالتخفيف و «غضب» بالفعل و «الله» فاعل ، وإذا لم نلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم «أن» هذه ضمير شأن فلا- استثناء بالنسبه إلى ضمير الشأن؛ إذ يمكن أن يقدر : «والخامسه أنها» .

ومن الوهم فى هذا الباب : قول بعضهم فى قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا) البقره / ٢٥٩) : إن جملة الاستهام حال من «العظام» ، ونالصواب : أن

ص : ١٢١

١- قال البغدادى : «وهذا قيل للعجاج» . شرح أبيات معنى اللبيب : ٥ / ٧ .

«كيف» وحدها حال من مفعول «ممشز» ، وأن الجملة بدل من «العظام» ولا يلزم من جواز كون الحال المفرجه استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو: «كيف زيد؟» ، واختلف في نحو: «زيد كيف هو؟».

النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها ألا يوصف

فمن الأول : مجرور «رب» إذا كان ظاهراً ، و «أى» في النداء و «الجماء» في قولهم : «جاؤوا الجماء الغفير» ، وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال ، نحو : «زيد رجل صالح» و «مررت بزيد الرجل الصالح» ، (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ) (الزمر / ٢٧) ، إلى قوله تعالى : (قرآناً عربياً).

ومن ثم أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى :

٤١٥- رَبِّ رَفِدٍ هَرِقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمُ * * * م وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ (١)

متعلقاً بـ «أسرى»؛ لثلا يخلوما عطف على مجرور «رب» من صفة.

ومن الثاني : فاعلا «نعم وبئس» ، والأسماء المتوغله في شبه الحرف إلا «مَنْ و ما» النكرتين؛ فإنهما يوصفان ، نحو : «مررت بمن معجب لك» وهو عوى في القياس؛ لأنها معربه ، ومن ذلك الضمير ، وجوز الكسائي نعتة إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح ، نحو : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ) (سبأ / ٤٨) ، فقدرد «علام» نعتاً للضمير المستتر في «يقذف بالحق» ، وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي «نعم وبئس» تمسكاً بقول زهير بن أبي سلمى :

ص: ١٢٢

٤١٦- نعم الفتى المُرَى أنت إذاهم***حضروا لدى الحجرات نار الموقد (١)

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل. وقال ابن مالك: يتمتع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامه الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوى في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت. انتهى.

وقال الزمخشري وأبوالبقاء في (وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن) (مريم / ٧٤): إنَّ الجملة بعد «كم» صفة لها، والصواب أنها صفة لـ (قرن) وجمع الضمير حملاً على معناه كما جمع وصف (جميع) في (وإن كلَّ لما جميع لدينا محضرون) (يس / ٣٢).

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر

كالعامل من وصف ومصدر؛ فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول؛ فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول: قول بعضهم في قول الحطيئة:

٤١٧- أزمعتُ ياساً مبيناً من نوالكم***ولن ترى طارداً للحر كالياس (٢)

: إن من متعلقه بـ ياساً، والصواب: أن تعلقها بـ يئست محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبوالبقاء في (وَلَا آمِينَ الثَّبِيَّتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً) (المائدة / ٢): لا-يكون «يبتغون» نعتاً لـ «آمين»؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من «آمين»، انتهى. وهذا قول ضعيف، والصحيح: جواز الوصف بعد العمل.

ص: ١٢٣

١- شرح شواهد المغنى: ٢ / ٩١٥.

٢- شرح شواهد المغنى: ٢ / ٩١٦.

النوع الحادى العشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ

نحو قول الفضل بن العباس :

٤١٨- وكان وليّ العهد بعد محمد***علّى وفى كل المواطن صاحبه (١)

ومنع ذلك فى البعض ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «فإن تقوى الله دواء داء قلوبكم» (٢).

ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم : «إن من أفضلهم كان زيدا» : إنه لا يجب أن يحمل على زياده «كان» كما قال سيويه ، بل يجوز أن تقدر «كان» ناقصه ، واسمها ضمير «زيد» ، لأنه متقدم رتبة؛ إذ هو اسم «إن» و «من أفضلهم» خبر «كان» و «كان» ومعمولاها خبر «إن» فلزمه تعديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً ، وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم

كالاستفهام والشرط و «كم» الخبرية ، نحو : «فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْرَهُونَ» (غافر / ٨١) ، «أَيِّمًا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ» (القصص / ٢٨) ولبعضها أن يتأخر ، إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبّهه ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب ، نحو قول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «سبحانك ما أجل شأنك» (٣) ، أو لعارض معنوى أو لفظى وذلك كالمفعول فى نحو : «ضرب موسى عيسى»؛ فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، و كالمفعول الذى هو «أى» الموصولة ، نحو : «سأكرم أيهم جاءنى» ، كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أى» الشرطية والاستفهامية ، والمفعول الذى هو «أن» وصلتها ، نحو : «عرفت أنك فاضل» ، كرهوا الابتداء ب «أن»

ص: ١٢٤

١- أدب الطف : ١ / ١٢٩.

٢- نهج البلاغه : ط ١٨٩ / ٦٣٥.

٣- الصحيحه الكامله السجديه ، الدعاء السابع والأربعون : ٣٢٨.

المفتوحه؛ لثلاث- يلتبس بـ «أن» التي بمعنى «لعل» وإذا كان المبتدأ الى أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أن» وصلتها ، نحو : (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) (يس / ٤١) ، فأن يجب تأخر المفعول الذى أصله التأخير ، نحو : (وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) (الأنعام / ٨١) ، أحق وأولى. وكمقول كامل اعترن بلازم الابتداء أو القسم ، أو حرف الاستثناء أو «ما» النافية ، أو «لا» فى جواب القسم.

ومن الوهم فى الأول : قول ابن عصفور فى (أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (السجده / ٢٦) : إن «كم» فاعل «يهد» ، فإن قلت : خرجه على لغه حكاها الأخفش وهى أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية ، قلنا : قد اعترف برداءتها ، فخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءه. والصواب : أ ، الفاعل مستتر راجع إلى «الله» سبحانه وتعالى ، أى : أولم يبين الله لهم ، أو إلى «الهدى» والأول قول أبى البقاء ، والثانى قول الزجاج ، وقال الزمخشري : الفاعل الجملة ، وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة ، و «كم» مفعول (أهلكتنا) والجملة مفعول (يهد) وهو معلق عنها ، و «كم» الخبرية تعلق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم فى الثانى : قول بعضهم فى قوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصِيرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء / ٣٦) إن «عنه» مرفوع المحل بـ «مسؤولاً» ، والصواب : أن اسم «كان» ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر ، وأن المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً ، وأن «عنه» فى موضع نصب.

النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات وإيجابهم حذف بعضها

فمن الأول : الفاعل ، ونائبه ، والجار الباقي عمله ، إلا- فى مواضع ، نحو قولهم : «الله لأفعلن» و «بكم درهم اشترت» أى : والله وبكم من درهم.

ومن الثاني : أحد معمولى «لات» ، كقول أمير المؤمنين عليه السلام : «وقد أدبرت الحيله وأقبلت الغيله ولات حين مناص»(١).

ومن الوهم فى هذا النوع : قول ابن مالك فى أفعال الاستثناء نحو : «قاموا ليس زيداً ، ولا- يكون زيداً ، وما خلا زيداً» : إن مرفوعهن محذوف ، وهو كلمه «بعض» مضافه إلى ضمير نم تقدم. والصواب : أنه مضمّر عائد إما على كلمه «بعض» مضافه إى ضمير من تقدم. والصواب : أنه مضمّر عائد إما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أى : لا يكون هو - أى القائم - زيداً ، وإما على المصدر المفهوم من الفعل ، وذلك فى غير «ليس» و «لا يكون» تقول : «قاموا خلا زيداً» أى : جانب هو - أى : قيامهم - زيداً.

النوع الرابع عشر : تجويز هم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر

و ذلك كثير ، وقد أُفرد بالتصنيف ، وعكيه ، وهو غريب جداً ، وذلك بدلا الغلط والنسيان ، زعم بعض القدماء أنه لا يجوز يفى الشعر؛ لأنه يقع غالباً عن تروّ وفكر.

النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع وفقده فى بعض

فأول : قد مضى مشروحاً : والثانى : الجملة المضاف إليها ، نحو قول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ولا تخزنى يوم تبعثنى للعائك»(٢). فأما قول النابغه الجعدى :

٤١٩- مضت سنه لعام ولدت فيه***وعشر بعد ذاك وحجتان(٣)

فنادر ، وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين ، والصواب فى مثل قولك : «أعجبنى يوم ولدت فيه» : تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفه له ، وكذلك

ص: ١٢٦

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٣ / ٧٧١.

٢- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء السابع والأربعون : ٣٥١.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٠٢.

«أجمع» و ما يتصرف منه فى باب التوكيد ، يجب تجريده من ضمير المؤكد ، وأما قولهم : «جاء القوم بأجمعهم» فهو بضم الميم لا بفتحها ، وهو جمع لقولك : «جمع» على حد قولهم : «فلس وأفلس» والمعنى : جاؤوا بجماعتهم ، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائده ؛ فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة

ك «قبل وبعد وغير» ، ولبناء بعضها أن تكون مضافه ، وذلك «أى» الموصوله ؛ فإنها لاتبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) (مريم / ٦٩).

ومن الوهم فى ذلك : قول ابن الطراوه : (هم أشد) مبتدأ وخبر ، و «أى» مبنية مقطوعه عن الإضافة ، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين.

الجهه السابعه : أن يحمل كلاماً على شىء و يشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه

إشاره

وله أمثله :

الأول : قولهم فى (أَيَّنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (القصص / ٦٢) ، إن التقدير : تزعمونهم شركاء ، والأولى أن يقجر : تزعمون أنهم شركاء ؛ بدليل : (وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُفِّ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ) (الأنعام / ٩٤) ، ولأن الغالب على «رعم» ألا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على «أن» وصلتها ، ولم تقع فى التنزيل إلا كذلك.

ومثله فى هذا الحكم : «تعلم» ، قال أنس بن زعيم :

٤٢٠- تعلم رسول الله أنك مدركى***وأن وعيداً منك كالأجد باليد (١)

ص: ١٢٧

و عكسهما في ذلك «هب» بمعنى «ظن» فالغالب تعديده إلى صريح المفعولين كقول ابن همام السلولى :

٤٢١- فقلت : أجرنى أبا خالد***وإلا فهبنى امرأ هالكا (١)

و وقوعه على «أن» وصلتها نادر.

الثانى : قولهم فى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (البقره / ٦) : إن (لا يؤمنون) مستأنف ، أو خبر لـ «إن» ، وما بينهما اعتراض ، والأولى الأول ؛ بدليل : (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (يس / ١٠).

الثالث : قولهم فى نحو : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ) (فصلت / ٤٦) ، (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) (البقره / ٧٤) : إن المجرور فى موضع نصب أو رفع على الحجازيه والتيمييه ، والصواب : الأول ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجرى فى التنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب ، نحو : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (المجادله / ٢) ، (ما هذا بَشَرًا) (يوسف / ٣١).

تنبيه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجه

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ، ويوجد ما يرجح كلاً منها ، فينظر فى أولاها ، كقوله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعداً) (طه / ٥٨) ، فإن الموعد محتمل للمصدر ، ويشهد له : (لا نخلفه نحن ولا أنت) (طه / ٥٨) ، وللزمان ويشهد له : (قال موعدكم يوم الزينه) (طه / ٥٩) ، وللمكان ويشهد له : (مكاناً سوى) (طه / ٥٨) ، وإذا أعرب مكاناً بدلاً منه لا ظرفاً لـ نخلفه تعين ذلك.

ص: ١٢٨

الجهه الثامنه : أن يحمل المعرب على شيء و في ذلك الموضع ما يدفعه

و هذا أصعب من الذي قبله ، وله أمثله :

أحدها : قول الأخفش وتبعه أبوالبقاء في (ولا الذين يموتون وهم كفار) (١) (النساء / ١٨) : إن اللام للابتداء ، والذين مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، ويدفعه أن الرسم «ولا» ، وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ) (النساء / ١٨) لا مرفوع بالابتداء ، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبه له ؛ لفوات زمن التكليف. ويمكن أن يدعى لهما أن الألف في «لا» زائده كالألف في (لَا أَذْبَحَنَّهُ) (النمل / ٢١) ؛ فإنها زائده في الرسم ، وكذا في (لَا أَوْضَعُوا) (التوبه / ٤٧) ، والجواب : أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها ، أى : إنه لا- فرق في عدم الانتفاع بالتوبه بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

الثانى : قول بعضهم فى (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (المطففين / ٣) : إن «هم» الأولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانيه كذلك ، أو مبتدأ وما بعده خبره ، والصواب : أن «هم» مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث فى الفعل لا فى الفاعل ؛ إذالمعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإذا جعلت الضمير لـ «المطففين» صار معناه : إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ ٨

ص: ١٢٩

١- (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِيمَانَ وَلَمَّا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (النساء : ١٧ و ١٨)

لأن الحديث فى الفعل لا فى المباشر.

الثالث : قول كثير من النحويين فى قوله تعالى : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ) (الحجر / ٤٢) : إنه دليل على جواز استثناء الأكثر ، والصواب : أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع ؛ بدليل سقوطه فى آية سبحان : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا) (الإسراء / ٦٥).

الجهه التاسعه : ألا يتأمل عند وجود المشتبهات

و لذلك أمثله :

أحدها : نحو : «زيد أحصى ذهنًا ، وعمرو أحصى مالا» فإن الأول على أن «أحصى» اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز ، مثل : «أحسن وجهًا» ، والثانى على أن «أحصى» فعل ماض ، والمنصوب مفعول ، مثل : (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) (الجن / ٢٨).

ومن الوهم : قول بعضهم فى (أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) (الكهف / ١٢) : إنه من الأول ؛ فإن الأمد ليس محصياً بل محصى ، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً فى المعنى كـ «زيد أكثر مالا» ، بخلاف «مال زيد أكثر مال».

الثانى : نحو قول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «والناس منقوصون مدخولون إلا من عصم الله» (١) ؛ فإن الثانى خبر أو صفة للخبر ، ونحو قولك : «زيد رجل صالح» فإن الثانى صفة لا غير ؛ لأن الأول لا يكون خبراً على انفراده ؛ لعدم الفائدة ، ومثلهما : «زيد عالم يفعل الخير» و «زيد رجل يفعل الخير».

وزعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة ، فيتعين عنده

ص : ١٣٠

كون الجملة الفعلية صفه فيهما ، والمشهور فيهما الجواز ، كما أن ذلك جائز في الصفات ، وعليه قول بعضهم في (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ) (النمل / ٤٥) : إن (يختصمون) خبر ثان أو صفه ، ويحتمل الحاليه أيضاً ، أى : فإذا هم مفترقون مختصمين ، وأوجب الفارسي في (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) (البقره / ٦٥) كون «خاسئين» خبراً ثانياً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفه لما لا يعقل.

الثالث : «رأيتُ زيداً فقيهاً» و «رأيتُ الهلال طالعاً» فإن «رأى» في الأول علميه ، و «فقيهاً» مفعول ثان ، وفي الثاني بصريه ، و «طالعاً» حال ، وتقول : «تركتُ زيداً عالماً» فإن فسرت «تركت» بـ «صيرت» فـ «عالماً» مفعول ثان ، أو بـ «خلفت» فحال.

الرابع : (اعْتَرَفَ غُرْفَهُ بِيَدِهِ) (البقره / ٢٤٩) إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، أو ضممتها فمفعول به ، ومثلهما : «حسوتُ حسوه ، وحسوه».

الجهه العاشره : أن يخرج على خلاف الظاهر لغير مقتضى

كقول مكى في (لا- تُبْطَلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (البقره / ٢٦٤) : إن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى : إبطالا- كالذى ، ويلزمه أن يقدر إبطالا- كإبطال إنفاق الذى ينفق ، والوجه : أن يكون «كالذى» حالا من الواو ، أى : لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق ، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعضهم فى قول ابن حاجب : «الكلمه لفظ» أصله : الكلمه هى لفظ ، ومثله : قول ابن عصفور فى شرح الجمل : إنه يجوز فى «زيد هو الفاضل» أن يحذف

«هو»، مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذى هو فى الدار»؛ لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، ورده على من قال فى بيت الفرزدق:

٤٢٢- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم*** إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (١)

إن «بشر» مبتدأ، و «مثلهم» نعت لمكان محذوف، خبره، أى: وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأن «مثلاً» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ.

خاتمه حول الحذف

شروط الحذف

إشاره

و إذ قد انجر بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجه القول إليه؛ فإنه من المهمات فنقول:

ذكر شروطه، وهى ثمانية:

أحدها: وجود دليل حالى

كقولك لمن رفع سوطاً: «زيداً» بإضمار «إضرب»، أو مقالى كقولك لمن قال: من أضرب؟: «زيداً»، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها، نحو: (قَالَ سَيَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) (الذاريات / ٢٥)، أى: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها هى مبنية عليه، نحو: (تَاللَّهِ تَفْتُنُوا) (يوسف / ٨٥)، أى: لا تفتنوا، وأما إذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك: «ما ضربت إلا زيداً» أو صناعى كما فى قولك: «زيد ضربته».

ولاشترط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو قول

ص: ١٣٢

أمير المؤمنين عليه السلام: «الفقر الموت الأكبر» (١) بخلاف نحو قوله عليه السلام: «ولكنه إله واحد كما وصف نفسه» (٢) وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو: (وَجَاءَ رَبُّكَ) (الفجر / ٢٢) ، وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن ؛ لأن مابعد جملته تامه مستغني عنه ، ومن ثم جاز حذفه في باب «إنّ» نحو: «إن بك زيد مأخوذ» ؛ لأن عدم المنصوب دليل عليه.

وقال الجمهور: لا يجوز «لاتدن من الأسد يأكلك» بالجزم ؛ لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتاً - أي : فإن تدن - لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلاً عليه ، وإن قدر منفياً - أي : فإلاتدن - فسد المعنى ، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم» ؛ فإن الشرط المقدر منفى ، وذلك صحيح فى المعنى والصناعة.

ولك أن تجيب عن الكسائى فى إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ؛ ترجيحاً للقريه المعنويه على القريه اللفظيه وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

تنبيهان

أحدهما : أن دليل الحذف نوعان : الأول : غير صناعى ، وينقسم إلى حالى ومقالى كما تقدم ، والثانى : صناعى ، وهذا يختص بمعرفته النحويون ؛ لأنه إنما عرف من جهه الصناعه ، وذلك كقولهم فى «قمت وأصك عينه» : إن التقدير : وأنا أصك ؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من «قد» ، وفى (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) (الأحزاب / ٤٠) : إن التقدير : ولكن كان رسول الله ؛ لأن ما بعد «لكن» ليس

ص: ١٣٣

١- نهج البلاغه : ح ١٥٤ / ١١٦٦.

٢- تحف العقول : ٥٥.

معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها ، ولا- بالواو ؛ لأنه مثبت وما قبلها منفى ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه فى
النفى والإثبات ، فإذا قدر ما بعد الواو جمله صح تخالفهما كما تقول : «ما قام زيد وقام عمرو».

التنبيه الثانى : شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف؛ فلا يجوز «زيد ضارب وعمرو» أى : ضارب ، وتريد بـ «ضارب»
المحذوف معنى يخالف المذكور بأن نقدر أحد هما بمعنى السفر من قوله تعالى : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) (النساء / ١٠١) ،
الآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثم أجمعوا على جواز «زيد قائم وعمرو ، وإنّ زيدا قائم وعمرو» وعلى منع (١) «ليت زيدا
قائم وعمرو» وكذا فى «لعل وكأن»؛ لأن الخبر المذكور ومتمى أو مترجى أو مشبه به ، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر
المبتدأ.

فإن قلت : فكيف تصنع بقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (الأحزاب / ٥٦) فى قراءه من رفع ، وذلك محمول
عند البصريين على الحذف من الأول لدلاله الثانى ، أى : إن الله يصلى وملائكته يصلون ، وليس عطفاً على الموضع و (يصلون)
خبراً عنهما؛ لثلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاه المذكوره بمعنى الاستغفار ، والمحذوفه بمعنى الرحمه.

قلنا : الصواب : أن الصلاه لغه بمعنى واحد ، وهو العطف ثم العطف بالنسبه

ص: ١٣٤

١- قال الشمنى : وفى شرح : حكايه الإجماع على منع ذلك فى «ليت ولعل وكأن» أمر غريب لا يحتمل مثله المصنف (ابن
هشام)؛ فإن الخلاف فى المسأله مشهور ، مذكور فى التسهيل وغيره. المنصف : ٢ / ٢٤٤.

إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الأدميين دعاء بعضهم لبعض.

وأما قول الجماعه فبعيد من جهات : إحداها : اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس ، حتى إن قوماً نفوه ، ثم المثبتون له يقولون : متى عارضه غيره مما نفالغ الأصل كالمجاز قدم عليه. والثانيه : أنا لا نعرف فى العربيه فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً. والثالثه : أن الرحمة فعلها متعد والصلاه فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى. والرابعه : انه لو قيل مكان «صلى عليه» : «دعا عليه» انعكس المعنى ، وحق المترادفين صحه حلول كل منهما محل الآخر.

الشرط الثانى : ألا يكون ما يحذف كالجزم

فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه ، وقد مضى الرد على الن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء.

الثالث : ألا يكون مؤكداً

و هذا الشرط أوّل من ذكره الأخفش ، منع فى نحو : «الذى رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : «نفسه»؛ لأن المؤكد يريد الطول ، والحاذف مرسد للاختصار ، وتبعه الفارسى ، فردّ فى كتاب «الأغفال» قول الزجاج فى (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) (طه / ٦٣) : إن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد تاللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح ، فقال فى الحصائص : لا يجوز «الذى ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو : «إقنسس»؛ لما فىهما جميعاً من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ «ضربت ضرباً»؛ لأن المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه ، والحذف مناف

لذلك. وهؤلاء كلهم مخالفتون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير: هما صاحبى أنفسهما، وينصب بتقدير: أعنيهما أنفسهما ووافقها على ذلك جماعه، واستدلوا بقول العرب:

٤٢٣- إن محلاً وإن مرتحلاً***[وإن في السفر إذ مضوا مهلاً](١)

و «إن مالا وإن ولدًا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ «إن»، وفيه نظر؛ فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما فرّ الأخفش من حذف العائد في نحو: «الذي رأيت نفسه زيد»؛ لأن المقتضى للحذف الطول، ولهذا لا يحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف للدليل كالثابت.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر

(٢) فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في «زيداً فاقتله»: إن التقدير: عليك زيداً، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: ألزم زيداً.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً

فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قوية فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء

فلا تحذف «ما» في «أما أنت منطلقاً انطلقت» ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعل هذا إمّالا» ولا التاء من «عده وإقامه

ص: ١٣٦

١- تقدم برقم ٢٠٩.

٢- قال المحقق الرى رحمه الله: وأما الظرف والجار والمجرور: «أمامك ودونك زيداً» بنصب «زيد» كان في الأصل: أمامك وزيد ودونك زيد فحذفه فقد أمكنك، اختصر هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة؛ ليبادر المأمور إلى الاتصال قبل أن يتباعد عنه زيد... شرح الكافية: ٢ / ٦٨.

واستقامه» ، فأما قوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) (النور / ٣٧) فمما يجب الوقوف عنده.

السابع و الثامن : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئه العامل للعمل و قطعه عنه

ولا- إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي ، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو : «ضربني وضربته زيد» ؛ لثلا يتسلط على «زيد» ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو : «زيد ضربته» ؛ لأن في حذفه تسليط «ضربت» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ، ثم حملوا على ذلك : «زيد ما ضربته ، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف وإن لم يؤد إلى ذلك.

تنبيه حول مخالفه الشرطين السابع و الثامن من شروط الحذف

ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضروره أو قليل من الكلام.

فالأول : كقول الأسود بن يعفر :

٤٢٤- وخالد يحمد ساداتنا***بالحق لا يحمد بالباطل (١)

وقيل : هو في صيغ العموم أسهل ، ومنه قراءه ابن عامر : (وَكَأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) (الحديد / ١٠).

والثاني : كقول عاتكه بنت عبدالمطلب :

٤٢٥- بِعُكَاظٍ يَعِشِي النَّاطِرِي-***ن إِذَا هُمْ لِمَحْوَا شِعَاعِهِ (٢)

فإن فيه تهيئه «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يُعشى»

ص: ١٣٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٨٠ / ٧.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٨٣ / ٧.

فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوى.

وذكر ابن مالك في قوله : (١)

٤٢٦- عممتهم بالندی حتى غواتهم***فكنت مالک ذی غی و ذی رشد

إنه يروى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة ، فإن ثبت روايه الرفع فهو من الوارد فى النوع الأول فى الشذوذ ؛ إذ لا ضروره تمنع من الجر والنصب ، وقد رويًا.

بيان : أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه

جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو : (كُلُوا وَأَشْرَبُوا) (البقره / ٦٠) ، أى : أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين : «من يسمع يخل» أى : تكن منه خيله.

و التحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام ، فيقال : «حصل حريق أو نهب».

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ، إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزله مالا مفعول له ، ومنه : (رَبِّى الَّذِى يُحِىِّى وَيُمِيتُ) (البقره / ٢٥٨) ، (هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (الزمر / ٩) ، (وَكُلُوا وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (الأعراف / ٣١) ، (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) (الإنسان / ٢٠) ؛ إذ المعنى : ربي الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ،

ص: ١٣٨

وأوقعوا الأكل والشرب ، وذرروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤيه هنالك.

وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو قوله تعالى : (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا) (آل عمران / ١٣٠) ، (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى) (الإسراء / ٣٢) ، وقول أميرالمؤمنين (عليه السلام) : «وما أصغرها في نعم الآخرة» (١). وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قبل : محذوف ، نحو : (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (الضحى / ٣) ، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (الفرقان / ٤١).

بيان : مكان المقدر

القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يقدر المفسر في نحو : «زيداً رأيت» مقدماً عليه ، وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.

فالأول : نحو : «أيهم رأيت؟» ؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، ونحو : (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) (فصلت / ١٧) فيمن نصب ؛ إذ لا يلي «أما» فعل ، وقد مضى في نحو : «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن «زيد» ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ولكن يحتمل تقديره مقدماً لمعارضه أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن .»

ص: ١٣٩

١- نهج البلاغه : ط ١٠٨ / ٣٢٧. والضمير من «أصغرها» عائد إلى «نعم» من «نعمك».

يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا.

والثاني : نحو متعلق بـاء البسملة الشريفه ؛ فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها ؛ لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا ؛ فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم ؛ فوجب على الموحدين أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى ؛ فإنه الحقيق بذلك ، ثم اعترض بـ (أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) (العلق / ١) وأجاب بأنها أول سورة نزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم ، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقه بـ (أَقْرَأْ) (١) (العلق / ٣) الثاني . واعترضه بعضهم باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيد بمعمول المؤكد . وهذا سهو منه ؛ إذ لا تؤكد هنا ، بل أمر أولاً بإيجاد القراءة ، وثانياً بقراءة مقيدة ، ونظيره : (الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ) (العلق / ١ و ٢) ومثل هذا لا يسميه أحد تأكيداً ، ثم هذا الإشكال لازم له على قوله : إن الباء متعلقه بـ (أَقْرَأْ) الأول ؛ لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه تأكيداً فكذا تقييد الأول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفة بمعمول الصفه جائز باتفاق ، كـ «مررت برجل عمراً ضارباً» فكذا في التوكيد ، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في (وَلَا يَحْزَنَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ) (الأحزاب / ٥١) مع أنهما مفردان ، والجمل أحمل للفصل.

تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد

ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو : «إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ» فإن الجواب المذكور للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ، ولهذا .

ص : ١٤٠

١- (أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ). (العلق / ١ - ٣).

قال بعض فى المثال المذكور : إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم ، وذلك لأن التقدير حينئذ : إن شربت فإن أكلت فأنت طالق. وهو حسن.

بيان : مقدار المقدر

ينبغى تقليله ما أمكن لتقل مخالفه الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخص فى «ضربى زيدا قائماً» : ضربه قائماً ، أولى من تقدير باقى البصريين : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً ؛ لأنه قدر اثنين وقدروا خمسه ، ولأن التقدير من اللفظ أولى. وضعف قول بعضهم فى (وأشربوا فى قلوبهم العجل) (البقره / ٩٣) : إن التقدير : حب عباده العجل ، والأولى تقدير الحب فقط.

ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر فى ضربى زيدا قائماً : ضربه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديراً ، دون «إذ كان ، أو إذا كان» ويقدر «إضرب» دون «أهن» فى «زيداً اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعه قدر مالا مانع له.

فالأول : نحو : «زيداً اضرب أخاه» يقدر فيه «أهن» دون «اضرب» فإن قلت : «زيداً أهن أخاه» قدرت «أهن».

والثانى : نحو : «زيداً امر به» تقدر فيه : «جاوز» دون «امر» ؛ لأنه لا يتعدى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعدى تاره بنفسه وتاره بالجار نحو : «نصح» فى قولك : «زيداً نصحت له» جاز أن يقدر : «نصحت زيدا» بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟

قال الواسطي : الأولى : كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدى : الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز فى أواخر الجملة أسهل ، نقل القولين ابن إياز.

ومثال المسألة : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (يوسف / ١٨) أى : شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره.

ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به / كما فى «نعم الرجل زيد» على القول بأنهما جملتان؛ اذ لا يحذف الخبر وجوباً إلّا إذا سد شىء مسده ، ومثله : «حبذا زيد» إذا حمل على الحذف.

وجزم كثير من النحويين فى نحو قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «فلعمرى لقد فوّق لكم سهم الوعيد»^(١) و «وأيمن الله لأنصفن المظلوم من ظالمه»^(٢) بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ، ولذلك لم يعده فى ما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده لذلك قال فى نحو «أيمن الله لأفعلن» : والتقدير إما : قسمى أيمن الله ، أو أيمن الله قسم لى ، انتهى.

ولو قدرت : أيمن الله قسمى ، لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخره عن معرفه يجب كونها الخبر ، على الصحيح.

ص : ١٤٢

١- نهج البلاغه : ط ٢٣٤ / ٧٨١. والضمير من «فوق» عائد إلى «عدو الله».

٢- نهج البلاغه : ط ١٣٦ / ٤١٧.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً و الباقي فاعلاً ...

و كونه مبتدأ و الباقي خبراً ، فالثاني أولى

؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كلا حذف فأما الفعل فإنه غير الفاعل .

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايه أخرى فى ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقته .

فالأول : كقول نهشل بن حرّى :

٤٢٧- لييك يزيد ، ضارع لخصومه***ومختبط مما تُطِج الطوائح (١)

فيمن رواه مبنياً للمفعول ؛ فإن التقدير : يبكيه ضارع ، ولا يقدر المرفوع مبتدأ حذف خبره ؛ لأنه قد ثبتت فاعليته فى روايه من بنى الفعل فيها للفاعل .

والثانى : كقوله تعالى : (وَلَيْسَ سِئَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) (الزخرف / ٨٧) فلا يقدر : «ليقولن هو الله» بل «خلقهم الله» ؛ لمجى ذلك فى شبه هذا الموضع ، وهو : (وَلَيْسَ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (الزخرف / ٩) وفى مواضع آتية على طريقته ، نحو : (قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ : نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ) (التحریم / ٣) ، (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا) (يس / ٧٨ و ٧٩) .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى

وفيه مسائل :

ص : ١٤٣

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٢٩٦ / ٧ .

منها : نحو : «مقول ومبيع» والمحذوف منهما واو مفعول ، والباقي عين الكلمه ، خلافاً للأخفش .

ومنها : نحو : «إقامه واستقامه» والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال ، والباقي عين الكلمه ، خلافاً للأخفش أيضاً .

ومنها : نحو : «زيد وعمرو قائم» ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول ؛ لسلامته من الفصل ، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أن مذهبه في نحو قول عبدالله بن رواحه :

٤٢٨- يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَلُ *** تطاول الليل هُدَيْتَ فانزل (١)

أن الحذف من الثانى ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايين ؛ لبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضاً مما ذهب وأما هنا فلو كان «قائم» خبراً عن الأول لوقع فى موضعه ؛ إذ لا ضروره تدعو إلى تأخيره إذ كان الخبر يحذف بلا عوض ، نحو : «زيد قائم وعمرو» من غير قبح فى ذلك ، انتهى .

وقيل أيضاً : كل من المبتدأين عامل فى الخبر ، فالأولى إعمال الثانى ؛ لقربه ، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسأله الإضافه .

تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد

الخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا فلا تردد فى أن الحذف من الأول فى قول عمرو بن امرئ القيس :

ص : ١٤٤

٤٢٩- نحن بماعدنا ، وأنت بما عن-***دك راض ، والرأى مختلف (١)

ومن الثانى فى قوله تعالى : (قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله) (الإسراء / ٨٨)؛ إذ لو كان الجواب للثانى لجزم ، فقلنا بذلك فى نحو : (فأما إن كان من المَقْرَبِينَ فَرَوْحٌ) (الواقعه / ٨٨ و ٨٩).

وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى فى «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط ، بل قال جماعه : إنه الجواب فى الصنائه أيضاً.

وقد تكلف بعضهم فى البيت ، فرعم أن «نحن» للمعظم نفسه ، وأن «راض» خبر عنه ، ولا يحفظ مثل : «نحن قائم» بل يجب فى الخبر المطابقه ، نحو : (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ) (الصفات / ١٦٥ و ١٦٦) ، وأما (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) (المؤمنون) (٩٩ / فافرد ثم جمع ؛ فلأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما).

ذكر أما كن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف

اشاره

(وَجَاءَ رَبُّكَ) (الفجر / ٢٢) ، (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ) (النحل / ٢٦) أى : أمره ؛ لاستحاله الحقيقى.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى إلى ذات ؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال ، نحو (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) (النساء / ٢٣) أى : استمتاعهن.

ومن ذلك : ما علق فيه الطلب بما قد وقع ، نحو : (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (المائدہ / ١)

ص: ١٤٥

(وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ) (النحل / ٩١) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ، ومنه : (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ) (يوسف / ٣٢) ؛ إذ الذوات لا يتعلق بها لوم ، والتقدير : فى حبه ؛ بدليل (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) (يوسف / ٣٠) ، أو فى مرادوته ؛ بدليل : (تُرَاوِدُ فَتَاهَا) (يوسف / ٣٠) ، وهو أولى ؛ لأنه فعلها بخلاف الحب .

تنبيه إذا أمكن تقدير المضاف قبل أحد جزأين قدر قبل الثانى

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى أولى ، نحو : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ) (البقره / ١٩٧) ونحو : (وَلَكِنَّ الْعِبْرَةَ لِمَنْ آمَنَ) (البقره / ١٧٧) فيكون التقدير : الحج حج أشهر ، والبربر من آمن ، أولى من أن يقدر : أشهر الحج أشهر ، وذا البربر من آمن ؛ لأنك فى الأول قدرت عند الحاجه إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى .

حذف المضاف إليه

يكثر فى ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى ، نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي) (الأعراف / ١٥١) وفى الغايات ، نحو : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (الروم / ٤) أى : من قبل الغلب ومن بعده ، وفى «أى وكل وبعض» و «غير» بعد «ليس» وربما جاء فى غيرهن ، نحو : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) (المائدة / ٦٩) فيمن ضم ولم ينون ، أى : فلا خوف شىء عليهم .

حذف اسمين مضافين

(فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) (الحج / ٣٢) أى : فإن تعظيمها من أفعال ذوى

تقوى القلوب ، (قَبْضَهُ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) (طه / ٩٦) أى : من أثر حافر فرس الرسول.

حذف ثلاث متضائفات

(فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ) (النجم / ٩) أى : فكان مقدار مسافه قربه مثل قاب قوسين ، فحذفت ثلاثه من اسم «كان» وواحد من خبرها ، كذا قدره الزمخشري.

تنبيه حول تفسير : قاب قوسين

للقاب معنيان : القدر ، وما بين مقبض القوس وطرفيها وعلى تفسير الذى فى الآيه بالثاني فقييل : هى على القلب ، والتقدير : قابى قوس ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسمى

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، ومن حجتهم : (آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ) (العنكبوت / ٤٦) ، وقول حسان :

٤٣٠- أمن يهجو رسول الله منكم***ويمدحه وينصره سواء (١)

أى : «والذى أنزل» ، «ومن يمدحه».

ص: ١٤٧

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣٠٦ / ٧ ، السيره النبويه : ٤ / ٦٦.

حذف الصلة

يجوز قليلاً؛ لدلالة صله أخرى ، كقوله : (١)

٤٣١- وقد الذى واللوات عندك إحنه***عليك ، فلا يغررك كيد العوائد

أى : الذى عادك ، أو دلالة غير ها كقول عبيد بن الأبرص :

٤٣٢- نحن الألى فاجمع جمو***عك ثم وجههم إلينا (٢)

أى : نحن الألى عرفوا بالشجاعه.

حذف الموصوف

قوله تعالى : (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ) (الصفات / ٤٨) أى : حور قاصرات ، (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ، أَنْ اِعْمَلْ سَابِغَات) (سبأ / ١٠ و ١١) أى : دروعاً سابغات.

واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو : «منا ظعن ومنا أقام» فبعضهم يقدرون موصوفاً ، أى : فريق ، والكوفيون يقدرون موصولا ، أى : «الذى» أو «من» والأول أقيس ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته ؛ لتلازمهما.

ص : ١٤٨

١- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧ / ٣١٠. لم تقف على قائله.

٢- شرح شواهد المغنى : ١ / ٢٥٨.

(تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ) (الأحقاف / ٢٥) أى : سلطت عليه ؛ بدليل (ما تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّمِيمِ) (الذاريات / ٤٢) ،
(قَالُوا الْآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ) (البقره / ٧١) أى : الواضح ، وإلا كان مفهومه كفراً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف ، نحو : (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ) (الحديد / ١٠) أى : ومن أنفق من بعده ، دليل
التقدير : أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ، ودليل المقدر : (أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) (الحديد /
١٠). ونحو : (وَلَهُ مَا سَكَنَ) (الأنعام / ١٣) أى : وما تحرك ، وإذا فسر «سكن» بـ «إستقر» لم يحتج إلى هذا.

حذف المعطوف عليه

(اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) (البقره / ٦٠) أى : «فضرب فانفجرت» وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فَانْفَجَرَتْ) هى فاء
«فضرب» وأن فاء (فَانْفَجَرَتْ) حذفت ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، وليس بشىء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف
يحصل الدليل؟ وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب ، أى : فإن ضربت فقد انفجرت ، ويرده أن ذلك يقتضى تقدم
الانفجار على الضرب مثل : (إِنْ يَشِيقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) (يوسف / ٧٧) إلا أن قيل : المراد «فقد حكمتنا بترتب الانفجار
على ضربك».

حذف المبدل منه

قيل في (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ) (النحل / ١١٦)، وفي (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ) (البقره / ١٥١) : إن «الكذب» بدل من مفعول (تصف) المحذوف ، أى : لما تصفه ، وكذلك فى «رسولا» بناء على أن «ما» فى «كما» موصول اسمى ، ويرده أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولى العلم ، والظاهر : أن «ما» كاهه ، وأظهر منه أنها مصدرية ، لإبقاء الكاف حيثند على عمل الجر ، وقيل فى «الكذب» : إنه مفعول إمال (تقولوا) والجملتان بعده بدل منه ، أى : لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة ، وإما لمحذوف ، أى : فتقولون الكذب ، وإمال (تصف) على أن «ما» مصدرية والجملتان محكيتهما القول ، أى : لا- تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم ، وقرئ بالجر بدلا من «ما» على أنها اسم ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لـ «كذوب» صفة للفاعل. وقيل فى «لا إله إلا الله» : إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف حرف العطف

بابه الشعر ، كقول الحطيئه :

٤٣٣- إن امرأ رهطه بالشام ، منزله***برمل يبرين جار شد ما اغتربا (١)

أى : ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة ثانية ، لامعطوفه. وحكى أبو زيد : «أكلت خبزاً لحمياً تمرأ» فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن : «أعطه در همماً در همين ثلاثه» وخرج على إضمار «أو» ويحتمل البدل المذكور ، وقد خرج على ذلك (وَلَا عَلَيَّ

ص : ١٥٠

الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ (التوبه / ٩٢) أَى : وقلت ، وقيل : بل هو الجواب ، و (تَوَلَّوْا) (التوبه / ٩٢) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل : (تولوا) حال على إضمار «قد» وأجاز الزمخشري أن يكون (قلت) استئنافاً ، أَى : إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين؟ فقيل : (قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ) (التوبه / ٩٢) ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف «أن» الناصبه

هو مطرد فى مواضع معروفه ، وشاذ فى غيرها ، نحو : «خذ اللص قبل يأخذك» و «مره يحفرها» ولا بد من تتبعها. وإذا رفع الفعل بعد إضمار «أن» سهل الأمر ، ومع ذلك لا ينقاس ، ومنه : (قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) (الزمر / ٦٤).

حذف نون التوكيد

يجوز فى نحو : «لأفعلن» فى الضروره كقول عبدالله بن رواحه :

٤٣٤- فلا وأبى لئتيها جميعاً***ولو كانت بها عرب وروم (١)

ويجب حذف الخفيفه إذا لقيها ساكن ، نحو : «اضرب الغلام» بفتح الباء ، والأصل : اضربن ، وقول الأضبط بن قريع :

٤٣٥- ولا تهين الفقير عليك أن***تركع يوماً والدهر قد رفعه (٢)

ص : ١٥١

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٢.

٢- تقدم برقم ١٢٥.

وإذا وقف عليها تاليه ضمه أو كسره ، ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها فيقال في «اضربن يا قوم» : اضربوا ، وفي «اضربن ياهند» : اضربي ، قيل : وحذفها في غير ذلك ضروره كقوله : (١)

٤٣٦- اضرب عنك الهموم طارقها***ضربك بالسيف قونس الفرس

وقيل : ربما جاء في النثر ، وخرج بعضهم عليه قراءه من قرأ (ألم نشرح) (الشرح / ١) بالفتح ، وقيل : إن بعضهم ينصب ب «لم» ويجزم ب «لن» ، ولك أن تقول : لعل المحذوف فيهما الشديده ، فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

حذف نوني التشبيه و الجمع

تحذفان للإضافه ، نحو قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) (المسد / ١) وقول حسان في على عليه السلام :

٤٣٧- فيارب انصرناصريه لنصرهم***إمام هدى كالبدري يجلو الدياتيا (٢)

ولشبهه الإضافه ، نحو : «لا غلامى لزيد» و «لا مكرمى لعمر» إذا لم تقدر اللام مقحمه ، ولتقصير الصله ، نحو : «الضاربا زيدا» ، والضاربوا عمراً». وللام الساكنه قليلا ، نحو : (لَعَدَائِقُوا الْعِذَابِ) (الصفات / ٣٨) فيمن قرأه بالنصب ، وللضروره ، نحو قول تأبط شراً :

ص: ١٥٢

١- قال السيوطى : «قيل : قاله طرفه بن العبد ، وقال ابن برى : إنه مصنوع عليه» شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٣.

٢- الغدير : ٢ / ٣٩.

٤٣٨- هما خطتا إما إيسار ومنه*** وإمام ، والقتل بالحر أجدر (١)

فيمن رواه برفع «إيسار ومنه» وأما من خفض فبالإضافة ، وفصل بين المتضايقين بـ «إما» فلم ينفك البيت عن ضروره.

حذف التنوين

يحذف لزوماً لدخول «أل» ، نحو : «الرجل» وللإضافة ، نحو : «غلامك» ولشبهها ، نحو : «لا مال لزيد» إذا لم تقدر اللام مقحمه ، فإن قدرت فهو مضاف ، ولما منع الصرف ، نحو : «فاطمه» وللوقوف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير ، نحو : «ضاربك» فيمن قال : إنه غير مضاف ، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به وأضيف إلى علم ، من «ابن وابنه» اتفاقاً ، أو «بنت» عند قوم من العرب.

ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقول أبي الأسود الدؤلى :

٤٣٩- وألقيه غير مستعجب*** ولا ذاكر الله إلا قليلاً (٢)

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادته تماثل المتعاطفين في التنكير.

واختلف لم ترك تنوين «غير» في نحو : «قبضت عشره ليس غير» فليل : لأنه مبنى كـ «قبل وبعد» وقيل : لنيه الإضافة وإن الضمه إعراب وغير متعينه ؛ لأنها اسم «ليس» لا محتمله لذلك وللخبريه ، ويرده أن هذا التركيب مطرد ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير المذكور باطراد ، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف ، نحو : «قطع الله يد ورجل من قالها» فإن الأول مضاف إلى المذكور ، والثانى لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

ص: ١٥٣

١- شرح شواهد المعنى : ٢ / ٩٧٥.

٢- شرح شواهد المعنى : ٢ / ٩٣٤.

حذف «أل»

تحذف للإضافه المعنويه ، وللنداء ، نحو : «يا رحمن» إلا من اسم الله تعالى ، والجمل المحكيه ، قيل : والاسم المشبه به ، نحو : «يا الخليفه هيبه» وسمع : «سلامٌ عليكم» بغير تنوين ، فقليل : على إضمار «أل» ويحتمل كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل : سلام الله عليكم ، وقال الخليل في «ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل كذا» : هو على نيه «أل» في «خير». ويرده أنها لا تجماع «من» الجاره للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائده ، وليس هذا بقياس ، والتركيب قياسى ، وقال ابن مالك : «خير» بدل وإبدال المشتق ضعيف والأولى أن يخرج على قوله : (١)

٤٤٠- ولقد أمر على اللثيم يسبنى***فمضيت ثُمّت قلت لايعينى

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثه :

حذف لام جواب «لو» ، نحو قوله تعالى : (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) (الواقعه / ٧٠) ، وقول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ولو دل مخلوق مخلوقاً من نفسه على مثل الذى دلت عليه عبادك منك كان موصوفاً بالإحسان (٢)» وحذف لام «لقد» يحسن مع الطول ، نحو : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (الشمس / ٩).

وحذف لام «لأفعلن» يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل :

ص: ١٥٤

١- تقدم برقم ٣٥٩.

٢- الصحيفه الكامله السجاديه ، الدعاء الخامس والأربعون : ٣٠١.

حذف جمله القسم

كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل : «لأفعلن» أو «لقد فعل» أو «لئن فعل» ولم يتقدم جمله قسم فثم جمله قسم مقدره ، نحو : (لَأَعِدُّنَّهٗ عَذَابًا شَدِيدًا) الآيه (النمل / ٢١) ، (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعِدَّهُ) (آل عمران / ١٥٢) ، (لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) (الحشر / ١٢) واختلف فى نحو : «لزيد قائم» ونحو : «إن زيدا قائم ، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب ، فالأول نحو : «زيد قائم والله» ومنه : «إن جاءنى زيد والله أكرمه». والثانى نحو : «زيد والله قائم» ، فإن قلت : «زيد والله إنه قائم ، أو لقائم» احتمال كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه ، واحتمل كونه جواباً وجمله القسم وجوابه الخبر.

ويجوز فى غير ذلك ، نحو : (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا) (النازعات / ١) الآيات ، أى : لتبعثن ؛ بدليل ما بعده ، وهذا المقدر هو العامل فى (يَوْمَ تَرْجُفُ) (النازعات / ٦) أو عامله «أذكر» وقيل : الجواب (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (النازعات / ٢٦) وهو بعيد ؛ لبعده.

ص: ١٥٥

حذف جمله الشرط

هو مطرد بعد الطلب ، نحو قوله تعالى : (فَمَا تَبْعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) (آل عمران / ٣١) أى : فإن تتبعونى يحببكم الله ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام : «تكلّموا تعرفوا فإن المرء محبوبٌ تحت لسانه» (١) و «يا كميل لا تأخذ إلا عنا تكن منا» (٢).

وجاء بدون ، نحو : (إِنَّ أَرْضِي وَسِعَتْهُ فَأَيَّاءَ فَاغْبُدُونَ) (العنكبوت / ٥٦) أى : فإن لم يتأت إخلاص العباد له فى هذه البلده فأياى فاعبدون فى غيرها.

وحذف جمله الشرط بدون الأداة كثير كقول الأحوص :

٤٤٢- فطلّقتها فلست لها بكفء***وإلا يعلُ مفركك الحُسام(٣)

أى وإن لا تطلقها.

حذف جمله جواب الشرط

إشارة

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب ، فالأول نحو : «هو ظالم إن فعل» وقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فى المرائى : «يحرص فى العمل لله إذا كان عنده أحد ، ويكسل إذا كان وحده» (٤).

والثانى نحو : «هو إن فعل ظالم» (وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ) (البقره / ٧٠) ومنه : «والله إن جاءنى زيد لأكرمنه».

ص: ١٥٦

١- نهج البلاغه : ح ٣٨٤ / ١٢٧٢.

٢- تحف العقول : ١١٩.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٧٦٧.

٤- تحف العقول : ٢٣.

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك ، نحو : (فَإِنْ اسْتِطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ) (الأنعام / ٣٥) الآية ، أى : فافعل. (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) (الرعد / ٣١) الآية ، أى : لما آمنوا به ؛ بدليل : (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ) (الرعد / ٣٠) ، والنحويون يقصدون : لكان هذا القرآن ، وما قدرناه أظهر. (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ) (الأحقاف / ١٠) قال الزمخشري : تقديره أستم ظالمين ؛ بدليل : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (الأحقاف / ١٠) ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخره عن الهمزة ، نحو : «إن جئتكم أفما تحسن إلي» ومقدمه على غيرها ، نحو : «فهل تحسن إلي».

تنبيه حول ما يظن جواب شرط و ليس بجواب

التحقيق : أن من حذف الجواب مثل : (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) (العنكبوت / ٥) ؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله آت ، سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل : فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت. ومثله : (وَإِنْ تَجَهَّزُوا بِالْقَوْلِ) (طه / ٧) أى : فاعلم أنه غنى عن جهرك (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) (طه / ٧). (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ) (فاطر / ٤) أى : فتصبر (فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ) (فاطر / ٤).

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد في مواضع :

أحدها : بعد حرف الجواب ، يقال : «أقام زيد؟» فتقول : نعم ، و «ألم يقم زيد؟» فتقول : «نعم» إن صدقت النفي و «بلى» إن أبطلته.

الثانى : بعد «نعم وبئس» إذا حذف المخصوص وقيل : إن الكلام جملتان ، نحو : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ) (ص / ٤٤).

الثالث : بعد حروف النداء فى مثل : (يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ يَعْلَمُونَ) (يس / ٢٦) إذا قيل : إنه على حذف المنادى ، أى : يا هؤلاء.

الرابع : بعد «إن» الشرطية كقول ابن الخطاب - لما اعترض عليه بأن فى الدار فاطمه (عليها السلام) - : «وإن» ، (١) أى : وإن كانت فى الدار فاطمه أحرقتنا على من فيها.

الخامس : فى قولهم : «افعل هذا إملاً» أى : إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

حذف أكثر من جملة فى غير ما ذكر

إشارة

قالوا فى قوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ، كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى) (البقره / ٧٣) : إن التقدير : فضربوه فحيى فقلنا : كذلك يحيى الله. وفى قوله تعالى : (أَنَا أُبَيِّنُكُمْ بِنَاوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ) (يوسف / ٤٥) الايه ، : إن التقدير : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له : يا يوسف. وفى قوله تعالى : (فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاَهُمْ) (الفرقان / ٣٦) : إن التقدير : فأتياهم فأبلغاهم الرساله فكذبوهما فدمرناهم.

تنبيه حول ما ينظر فيه النحوى والمفسر و البيانى من الحذف

الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعه ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، نحو : (لَيَقُولَنَّ اللَّهُ) (العنكبوت / ٦١) ونحو : «.

ص: ١٥٨

١- فى الإمامه والسياسه فى ص ١٩ : إن أبابكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند على فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم فى دار على فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال : والذى نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقننا على من فيها فقبل له : يا أبا حفص ، إن فيها فاطمه فقال : «وأن».

(قَالُوا خَيْرًا) (النحل / ٣٠) ونحو: «خير عافاك الله»، وأما قولهم في نحو: (سِرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) (النحل / ٨١): إن التقدير: والبرد، ونحو: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (الشعراء / ٢٢): إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل؛ لعظمته وحقاره المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعه البيان، ولم نذكر بعض ذلك في الكتاب جرياً على عادتهم، بل لأن وضعه لإفاده متعاطى التفسير والعرييه جميعاً.

الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها و هى كثيره

منها : قولهم : «بل حرف إضراب» والصواب : حرف استدراك وإضراب؛ فإنها بعد النفى والنهى بميزله «لكن» سواء.

ومنها : قولهم فى نحو : «أئتنى أكرمك» : إن الفعل مجزوم فى جواب الأمر ، والصحيح : أنه جواب لشرط معدر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافه على المتعلمين .

ومنها : قولهم فى نحو قوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنًا وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (النساء / ٣) : إن ابواو نائبه عن «أو» ولا يعرف ذلك فى اللغة ، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ، وأما الآية فقال حيزه بن الحسين بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن درك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التى تجمع قسمان : قسم يؤتى به؛ ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول ، نحو : (لَا تَهْ أَيْامٍ فِى)

ص : ١٦١

الْحَجِّ وَسَبِّعِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) (البقره / ١٩٦) وقسم يؤتى به لا- ليضم بعضه إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدوله كهذه الآيه ووآيه سوره فاطر(١) ، وقال : أى : منهم ذوو جناحين جناحين وجماعه ذوو ثلاثه ثلاثه وجماعه ذوو أربعه أربعه ، فكل جنس مفرد بعدد ، وقال ساعده بن جؤيه : ذوو ثلاثه ثلاثه وجماعه ذوو أربعه أربعه ، فكل جنس مفرد بعدد ، وقال ساعده بن جؤيه :

٤٦٣- ولكنما أهلى بواد أنيسه***ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد(٢)

ولم يقولوا: ثلاث وخماس ، ويريدون ثمانية كما قال الله تعالى : (ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ) (البقره / ١٩٦).

وقال الزمخشري : فإن قلت : الذى أطلق للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير فى «مثنى وثلاث ورباع»؟ قلت : الخطاب للجميع ، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراه من العدد الذى أطلق له ، كما تقول للجماعه : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، ولو أفردت لم يكن له معنى.

فإن قلت : لم جاء العطف بالواو دون «أو»؟ قلت : كما جاء بها فى المثال المذكور ، ولو جئت فيه ب «أو» لأعلمت أنه لا يسوغ له أن يقسومه إلا على أحد أنواع هذه القسمة ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تشبيه وبعضها على تثليث وبعضها على تربع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذى دلت عليه الواو ، وتحريره : أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ، إن شأوا مختلفين فى

ص: ١٦٢

١- (الْحَمِيدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مِّثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ - عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (فاطر / ١).

٢- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٤٢.

تلك الأعداد وإن كانوا متفقين فيها ، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

ومنها : قولهم : «المؤنث المجازى يجوز مقه التذكير والتأنيث» والصواب : تقييده تالمسند إلى المؤنث المجازى ، وبكون المسند فعلاً أو شبهه ، وبكون المؤنث ظاهراً ، وذلك نحو : «طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس» ولا يجوز : «هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أو هو» ولا يجوز في غير ضروره : «الشمس طلع» خلافاً لآين كيسان ، واحتج بقول عامر بن جُوَيْن :

٤٤٤- فلا مزنه ودَقَّت ودَقَّهَا***ولا أرض أبقل إبقالها(١)

قال : وليس بضروره؛ لتمكنه من أن يقول «أبقلت إبقالها» بالنقلن ورد بأننا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن اغته تخفيف الهمزه بنقل أو غيره.

ومنها : قولهم : «إن النكرة إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره كان الثانى عين الأول» وحملوا فى ذلك ما روى «لن يغلب عسرٌ يسرين» قال الزجاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ، فصار المعنى إنَّ مع العسر يسرين. انتهى. ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول : «اشتريت فرساً ثم بعت فرساً» فيكون الثانى غير الأول ، ولو قلت : «ثم بعت الفرس» لكان الثانى عين الأول ، وللرابع قول الحماسى : (٢)

٤٤٥- صفحنا عن بنى ذهل***وقلنا : القوم إخوان

عسى الأيام أن يرجع-***ن قوماً كالذى كانوا

ويشكل على ذلك أن فى التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة ، فيشكل على الأول قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)

ص : ١٦٣

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٤٣.

٢- وهو هنا الفند الؤمانى ، واسمه شهل بن شيبان. راجع شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٤٤ و ٩٤٥.

(الزخرف / ٨٤) والله إله واحد سبحانه وتعالى. وعلى الثانى قوله تعالى: (زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ) (النحل / ٨٨) والشىء لا يكون فوق نفسه. وعلى الثالث قوله تعالى: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ) (الرحمن / ٦٠) فإن الأول العمل والثانى الثواب. وعلى الرابع (يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ) (النساء / ١٥٣)، فإن ادعى أن القاعده فيهن إنما هى مستمره مع عدم القرينه، فأما إن وجدت قرينه فالتعويل عليها، سهل الأمر.

ومنها: قولهم: يغلب المؤنث المذكر فى مسألتين: إحداهما: «ضَبَعَان» فى تشبيه «ضَبَع» للمؤنث و «ضَبَعَان» للمذكر؛ إذ لم يقولوا: «ضَبَعَانان» والثانيه: التاريخ فإنهم أرخوا بالليالى دون الأيام. ذكر ذلك الجرجاني وجماعه، وهو سهو؛ فإن حقيقه التغليب: أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أرخت العرب بالليالى؛ لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمرية والقمر إنما يطلع ليلا، وإنما المسأله الصحيحه قولك: «كتبته لثلاث بين يوم وليله» وضابطها: أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفَصْلًا من العدد بكلمه «بين» قال النابغه الجعدى:

٤٤٦- فطافت ثلاثا بين يوم وليله*** كان النكير وأن تضيف وتجارا(١)

ومنها: قولهم فى «كاد»: إثباتها نفى، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه: أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكد يفعل» فمعناه: أنه فعله، دليل الأول: (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) (الإسراء / ٧٣) ودليل الثانى: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقره / ٧١).

والصواب: أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى وإثباتها إثبات،

ص: ١٦٤

١- شرح أبيات مغنى اللبيب: ٢٣ / ٨.

وبيانه : أن معناها المقاربه ، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» : قارب الفعل ، وأن معنى «ما كاد يفعل» : ما قارب الفعل ، فخبيرها منفى دائماً ، أما إذا كانت منفيه فواضح ؛ لأنه إذا انتفت مقاربه الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، ودليله : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا) (النور / ٤٠) ولهذا كان أبلغ من أن يقال : «لم يرها» ؛ لأن من لم يرقد يقارب الرؤيه ، وأما إذا كانت المقاربه مثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضى عرفاً عدم حصوله ، وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربه حصوله : إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى : «قارب الصلاه» وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاه ، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد» و «يكاد» فإن أورد على ذلك (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقره / ٧١) مع أنهم قد فعلوا ؛ إذ المراد بالفعل : الذبح ، وقد قال تعالى : (فَذَبْحُوهَا) (البقره / ٧١) فالجواب : أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ؛ فإنهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها ؛ بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربه الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن مثل هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآيه من قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا).

ومنها : قولهم في نحو : «جلست أمام زيد» : إن «زيداً» مخفوض بالظرف ، والصواب : أن يقال : مخفوض بالإضافه ؛ فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصيه كون المضاف ظرفاً.

و المخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك ، فيقال في المتصل بالفعل من نحو : «ضربت» : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال : «ت» فاعل ؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا ، فأما الكاف الاسميّه فإنها ملازمه للإضافه ، فاعتمدت على المضاف إليه ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها ، فقلت في نحو قول عمرو بن براقه :

٤٤٧- ولا هداك إلى أرض كعالمها***ولا أعانك في عزم كعزام(١)

: الكاف فاعل ، ولا- تقول : «ك» فاعل ؛ لزوال ما تعتمد عليه ، ويجوز في نحو : «مُ الله» و «ق نفسك» و «ش الثوب» و «ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها ؛ فتقول : «مُ» مبتدأ ، وذلك على القول بأنها بعض «أيمن» ، وتقول : «ق» فعل أمر ؛ لأن الحذف

ص : ١٦٧

فيه عارض ، فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر ، والواو حرف عطف ، ولا تنطق بلفظهما .

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ، فقليل : «قد» حرف تحقيق ، و «هل» حرف استفهام ، و «نا» فاعل أو مفعول ، والأحسن : أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً ، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك ؛ كراهيه الإطالة ، وعلى هذا فقولهم : «أل» أقيس من قولهم : الألف واللام ، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه .

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً ، فقليل : «سوف» حرف استقبال ، و «ضرب» فعل ماض ، و «ضرب» هذا اسم ، ولهذا أخبر عنها بقولك : فعل ماض ، وإنما فتحت على الحكاية ، يدللك على ما ذكرنا أن الفعل مادل على حدث وزمان ، و «ضرب» هنا لا تدل على ذلك ، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حاله التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل .

فإن قلت : فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل ؟ قلنا : هو نظير الإخبار في قولك : «زيد قائم» ، ألا ترى أنك أخبرت عن «زيد» باعتبار مسماه ، لا باعتبار لفظه ؟ وكذلك أخبرت عن «ضرب» باعتبار مسماه ، وهو «ضرب» الذي يدل على الحدث والزمان ، فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم ، ومن هنا قلت : حرف التعريف «أل» ، فقطعت الهمزة ، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفيه إلى الاسميه أجريت عليه قياس همزات الأسماء ، كما أنك إذا سميت بـ «إضرب» قطعت همزته .

ولابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه ، كقولك : مبتدأ ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه ، وأما قول كثير من المعربين : مضاف أو موصول أو اسم

إشاره فليس بشيء ؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً فالإقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب.

وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عين نوعه ، ففعل مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه ، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق ، لم يُرد إلا- المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه ، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق.

وإن عين المفعول فيه - ففعل : ظرف زمان أو مكان - فحسن. ولا بد من بيان متعلقه ، كما في الجار والمجرور الذي له متعلق.

وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد ، فقلت : مفعول أول ، أو ثان ، أو ثالث. وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل ، فتقول : فعل ماض أو فعل مضارع ، أو فعل أمر ، وتقول في نحو : (تَلْظَى) (الليل / ١٤) : فعل مضارع أصله : تتلظى ، وتقول في الماضي : مبني على الفتح ، وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه ، وفي نحو : (يَتَرَبَّصْنَ) (البقره / ٢٢٨) مبني على السكون ؛ لاتصاله بنون الإناث ، وفي نحو : (لَيْتَبَدَنَّ) (الهمزه / ٤) مبني على الفتح ؛ لمباشرته لنون التوكيد ، وتقول في المضارع المعرب : مرفوع ؛ لحلوله محل الاسم ، وتقول : منصوب بكذا ، أو بإضمار «أن» ومجزوم بكذا ، ويبين علامه الرفع والنصب والجزم ، وإن كان الفعل ناقصاً نص عليه ، فقال مثلاً : «كان» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وإن كان المعرب حالاً في غير محله عين ذلك ، ففعل في «قائم» مثلاً من نحو : «قائم زيد» : خبر مقدم ؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي ، وليتطلب مبتدأه ، وفي نحو : (وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ) (الأنفال / ٥٠) : «الذين» مفعول مقدم ؛ ليتطلب

فاعله ، وإن كان الخبر مثلاً- غير مقصود لذاته ، قيل : خبر موطن ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده ، كقوله تعالى : (يَلِئَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) (النمل / ٥٥) ولهذا أعيد الضمير بعد «قوم» إلى ما قبله لا إليه ، ومثله : الحال الموطئه في نحو : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) (يوسف / ٢).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً ، فقال مثلاً : «إنَّ» حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ، أليها محل أم لا؟

فصل فيما يجب على المبتدئ في صناعة الإعراب أن يحترز منه

وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور :

أحدها : أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ، ومثاله : أنه إذا سمع أن «أل» من علامات الاسم ، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع ، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي ، وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباء واللام من أحرف الجر ، وأن فعل مالم يسم فاعله مضموم الأول سبق وهمه إلى أن «ألفيت وألهيت» اسمان ، وأن «أكرمت وتعلمت» مضارعان ، وأن «وعظ وفسخ» عاطفان ومعطوفان ، وأن نحو : «بيت وبين ولهو ولعب» كل منها جار ومجرور ، وأن نحو : «أدحرج» مبنى لمالم يسم فاعله.

ومما يلتبس على المبتدئ : أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو : «غلامي أكرمني» و«غلامك أكرمك» ، و«غلامه أكرمه» إعراباً واحداً ، أو بعكس الصواب ، فليعلم أنهم إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات ، وإن اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهن.

ويستثنى من الأول نحو : «أرأيتك زيدا ما صنع» ، و«أبصرتك زيدا» فإن

الكاف فيهما حرف خطاب. ومن الثانى نوعان : نوع لامحل فيه لهذه الألفاظ ، وذلك نحو قولهم : «ذلك وتلك وإيأى وإيأك وإيآه» فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغييه ، ونوع هـ فى فيه فى محل نصب وذلك نحو : «الضاربك والضاربه» على قول سيبويه ؛ لأنه لا يضاف الوصف الذى بـ «أل» إلى عار منها ، ونحو قولهم : «لا عهد لى بالأم قفأ منه ولا أوضعه» بفتح العين ، فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى «الضاربه» إلا- أن ذلك مفعول ، وهذا مشبه بالمفعول ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً ، وليست مضافاً إليها وإلا- خفض «أوضع» بالكسره ، وعلى ذلك فإذا قلت : «مررت برجل أبيض الوجه لأحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبه المحل ، وإن كسرتها فهى مجرورته.

تنبيه حول : «رويدك»

إذا قلت : «رويدك زيداً» فإن قدرت «رويداً» اسم فعل فالكاف حرف خطاب ، وإن قدرته مصدرأ فهو اسم مضاف إليه ، ومحله الرفع ، لأنه فاعل.

والثانى : أن يجرى لسانه إلى عبارته اعتادها فيستعملها فى غير محلها ، كأن يقول فى «كنت وكانوا» فى الناقصه : فعل وفاعل ، لما ألف من قول ذلك فى نحو : «فعلت وفعلوا» ، وأما تسميه الأقدمين الاسم فاعلا ووالخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو مجاز ، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يعاب عليه.

والثالث : أن يعرب شيئاً طالباً لشيء ، ويهمل النظر فى ذلك المطلوب ، كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله ، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره ، بل ربما مَرَّبه فأعربه بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له. ومن ذلك : ما قيل فى إعراب «أحق ما سأل العبدُ مولاه» : «إن مولاه مفعول» فيبقى المبتدأ بلا-خبر. والصواب : أنه الخبر ، والمفعول العائد المحذوف ، أى : سأله ، وعلى هذا فيقال : أحق ما سأل العبد ربّه ، بالرفع.

قد يكون للشئء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شئء آخر تغير إعرابه ، فينبغى التحرز فى ذلك.

من ذلك : «ما أنت؟» و «ماشأنك؟» فإنهما مبتدأ وخبر ، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك : «وزيداً» ، فإن جئت به فـ «أنت» مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : «ما تصنع؟ أو ما تكون؟» فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعة بالفاعليه ، أو على أنه اسم لـ «كان» ، و «شأنك» بتقدير : ما يكون؟ و «ما» فيهما فى موضع نصب خبراً لـ «يكون» ، أو مفعولاً لـ «تصنع». ومثل ذلك : «كيف أنت وزيداً؟» إلا أنك إذا قدرت «تصنع» كان «كيف» حالاً ، إذ لاتقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشئء باعتبار المحل الذى يحل فيه. وسئثل طالب ما حقيقه «كان» إذا ذكرت فى قولك : «ما أحسن زيداً» فقال : زائده ، بناء منه على أن المثلالمسؤول عنه : «ما كان أحسن زيداً» ، وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب : الاستفصال ، فإنها فى هذا الموضع زائده ، كما ذكر ، وليس لها اسم ولاخبر ، لأنها قد جرت مجرى الحروف ، كما أن «قل» فى «قلما يقوم زيد» لما استعملت استعمال «ما» النافيه لم تحتج لفاعل ، هذا قول الفارسى والمحققين ، وعند أبى سعيد هى تامه ، وفاعلها ضمير الكون ، وعند بعضهم هى ناقصه ، واسمها ضمير «ما» والجمله بعدها خبرها.

وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بـ «ما» المصدريه ، وقيل : «ما أحسن ما كان زيد» و «كان» تامه ، وأجاز بعضهم : أنها ناقصه على تقدير «ما» اسماً موصولاً ، وأن ينصب «زيد» على أنه الخبر ، أى «ما أحسن الذى كان زيداً» ، ورد بأن «ما أحسن زيداً» مغن عنه.

الباب الثامن : فى ذكر امور كليه يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيه

اشاره

و هى إحدى عشره قاعده

القاعده الأولى : قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه أو فيهما

اشاره

قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظه ، فأما الأول فله صور كثيره :

منها : دخول الباء فى خبر «أن» فى قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ عَنْهَا بِرَأْسِهِ خَلَقَ الْبَشَرَ إِنَّهُمْ لَأُنَاسٌ فَتَاهُونَ) (الأحقاف / ٣٣)؛ لأنه فى معنى «أوليس الله بقادر» والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ، ولهذا لم تدخل فى (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) (الإسراء / ٩٩).

ومنها : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو : «إن زيدا قائم وعمرو» اكتفاء بخبر

ص: ١٧٣

«إن» لما كان «إن زيدا قائم» فى معنى «زيد قائم» ولهذا لم يجز (١) «ليت زيدا قائم وعمرو».

ومنها : جواز «أنا زيدا غير ضارب» ن لما كان فى معنى «أنا زيدا لا أضرب» ولولا ذلك لم يجز ، إذا لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ن فكذا لا- يتقدم معمولهن لا- تقول : «أنا زيدا أول ضارب ، أو مثل ضارب» ودليل المسألة قوله تعالى : (وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) (الزخرف / ١٨) وقول الشاعر (٢) :

٤٤٨- فتى هو حقاً غير ملغ توله***ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً

ولو قلت : «جاءنى غير ضارب زيدا» لم يجز التقديم ؛ لأن النافى هنا لا يحل مكان «غير».

ومنها : جواز «غير قائم الزيدان» ؛ لما كان فى معنى «ما قائم الزيدان» ، ولو لا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يعنى عن الخبر ، ودليل المسألة قوله : (٣)

٤٤٩- غير لاه عداك فاطرح الله-***وولا تغترر بعارض سلم

ومنها : وقوع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب فى نحو : (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ) (البقره / ٤٥) (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) (التوبه / ٣٢) ؛ لما كان المعنى : وإنها لاتسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

ومنها : تذكير الإشاره فى قوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) (القصص / ٣٢) مع أن

ص: ١٧٤

١- فيه بحث تقدم فى هامش ص ١٣٤ من المجلد الثانى.

٢- شرح أبيات معنى اللبيب : ٨ / ٤٢. لم تقف على قائله.

٣- شرح أبيات معنى اللبيب : ٨ / ٤٤. لم نقف على قائله.

المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكر ، ومثله : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (الأنعام / ٢٣) فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل.

ومنها : قولهم : «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ» فأوقع أحداً في الإثبات ؛ لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول» ، والضمير في سياق النفي فكأن «أحداً» كذلك.

تبيين

الأول : أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزله لفظ آخر؛ لكونه تمنعاه ، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزله الموجود كما في قول زهير بن أبي سلمى :

٤٥٠- بدالى أنى لست مدرك ما مضى***ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً(١)

وقد مضى ذلك.

والثانى : أیه لیس بلازم أن يعطى الشىء حكم ما هو فى معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم «أنَّ أو أن» وصلتهما ، وبالعكس؟ دليل الأول : أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ، ولا فى سدّها مسد جزأى الإسناد ، ثم ماإنهم شرّكوا بين «أنَّ وأن» فى هذه المسأله فى باب «ظن» و«خصّوا» «أن» الخفيفه وصلتها بسدّها مسدّها فى باب «عسى» و«خصّوا الشديده بذلك فى باب «لو». ودليل الثانى : أنهما لا يعطيان حكمه فى النيايه عن ظرف الزمان ، تقول : «عدبت من قيامك» و«عجبت أن تقوم ، وأنك قائم» ولا يجوز : «عجبت قيامك» وشد قول الفضل بن عبدالرحمن القرشى :

ص : ١٧٥

١- تقدم برقم ٣٢١ و ٣٧٥ و ٣٨٥.

٤٥١- وإياك إياك المرء فإنه***إلى الشر دعاء وللشر جلب (١)

فأجى المصدر مجرى «أن يفعل»، فى حذف الجار، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام» ولا تقول: «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر. وتقول: «عسى أن تقوم» ويمتنع: «عسى أنك قائم»، ومثلها فى ذلك: «لعل» وتقول: «لو أنك تقوم» ول اتقول: «لو أن تقوم»، وتقول: «جئتك صلاه العصر» ولا يجوز: «جئتك أن تصلى العصر» خلافاً لابن جنى والزمخشري.

والثانى: وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه، له صور كثيره أيضاً.

منها: زياده «إن» بعد «ما» المصدريه الظرفيه، وبعد «ما» التى بمعنى «الذى»؛ لأنهما بلفظ «ما» النافيه كقول المعلوط القريعى:

٤٥٢- ورج الفتى للخير ما إن رأيتة***على اسن خيراً لا يزال يزيد (٢)

وقوله: (٣)

٤٥٣- يرجى المرء ما إن لا يراه***ويعرض دون أدناه الخطوب

فهذان محمولان على نحو قول عبيد الله بن الحر الجعفى:

٤٥٤- ما إن رأى الراؤون أفضل منهم***لدى الموت سادات وزهر قماقمه (٤)

ص: ١٧٦

١- شرح أبيات مغنى اللبيب: ٥٠ / ٨.

٢- تقدم برقم ٥٧.

٣- قال السيوطى: «قال ابن الأعرابى: هو لجابر بن دالان (رألان) الطائى، ويقال: لأياس بن الأرت». شرح شواهد المغنى: ١ /

٥٨. وروى أبو حاتم: «ملا إن يلاقى» راجع شرح أبيات مغنى اللبيب: ١٠٨ / ١.

ومنها : دخول لام الابتداء على «ما» النافية ، حملاً لها فى اللفظ على «ما» الموصوله الواقعه مبتدأ كقول النابغه الذبياني :

٤٥٥- لما أغفلتُ شكرك فاصطنعنى***فكيف ومن عطائك جل مالى (١)؟

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك : «لما تصنعه حسن».

ومنها : توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها فى اللفظ على «لا» الناهيهن نحو : (وَأَتَّقُوا فَتَنَهُ لَّا تُصَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) (الأنفال / ٢٥) فهذا محمول فى اللفظ على نحو : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) (إبراهيم / ٤٢) ومن أولها على النهى لم يحتج إلى هذا.

ومنها : حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى : (سَمِعَ بِهِمْ وَأَبْصَرَ) (مريم / ٣٨)؛ لما كان «أحين يزيد» مشبهاً فى اللفظ لقولك : «أمر يزيد».

ومنها : قولهم : «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» بضم «أيه» ورفع صفتها كما يقال : «يا أيتها العصابة» وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم : «نحن العرب أقرى الناس للضيف» ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعمله فى النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء وأما «نحن العرب» فى المثال فإنه لا يكون منادى؛ لكونه بـ «أل» ، فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه ، وأما نحو قول أميرالمؤمنين عليه السلام : «وعندنا - اهل البيت - أبواب الحكم وضيء الأمر» (٢) فوجب النصب ، سواء اعتبر حاله أو ما يشبهه وهو المنادى.

والثالث : وهو ما أعطى حكم الشىء؛ لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو اسم

ص : ١٧٧

١- شرح أبيات معنى اللبيب : ٥٦ / ٨ .

٢- نهج البلاغه : ط ١١٩ / ٣٧٠ .

التفضيل و «أفعل» في التعجب؛ فإنهم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر؛ لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفاده للمبالغة ، وأجازوا تصغير «أفعل» في التعجب؛ لشبهه بـ «أفعل» التفضيل فيما ذكرنا ، قال : (١)

٤٥٦- يا ما أمليح غزلاً شَدَنْ لَنَا***من هؤلئائكن الضال والسَّمُر

ولم يسمع ذلك إلا في «أحسن وأملح» ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك ، قال أبو بكر بن الأنباري : ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

القاعدة الثانية : أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره

إشاره

كقول بعضهم : «هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرَبٌ» بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال امرؤ القيس :

٤٥٧- كَأَنْ تُبَيِّرَ فِي عِرَانِينَ وَبَيْلِهِ***كَبِيرَ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ (٢)

وقيل به في (وَحْيُورِ عَيْنٍ) (الواقعه / ٢٢) فيمن جرهما ؛ فإن العطف على (وَالِدَانٌ مُخَلَّدُونَ) (الواقعه / ١٧) لا- على (أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ) (الواقعه / ١٨) ؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالهور ، وقيل : العطف على «جنات» وكأنه قيل :

ص : ١٧٨

١- نسب البيت جماعه منهم : العرجي والحسين بن عبد الرحمن العريني. قال البغدادي : وقال السخاوي في شرح المفصل : والنحاه ينشدون : يا ما امليح غزلاً... البيت ظناً منهم أنه شعر قديم ، وإنما هو لعل بن محمد العريني وهو متأخر ... راجع شرح أبيات مغنى اللبيب : ٧٢ / ٨ و ٧٣ وشرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٢.

٢- شرح شواهد المغنى ٨٨٣ / ٢.

المقربون فى جنات وفاكهه ولحم طير وهور ، وقيل : على «أكواب» باعتبار المعنى ؛ إذ معنى (يطوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكواب) (الواقعه / ١٧ و ١٨) : ينعمون بأكواب.

والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا- وفى التوكيد نادراً. ولا-يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور.

تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار

أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم : «خرب» بالجر على أنه صفة لـ «ضب».

ثم قال السيرافى : الأصل : خرب الجحر منه ، بتنوين «خرب» ورفع «الجحر» ثم حذف الضمير ؛ للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض «الجحر» كما تقول : «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافه ، والأصل : حسن الوجه منه ، ثم أتى بضمير «الجحر» مكانه ؛ لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنى : الأصل : خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافى فى إن هذا مثل : «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين» مردود ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول.

ومن ذلك قولهم : «هنأنى ومرأنى» والأصل : أمرأنى. وقولهم : «وأخذ ما قدم وما حدث» بضم دال «حدث» وقراءه جماعه : (سلاسلًا وأغلالاً)

القاعدة الثالثة : قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضميناً

وفائدته : أن تؤدي كلمه مؤدى كلمتين ، قال الزمخشري : ألا- ترى كيف رجع معنى : (وَلَا تَعْبُدْ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ) (الكهف / ٢٨) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم ، (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) (النساء / ٢) أى : ولا تضموها إليها آكلين ، انتهى.

ومن مثل ذلك أيضاً قولهم : «سمع الله لمن حمده» أى : استجاب ، فعدى «سمع» باللام ، وإنما أصله : أن يتعدى بنفسه مثل : (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) (ق / ٤٢) وهو كثير ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ماجاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً.

القاعدة الرابعة : أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط

فلهذا قالوا : «الأبوين» فى الأب والام ، ومنه : (وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ) (النساء / ١١) و «القمرين» فى الشمس والقمر و «المروتين» فى الصفا والمروه. ولأجل الاختلاط أطلقت «مَنْ» على مالا يعقل فى نحو : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشَى عَلَى أَرْبَعٍ) (النور / ٤٥) فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى : (كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) (النور / ٤٥) ، وفى (مَنْ يَمْشَى عَلَى رِجْلَيْنِ) اختلاط آخر فى عبارته

التفصيل ؛ فإنه يعم الإنسان والطائر ، واسم الملائكة على «إبليس» حتى استثنى منهم في (فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) (البقره / ٣٤) قال الزمخشري : والاستثناء متصل ؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة فغلبوا عليه في (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ، ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعاً.

القاعدة الخامسة : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور

أحداها : وقوعه ، وهو الأصل .

والثاني : مشارفته ، نحو : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ) (البقره / ٢٤٠) أى : والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصيه .

والثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداء الشرط ، نحو : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) (النحل / ٩٨) (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ) (المائدة / ٤٢) ومنه : فى غيره (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (الذاريات / ٣٥ و ٣٦) أى : فأردنا الإخراج .

وفى كلامهم عكس هذا ، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده ، نحو : (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ) (النساء / ١٥٠) ؛ بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى : (وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) (النساء / ١٥٢).

والرابع : القدره عليه ، نحو : (وَعِيدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ) (الأنبياء / ١٠٤) أى : قادرين على الإعادة ، وأصل ذلك : أن الفعل يتسبب عن الإراده والقدره ، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس ، فالأول نحو : (وَنَبَلَوْا أَجْرَكُمْ)

(محمّد / ٣١) أى : ونعلم أخباركم ؛ لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبار يحصل العلم. ومن الثانى : (فَاتَّقُوا النَّارَ) (البقره / ٢٤) أى : فاتقوا العناد الموجب للنار.

القاعده السادسه : أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر

قصداً لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الإخبار ، نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (النحل / ١٢٤) ؛ لأن لام الابتداء للحال. ونحو : (هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) (١) (القصص / ١٥) ؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كما تقول : هذا كتابك فخذ ، وإنما الإشاره كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت.

ومنه عند الجمهور : (وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) (الكهف / ١٨) أى : يبسط ذراعيه ؛ بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) (الكهف / ١٨) ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام : إن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله (وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) (البقره / ٧٢) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارؤ ، وفى الآيه الاولى حكيت الحال الماضيه.

القاعده السابعه : إن اللفظ قد يكون على تقدير و ذلك المقدر على تقدير آخر

نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ) (يونس / ٣٧) ف «أن يفترى» ..

ص: ١٨٢

١- ودخل المدينه على حين غفله من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه ...

مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بـ «مفتري». وقال : (١)

٤٥٨- ولعمرك ما الفتیان أن تثبت اللحي***ولكنما الفتیان كل فتی ند

وقالوا : «عسى زيد أن يقوم» ف قيل : هو على ذلك ، وقيل : على حذف مضاف ، أى : «عسى امر زيد أو عسى زيد صاحب القيام» قيل : «أن» زائده ، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائده لا تعمل خلافاً لأبى الحسن. وقيل فى (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) (المجادله / ٣) : إن «ماقالوا» بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول ، أى : يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات.

القاعده الثامنه : كثيراً ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل

فمن ذلك : «كل شاه وسخلتها بدرهم» وقوله (٢)

٤٥٩- وأى فتى هيجاء أنت وجارها***إذا ما رجال بالرجال استقلت

و «رب رجل وأخيه» و (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ) (الشعراء / ٤) ولا يجوز : كل سخلتها ، ولا أى جارها ، ولا رب أخيه ، ولا يجوز ، إن يقيم زيد قام عمرو فى الأصح إلا فى الشعر كقول قعب بن أم صاحب :

٤٦٠- إن يسمعوا سُبّه طاروا بها فرحاً***عنى وما سمعوا من صالح دفنوا(٣)

ص : ١٨٣

١- قال البغدادي : والبيت ملفق من مصراعين من أبيات لابن بيض. راجع شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ٩٧ ، شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٤.

٢- لم يسم قائله. شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ١٠٠.

٣- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٥.

؛ إذ لاتضاف «كل وأى» إلى معرفه مفرده ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولاتجر «رب» إلا النكرات ، ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً.

القاعده التاسعه : أنهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما

فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله ، محو : «كان فى الدار أو عندك زيد جالساً» وفعل التعجب من المتعجب منه ، نحو قول الإمام على بن الحسين عليه السلام : «ما أفشى فىنا نعمتك وأسبغ علينا منتك»^(١) ، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله : ^(٢)

٤٦١- أبعد تُعدِّ تقول الدار جامعه***شملى بهم أم تقول التعد محتوما

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين «إذن ولن» ومنصوبهما ، نحو : «هذا غلام والله زيد ، واشتريته بالله درهم» وقوله ^(٣) :

٤٦٢- إذن والله نزميهم بحرب***يشيب الطفل من قبل المشيب

وقوله : ^(٤)

٤٦٣- لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ، ***أذع القتال وأشهد الهيجاء

ص : ١٨٤

١- الصحيفه الكامله السجديه ، الدعاء الخامس والأربعون : ٣٠١.

٢- لم يسم قائله شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٦٩ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ١٠٧.

٣- قال السيوطى : «قيل إنه لحسان». شرح شواهد المغنى اللبيب : ٢ / ٩٧٠.

٤- لم يسم قائله. شرح شواهد المغنى : ٢ / ٦٨٣ ، شرح أبيات مغنى اللبيب : ٥ / ١٥٤.

القاعده العاشره : من فنون كلامهم القلب

و أكثر وقوعه فى الشعر كقول رؤبه :

٤٦٤- ومهمه مَّغْبِرَه أَرْجَاؤٌ *** كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ (١)

أى : كأن لون سماءه ؛ لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغه ، وحذف المضاف ، وقال النمر بن تولى :

٤٦٥- فَإِنَّ أُنْتَ لَا قَيْتَ فِى نَجْدِهِ *** فَلَا تَهَيَّبِكَ أَنْ تُقَدِّمًا (٢)

أى : تتهيبها.

ومنه فى الكلام : «أدخلت القلنسوه فى رأسى» و «عرضت الناقه على الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهرى وجماعه منهم السكاكى والزمخشرى ، وجعل منه : (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) (الأحقاف / ٢٠) وفى كتاب التوسعه ليعقوب بن إسحاق السكيت : إن «عرضت الحوض على الناقه» مقلوب ، وقال آخر : لا قلب فى واحد منهما ، واختاره أبو حيان ، ورد على قول الزمخشرى فى الآيه.

القاعده الحاديه عشره : من مَلَحَ كلامهم تقارُضُ اللفظين فى الأحكام

و لذلك أمثله :

منها : إعطاء «لم» حكم «لن» فى عمل النصب ، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءه تبضهم : (أَلَمْ نَشْرَحْ) (الانشراح / ١) بفتح الحاء ، وفيه نظر؛ إذ لا تحل «لن»

ص: ١٨٥

١- شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٧١.

٢- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٨ / ١١٣.

هنا ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا ، وقيل : أصله : «نشرَحْنُ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها ، وفي هذا شذوذان : توكيد المنفى بـ «لم» مع أنه كالفعل الماضي فى المعنى ، وحذفت النون الغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف . وإعطاء «لن» حكم «لم» فى الجزم كقول أعرابى يمدح الإمام الحسين عليه السلام :

٤٦٦- لن يَحْبُ الآن من رجائك من ***حرك من جون بابك الحلقة (١)

الروايه بكسر الباء.

ومنها : اعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : «خرق الثوب المسمارَ ، وكسر الزجاج الحجر» وميع ايضاً نسبهما كقوله : (٢)

٤٦٧- قد سال مالحيات منه القداما***الأفْعوان والشجاق الشجعما

فى روايه من نصب «الحيات» وقيل : «القداما» تنبيه حذفت نونه؛ للضرورة كقول تأبط شراً :

٤٦٨- هما حُطَّتا إما إسار ومنه***وإمادم والقتل بالحر أجدر (٣)

فيمن رواه برفع «إسار ومنه» ، وسمع أيضاً رفعهما كقوله : (٤)

٤٦٩- ان من صاد عُقْعَقاً لمشوم***كيف من صاد عقعقان ويوم

ص: ١٨٦

١- تقدم برقم ٢٣٥.

٢- قال السيوطى : «هو من أرجوزه لأبى حيان الفقعى» وقيل لغيره. راجع شرح شواهد المغنى : ٢ / ٩٧٣.

٣- تقدم برقم ٤٣٧.

٤- قال البغدادى : «وهو هذا البيت لم أف على قائله». شرح أبيات مغنى اللبيب : ١٢٨.

ومنها : إعطاء «أفعل» ، فى التعجب حكم «أفعل» التفضيل فى جواز التصغير ، وإعطاء «أفعل» التفصيل حكم «أفعل» فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر ، وقد مر ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاى من ذلك أمثله كثره.

هذا آخر ما أوردناه بعون الله وتوفيقه ، والحمد لله على إتمامه وإكماله ، وأشرف صلواته وأزكى تحياته على محمد خاتم النبیین ، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين ولا- سيما بقيه الله فى الأرضين ، ولعنه الله على أعدائهم أجمعين ، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبل منا ويتجاوز عنا إن أخطأنا أو نسينا إنه هو السميع العليم.

ص: ١٨٧

- ١- الإنتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، قم ، ١٣٦٧ هـ - ش ، مطبعة الرضى - بيدار - عزيزي.
- ٢- الاحتجاج ، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات.
- ٣- أدب الطف ، جواد شبّر ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - - ١٩٨٠ م ، دارالمرتضى.
- ٤- الإرشاد ، محمّد بن محمّد بن النعمان الملقب بالمفيد مع ترجمه المحلاتي ، العلميه الإسلاميه.
- ٥- أعيان الشيعة ، السيّد محسن الأمين ، بتحقيق حسن الأمين ، لبنان ، دارالتعارف للمطبوعات.
- ٦- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبدالرحمان السيوطي ، بتحقيق الدكتور أحمد محمّد قاسم ، قم ، نشر أدب الحوزه.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبدالرحمان بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري ، الطبعة الرابعه ، ١٣٨٠ هـ - - ١٩٦١ م.
- ٨- أوضح المسالك ، أبو محمّد عبدالله جمال الدين بن هشام ، بتحقيق محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة السادسة ، بيروت ، ١٩٨٠ م ، دار إحياء التراث العربى.

٩- الإيضاح ، أبو محمد الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري ، بتحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأرموي ، الطبعة الأولى ، طهران.

١٠- بحار الأنوار ، المولى محمد باقر المجلسي ، المطبعة الإسلامية ، إيران ، قم ، ١٣٨٤ هـ - ق.

١١- البدايه والنهايه ، أبو الفداء الحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان.

١٢- بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد (عليهم السلام) ابن الحسن بن فروخ الصفار ، بتحقيق الحاج ميرزا محسن كوجه باغي ، الطبعة الثانية ، مؤسسه الأعلمي ، طهران.

١٣- بلاغات النساء ، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور ، مكتبه بصيرتي ، إيران ، قم.

١٤- البيان في تفسير القرآن ، سماحه آيه الله العظمى السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي (قدس سره) ، منشورات أنوار الهدى ، ١٤٠١ هـ - ق - ١٩٨١ م.

١٥- تاريخ الخلفاء جلال الدين عبدالرحمان بن أبي بكر السيوطي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٧١ هـ - ق - ١٩٥٢ م.

١٦- تاريخ الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار التراث ، لبنان ، بيروت.

١٧- تحفه الغريب ، محمد بن أبي بكر الدماميني ، في هامش المنصف من الكلام ، نشر أدب الحوزه ، إيران ، قم.

١٨- تحف العقول ، حسن بن علي بن الحسين بن شعبه الحرّاني ، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الخامسة ، لبنان ، بيروت ١٣٩٤ هـ - ق - ١٩٧٤ م.

١٩- تذكره الخواص ، سبط ابن الجوزي ، مكتبه نينوي الحديثه ، طهران.

٢٠- التصريح على التوضيح ، خالد بن عبدالله الأزهرى ، ومعه حاشيه الحمصي ، دارالفكر.

- ٢١- تفسير فرات الكوفى ، فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفى ، مكتبه داورى ، إيران ، قم.
- ٢٢- التفسير الكبير ، الفخر الرازى ، الطبعة الثالثه ، دارإحياء التراث العربى ، لبنان ، بيروت.
- ٢٣- تنبيه الخواطر ونزهه النواظر (مجموعه ورام) ، أبوالحسين ورام بن أبى فراس ، الطبعة الثانيه ، دارالكتب الإسلاميه ، إيران ، طهران.
- ٢٤- التوحيد ، أبوجعفر محمّد بن على بن الحسين بن بابويه القمى ، بتصحیح السيّد هاشم الحسينى الطهرانى ، مؤسسه النشر الإسلامى ، إيران ، قم.
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبدالله محمّد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، دارالتراث العربى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٥ م.
- ٢٦- حاشيه الأمير ، محمّد الأمير الأزهرى ، دارالكتاب اللبنانى ، دارالكتاب المصرى ، بيروت ، لبنان.
- ٢٧- حاشيه الدسوقى ، محمّد عرفه الدسوقى ، مصر ، قاهره.
- ٢٨- حاشيه الصبان على شرح الأشمونى ، محمّد بن على الصبان ، الطبعة الثانيه ، منشورات الرضى - زاهدى ، قم ، إيران ، ١٣٦٣ هـ - ش.
- ٢٩- الخلاف ، أبوجعفر الطوسى ، دارالكتب العلميه ، قم.
- ٣٠- الدر المثلثور فى التفسير بالمأثور ، جلال الدين عبدالرحمان السيوطى ، منشورات مكتبه آيه الله العظمى المرعشى النجفى (رحمه الله) ، إيران ، قم ، ١٤٠٤ هـ - ق.
- ٣١- ديوان حسان بن ثابت ، حسان بن ثابت ، المكتبه العربيه ، بتحقيق الدكتور الحنفى حسنين ، جمهوريه مصر العربيه ، القاهره ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٣٢- شيخ الأباطح أبى طالب ، مكتبه نينوى الحديثه ، طهران ، إيران.

٣٣- سنن ابن ماجه ، الحافظ أبى عبدالله محمّد بن يزيد القزوينى ، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربى ، ١٣٩٥ هـ - - ١٩٧٥ م .

٣٤- سنن الترمذى ، محمّد بن عيسى بن سوره الترمذى ، الطبعة الثانية ، دارالفكر ، لبنان ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - - ١٩٨٣ م .

٣٥- سنن الدارقطنى ، على بن عمر الدارقطنى ، بتصحيح السيّد عبدالله هاشم يمانى المدنى ، دارالمحاسن للطباعة ، القايره ، ١٣٨٦ هـ - - ١٩٦٦ م .

٣٦- السيره النبويه ، ابن هشام ، بتحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأبيارى - عبدالحفيظ شلبى ، مطبعة مصطفى البانى الحلبى وأولاده ، ١٣٥٥ هـ - - ١٩٣٦ م .

٣٧- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل ، ومعه كتاب منحه الجليل ، مؤسسه نشر ناصر خسرو ، [انتشارات ناصر خسرو] طهران .

٣٨- شرح أبيات مغنى اللبيب ، عبدالقادر عمر البغدادى ، بتحقيق عبدالعزيز رباح أحمد يوسف دقاق ، الطبعة الأولى ، دارالمأمون للتراث ، ١٣٩٦ هـ - - ١٩٧٤ م .

٣٩- شرح ديوان المتنبى ، عبدالرحمان البرقوقى ، دارالكتاب العربى بيروت ، لبنان ١٤٠٧ هـ - - ١٩٨٦ م .

٤٠- شرح شذور الذهب ، أبو محمّد عبدالله جمال الدين ابن هشام ، بتحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد .

٤١- شرح الشواهد ، العينى ، فى ذيل حاشيه الصبان على شرح الأشمونى ، الطبعة الثانية ، مطبعة الرضى - زاهدى ، ايران - قم .

٤٢- شرح شواهد المغنى ، جلال الدين عبدالرحمان بن أبى بكر السيوطى ، نشر أدب الحوزه ، ايران ، قم .

٤٣- شرح قطر الندى ، أبو محمّد عبدالله جمال الدين بن هشام ، بتحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد ، الطبعة الحاديه عشره ، المكتبه السعاده ، مصر ١٣٨٣ هـ - - ١٩٦٣ م .

- ٤٤- شرح الكافي، المحقق الرضى، ومعه حاشيه السيد شريف الجرجاني، دارالكتب العلميه، بيروت، لبنان.
- ٤٥- شرح الهاشميات، محمّد محمود الرافعي، الطبعة الثانيه، مطبعه شركه التمدن الصناعيه بمصر.
- ٤٦- شرح مختارات أشعار العرب، محمّد محمود الرافعي ومعه شرح الهاشميات، الطبعة الثانيه، مطبعه التمدن الصناعيه بمصر.
- ٤٧- صحيح البخارى، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل البخارى الجعفي، دارالجيل، لبنان، بيروت، ١٣١٣ هـ.
- ٤٨- صحيح سنن المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دارالكتاب العربى بيروت، لبنان.
- ٤٩- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الطبعة الأولى، دارإحياء التراث العربى، ١٣٧٥ هـ.
- ٥٠- الصحيفه السجديه الجامعه، الإمام على بن الحسين (عليهما السلام)، الطبعة الأولى مؤسسه الإمام المهدي، قم، ١٤١١ هـ - ق.
- ٥١- الصحيفه السجديه الكامله، الإمام على بن الحسين (عليهما السلام) مع ترجمه فيض الإسلام، ١٣٧٥ هـ - ق.
- ٥٢- الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد البصرى المعروف بابن سعد، داربيروت للطباعه والنشر، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٥٣- عده الداعى ونجاح الساعى، أحمد بن الفهد الحلبي، بتصحیح أحمد الموحدي القمى، مكتبه الوجدانى، ايران، قم.
- ٥٤- عوالم العلوم، عبدالله البحرانى الإصفهانى، الطبعة الأولى، مكتبه الزهراء (عليها السلام) الطبعة الثانيه، ١٤١١ هـ - ق.

- ٥٥- عيون الأخبار ، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق الطبعة الثانية ، مكتبة الطوس ، ١٣٦٣ هـ - ش .
- ٥٦- غايه المرام في حجه الخصام عن طريق الخاص والعام ، هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني ، نشر المعارف الإسلاميه ، ايران ، طهران .
- ٥٧- الغدير ، عبدالحسين أحمد الأميني ، دارالكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعه ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٥٨- غرر الحكم ، عبدالواحد الآمدي التميمي ، المترجم محمّد علي الأنصاري ، الطبعة العاشره .
- ٥٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دارالمعرفه ، بيروت ، لبنان .
- ٦٠- الكامل في التاريخ ، ابن الاثير ، دارصار - داربيروت ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٦١- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، نشر أدب الحوزه ، ايران ، قم .
- ٦٢- الكشاف ، جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، وبذيله أربعة كتب ، الطبعة الثالثه ، دارالكتب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٦٣- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، العلامة الحلبي ، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرّسين بقم المشرفه ، قم ، ايران .
- ٦٤- كمال الدين وتمام النعمه ، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي ، دارالكتب الإسلاميه .
- ٦٥- كنز العمال ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الهندي ، مؤسسه الرساله ، لبنان ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٦٦- لسان العرب ، ابن منظور ، بتعليق علي شيري ، دارإحياء التراث العربي الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٦٧- اللباب ، عبدالوهاب الصابوني ، مكتبه دارالشرق ، بيروت.

٦٨- مجمع البيان ، أبوعلی الفضل بن الحسن الطبرسی ، مكتبه آیه الله العظمی المرعشی النجفی ، ایران ، قم ، ١٤٠٣.

٦٩- المحججه البيضاء ، المولى محسن الكاشاني ، الطبعة الثانية ، مؤسسه النشر الإسلامی.

٧٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، أبوحسن علی بن الحسين بن علی المسعودی ، الطبعة الأولى ، دارالكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٧١- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاکم النیسابوری ، دارالفکر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٧٢- مسند أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال ، دارالفکر.

٧٣- المصباح ، الشيخ تقی الدین إبراهيم بن علی الحسن بن محمد بن صالح العاملي الكفعمی ، الطبعة الثالثة ، منشورات مؤسسه الأعلمی للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٧٤- معانی الأخبار ، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسين بن بابويه القمي ، منشورات فی الحوزه العلمیه فی قم المقدسه ، قم ، ایران ، ١٣٦١ هـ - ش.

٧٥- معنی القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج ، بتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شليين الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، لبنان ، بيروت.

٧٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحدیث النبوی ، الدكتور أ. ی ، ونسنگ. مكتبه بریل ، ١٩٣٦ م.

٧٧- مناقب آل أبي طالب ، أبو جعفر محمد بن علی بن شهر آشوب ، دارالأضواء ،

٧٨. مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام أبو الحسن علي بن محمّد الواسطي الجلالى الشافعى الشهير بابن المغازلى ، المكتبة الإسلاميه ، ايران ، طهران ، ١٤٠٣ هـ - ق.

٧٩. مناهل الصفا ، حمزاوى ، ١٢٧٦ هـ.

٨٠. المنصف من الكلام ، أحمد بن محمّد الشمنى ، ومعه تحفه الغريب ، نشر أدب الحوزه ، ايران ، قم.

٨١. منهاج البراعه فى شرح نهج البلاغه ، العلامة حبيب الله الهاشمى الخوئى ، الطبعة الرابعه ، منشورات مركز الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه - الثقافى (بنیاد فرهنگى إمام مهدى) ، طهران ، ايران.

٨٢. موسوعه أطراف الحديث النبوى الشريف ، أبو هاجر محمّد السعيد بن بسكونين الطبعة الأولى ، عالم التراث ، بيروت ، لبنان.

٨٣. الموطأ ، مالك بن أنس ، بتصحيح محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربى.

٨٥. نهج البلاغه ، علي بن أبي طالب عليه السلام المؤلف السيد الرضى ، المترجم فيض الإسلام ، مركز نشر آثار فيض الإسلام.

٨٦. وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعة ، محمّد بن الحسن الحر العاملى ، بتحقيق عبدالرحيم الربانى الشيرازى ، المكتبة الإسلاميه ، ايران ، طهران ، ١٣٩٨ هـ - ق.

في تفسير الجملة وذكر أقسامها أحكامها

- ٣ شرح الجملة وبيان أن الكلا مأخص منها لا مرادف لها
- ٣ انقسام الجملة إلى اسميه وفعلية وظرفية
- ٤ تنبيه حول صدر الجملة
- ٥ ما يجب على المسؤول أن يفصل فيه
- ٦ انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
- ٧ تنبيهان حول تفسير الكبرى وما يحتملها وغيرها
- ٨ انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين
- ٨ الجمل التي لا محل لها من الإعراب
- ٨ المستأنفه
- ٩ تنبيه حول ما يخفى من الاستئناف

- ١٠ تنبيه حول ما نحتمل الاستئناف وغيره.
- ١٠ تنبيه حول ما اختلفوا فيه.
- ١٠ الجملة المعترضه.
- ١١ مسأله حول اشتباه المعترضه بالحاليه.
- ١٤ الجملة التفسيريه.
- ١٨ تنبيه حول أقسام الجملة المفسره.
- ١٧ مسأله حول من قال : للمفسره محل.
- ١٨ الجملة المجاب بها القسم.
- ١٨ تنبيه حول ما يخفى من جواب القسم.
- ١٩ مسأله حول من قال : لاتقع جملة القسم خبراً.
- ٢٠ الجملة الواقعه جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا.
- ٢٠ الجملة الواقعه صلّه لاسم أو حرف.
- ٢١ الجملة التابعه لما لامحل له.
- ٢١ الجمل التي لها محل من الإعراب.
- ٢١ الجملة الواقعه خبراً.
- ٢١ الجملة الواقعه حالاً.
- ٢٢ الجملة الواقعه مفعولاً.
- ٢٣ تنبيه حول ما يخفى من الجمل المحكيه.
- ٢٣ تنبيه حول ما يحتمل الحكايه وغيرها.
- ٢٤ تنبيه حول الجملة المحكيه بعد القول.

٢٤تنبيه حول وصل غير المحكى بالمحكى

٢٧تنبيه حول فائده الحكم على محل الجملة

٢٧الجملة المضاف إليها

٣١الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم

٣١الجملة التابعة لمفرد

٣٢الجملة التابعة لجملة لها محل

٣٣تنبيه حول الجملتين : المستثناه والمسند إليها

٣٣حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

الباب الثالث

فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

٣٧ذكر حكمهما فى التعلق

٣٩هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

٣٩هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

٤٠هل يتعلقان بأحرف المعانى؟

٤١ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

٤٣حكمهما بعد المعارف والنكرات

٤٤حكم المرفوع بعدهما

٤٥تنبيه على أن الضمير لا يعود إلى متأخر لفظاً

٤٥ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ ٤٧

كيفية تقديره باعتبار المعنى ٤٨

تعيين موضع التقدير ٤٩

تنبيه على خطأ من قدر فعلاً بعد إذا الفجائية وأما ٥٠

الباب الرابع

فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها

وعدم معرفتها على وجهها

ما يعرف به المبتدأ من الخبر ٥١

ما يعرف به الاسم من الخبر ٥٣

ما يعرف به الفاعل من المفعول ٥٤

فرعان حول ما يتعيين فيه الفاعل والمفعول ٥٥

ما افترق فيه عطف البيان والبدل ٥٥

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ٥٨

ما لفترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه ٦١

أقسام الحال ٦٣

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها ٦٥

تنبيه حول اختلافهم فى خبر اسم الشرط ٦٦

مسوغات الابتداء بالنكرة ٦٧

- أقسام العطف..... ٧٠
- تنبيه حول العطف على المعنى..... ٧٥
- تنبيه حول «لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً»..... ٧٦
- عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس..... ٧٧
- عطف الاسميه على الفعلية وبالعكس..... ٧٨
- العطف على معمولي عاملين..... ٧٨
- المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبه..... ٧٩
- شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً..... ٨٢
- روابط الجمله بما هي خبر عنه..... ٨٥
- الأشياء التي تحتاج إلى الرابط..... ٨٧
- تنبيه حول عدم احتياج بدل الكل إلى رابط..... ٨٩
- الأمر التي يكتسبها الاسم بالإضافه..... ٩١
- الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً..... ٩٤
- الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر..... ٩٧

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

- الجهه الأولى أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعه ولا يراعى المعنى..... ١٠١
- الجهه الثانيه أن يراعى المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعه..... ١٠٣

الوجه الثالث أن نخرج على ما لم نثبت في العربية..... ١٠٣

الوجه الرابع أن يخرج على الأمور البعيده والأوجه الضعيفه ويترك الوجه القريب والقوى ١٠٣

الوجه الخمسه أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره..... ١٠٥

باب المبتدأ..... ١٠٥

مسألة : يجوز في الاسم المفتوح به وجهان..... ١٠٥

مسألة : يجوز في المرفوع وجهان..... ١٠٥

مسألة حول جواز الابتداء والإخبار..... ١٠٦

باب كان وما جرى مجراها..... ١٠٦

مسألة حول نقصان كان وتمامها وزيادتها..... ١٠٦

مسألة حول نقصان عسى وتمامها..... ١٠٧

مسألة تشاكل السابقه..... ١٠٧

مسألة حول احتمال ما : الحجازيه والتميميه..... ١٠٧

باب المنصوبات المتشابهه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والمفعوليه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والظرفيه والحاليه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والحاليه..... ١٠٨

ما يحتمل المصدريه والحاليه والمفعول لأجله..... ١٠٨

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه..... ١٠٩

باب الاستثناء..... ١٠٩

- مسأله حول حاشا وعدا وخلا..... ١٠٩
- مسأله : يجوز فيما بعد إلاً فى الجملة المنفيه ثلاثه أوجه..... ١٠٩
- ما يحتمل الحاليه والتمييز..... ١١٠
- من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل والمفعول..... ١١٠
- من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين..... ١١٠
- من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل..... ١١٠
- باب إعراب الفعل..... ١١١
- مسأله : حول الفاء السببيه والعاطفه..... ١١١
- باب الموصول..... ١١١
- مسأله حول ما المصدريه والموصوله..... ١١١
- باب التوابع..... ١١٣
- سأله حول البدل وعطف البيان..... ١١٣
- مسأله حول وصف المضاف والمضاف إليه..... ١١٣
- باب حروف الجر..... ١١٣
- مسأله حول الكاف الحرفيه والاسميه..... ١١٣
- مسأله حول على الحرفيه والاسميه..... ١١٤
- الجهه السادسه ألا يراعى الشروط لامخفته بحسب الأبواب..... ١١٤
- الجهه السابعه أن يحمل كلاماً على شىء ويشهد استعمال آخر بخلافه..... ١٢٧

- ١٢٨ تنبيه حول احتمال بعض المواضع أكثر من وجهه
- ١٢٩ الجبهه الثامنه أن يحتمل المعرب على شىء وفى ذلك الموضوع ما يدفعه
- ١٣٠ الجبهه التاسعه ألا يتأمل عند وجود المشتبهات
- ١٣١ الجبهه العاشره أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض ١٣١
- ١٣٢ خاتمه حول الحذف
- ١٣٢ شروط الحذف ثمانيه
- ١٣٣ تنبيه حول دليلى الحذف : الصناعى وغير الصناعى
- ١٣٤ تنبيه حول الدليل اللفظى
- ١٣٧ تنبيه حول مخالفه الشرطين السابع والثامن من شروط الحذف
- ١٣٨ بيان أنه قديظن أن الشىء من باب الحذف وليس منه
- ١٣٩ بيان مكان المقدر
- ١٤٠ تنبيه حول اجتماع شرطين لهما جواب واحد
- ١٤١ بيان مقدار المقدر
- ١٤١ بيغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
- ١٤٢ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟
- ١٤٣ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقى فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقى خبراً فالثانى أولى
- ١٤٣ إذا دار الامر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
- ١٤٤ تنبيه حول أن الخلاف فيما سبق إنما يقع عند التردد
- ١٤٥ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف ١٤٥

١٤٦ تبيته إذا أمكن تقدير المضاف قبل أحد جزأني قدر قبل الثاني

حذف المضاف إليه ١٤٦

حذف اسمين مضافين ١٤٦

حذف ثلاث متضائفات ١٤٧

١٤٧ تنبيه حول تفسير : قاب قوسين

حذف الموصول الاسمي ١٤٧

حذف الصلة ١٤٨

حذف الموصوف ١٤٨

حذف الصفة ١٤٩

حذف المعطوف ١٤٩

حذف العطف عليه ١٤٩

حذف المبدل منه ١٥٠

حذف حرف العطف ١٥٠

حذف أن الناصبه ١٥١

حذف نون التوكيد ١٥١

حذف نوني التثنيه والجمع ١٥٢

حذف التنوين ١٥٣

حذف أل ١٥٤

حذف لام الجواب ١٥٤

حذف جمله القسم..... ١٥٥

حذف جواب القسم..... ١٥٥

حذف جمله الشرط..... ١٥٦

حذف جمله جواب الشرط..... ١٥٦

تنبيه حول ما يظن جواب شرط وليس بجواب..... ١٥٧

حذف الكلام بجملته..... ١٥٧

حذف أكثر من جمله..... ١٥٨

تنبيه حولما ينظر فيه النحوى والمفسر والبيانى من الحذف..... ١٥٨

الباب اسادس

فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

..... ١٦١

الباب السابع

فى كيفية الإعراب

..... ١٦٧

فصل فيما يجب على المبتدئ فى صنافه الإعراب أن نحترز منه..... ١٧٠

تنبيه حول : رويدك..... ١٧١

تنبيه حول تغير الإعراب بتغير التركيب..... ١٧٢

فى ذكر أمور كليه يتخرج عليه ما لا ينحصر من الصور الجزئيه

القاعده الاولى : قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو فى لفظها أو فيهما..... ١٧٣

تنبيه : حول تنزيلهم اللفظ المعدوم ماالصالح للوجود بمنزله الموجود..... ١٧٥

تنبيه : أنه ليس لازم أن يعطى الشئ حكم ما هو فى معناه..... ١٧٥

القاعده الثانيه : أن الشئ يعطى حكم الشئ إذا جاوره..... ١٧٨

تنبيه حول من أنكر الخفض على الجوار..... ١٧٩

القاعده الثالثه : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً..... ١٨٠

القاعده الرابعه : أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط..... ١٨٠

القاعده الخامسه : أنهم يعبرون بالفعل عن أمور..... ١٨١

القاعده السادسه : أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشئ الحاضر.... ١٨٢

القاعده السابعه : أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر..... ١٨٢

القاعده الثامنه : كثيراً ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل..... ١٨٣

القاعده التاسعه : أنهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما..... ١٨٤

القاعده العاشره : من فنون كلامهم القلب..... ١٨٥

القاعده الحاديه عشره : من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام..... ١٨٥

المآخذ ١٨٩

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریان‌های اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می‌نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

